

التحديات السياسية المواجهة للأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية

إعداد
سهى محمود خضر جرار

المشرف
الدكتور غازي رابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

شباط ، ٢٠٠٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (التحديات السياسية المواجهة للأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية) وأجيزت بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٨.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....
.....

الدكتور غازي إسماعيل ربابعة، مشرفاً
أستاذ مساعد- العلوم السياسية

.....
.....

الدكتور فيصل عودة الرفوع ، عضواً
أستاذ - العلوم السياسية

.....
.....

الدكتور سعد سالم أبو ديه، عضواً
أستاذ مشارك- العلوم السياسية

.....
.....

الدكتور علي عواد الشرعة، عضواً
أستاذ- التاريخ (جامعة آل البيت)

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع..... التاريخ..... ٢٠٠٨/١١/٢٣

الإهداء

إلى والديَّ الغاليين حفظهما الله
وأشقائي الأعراء
الذين قدموا لي كل الدعم والمساعدة
وإلى كل من ساندني في إخراج هذه الرسالة إلى النور

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أستاذي الدكتور غازي ربابعة الذي كان لنصائحه
الفضل الكبير في إتمام هذه الرسالة.

والشكر الجزيل موصول إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في قسم
العلوم السياسية في الجامعة الأردنية على جهودهم الخيرة

والشكر الى جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
-	الفصل الأول: التعريف بالأمن القومي العربي
٩	المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن القومي العربي
١٨	المبحث الثاني: المشكلات التي تواجه مفهوم الأمن القومي العربي
٢٠	المبحث الثالث: أبعاد الأمن القومي العربي
-	الفصل الثاني: التحديات السياسية التي تواجه الأمن القومي العربي
٢٤	المبحث الأول: التحديات الداخلية والخارجية المواجهة للأمن القومي العربي
٢٦	المبحث الثاني: أ-الخطر الإسرائيلي
٣٢	ب-الإستراتيجية الإسرائيلية الدفاعية
٣٩	المبحث الثالث: أ- الخلافات العربية - العربية
٤٠	ب-طبيعة هذه الخلافات

٦٨	المبحث الرابع: مصادر التهديد الأخرى للأمن القومي العربي
-	الفصل الثالث : جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي
٧٧	المبحث الأول: ضعف جامعة الدول العربية ومحاولات لإصلاحها
٨٤	المبحث الثاني: مصادر التهديد المباشر للأمن القومي العربي من منظور جامعة الدول العربية
٨٧	المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لجامعة الدول العربية
-	الفصل الرابع: أحداث الحادي عشر من أيلول و الأمن القومي العربي
٨٩	المبحث الأول: تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول والأمن القومي العربي
-	الفصل الخامس: آليات لمواجهة تحديات الأمن القومي العربي
١٠٣	المبحث الأول: المشكلات الراهنة للأمن القومي العربي
١٠٦	المبحث الثاني: كيفية تحقيق الأمن القومي العربي
١١٥	الخاتمة
١١٧	النتائج
١١٨	التوصيات
١٢١	قائمة المراجع
١٣٥	الملخص باللغة الانجليزية

التحديات السياسية المواجهة للأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية

إعداد

سهى محمود جرار

المشرف الدكتور

غازي ربابعة

ناقشت هذه الرسالة موضوع الأمن القومي العربي والتحديات السياسية التي تواجهه، نظراً لما يتعرض له أمننا العربي من مخاطر تهدد كيانه ووجوده، لتلقي هذه الرسالة الضوء على حال أمتنا العربي ومصادر تهديدها وكيفية النهوض بها إزاء ما يتعرضُ له من مخاطر وتحديات.

ومما يزيد من أهمية هذه الرسالة هو ما يتعرض له أمننا العربي في الحقب الأخيرة من ضربات شلت حركته ومسيرة تقدمه، فأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م وما تبعها من تداعيات على وطننا العربي كان آخرها الاعتداء السافر على العراق الدولة العربية الشقيقة التي تُعدُّ عنصراً مهماً وفاعلاً في الأمن القومي العربي، فبهذا الاعتداء أصبح أمننا العربي مكشوفاً وضعيفاً في مواجهة أي عدوان يتعرض له.

وناقشت الرسالة موضوع الأمن القومي العربي مبتدئةً بتعريف هذا المفهوم وأبعاده المختلفة، وتناولت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه، لا سيما التهديد الإسرائيلي الذي يُعدُّ أخطر التحديات وأشرسها على أمننا العربي، فقد زُرعت إسرائيلُ في قلب وطننا العربي محاولة إفشال أية محاولة لتقارب أمنى عربي، ناهيك عن الخلافات العربية البينية وما كان لها من أثر في شل حركة جامعة الدول العربية وتعطيل العمل العربي المشترك.

وتناولت الرسالة البحث عن آليات لمواجهة تحديات الأمن القومي العربي وكيفية تحقيقه بمقومات عديدة وشروط اذا توافرت كان الفعلُ الفَعَّالُ في النهوض بأمننا القومي العربي من جديد.

وخلصت الرسالة إلى نتائج مهمة عديدة أهمها: الأمن القومي العربيُّ كُلُّ متكاملٌ يشمل كل القضايا العربية، فيما يشكل الصراع العربي-الإسرائيلي القضية المركزية للأمة العربية، وقدمت الرسالة بعض التوصيات التي قد تُساهمُ في النهوض بأمننا العربي وأهمها: العمل من أجل التكامل العربي على مختلف الأصعدة والانتصار للقضية الفلسطينية ودعمها سياسياً وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني، و المطالبة والعمل على إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق واعتباره عملاً غير مشروع وانتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

المقدمة

أدرك الغرب منذ زمن بعيد أن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العالم العربي، ووفرة إمكاناته الاقتصادية وثرواته النفطية ووزنه الحضاري وتمتعه بعقيدة الإسلام كطاقة روحية، يشكل خطراً على مصالحه، لذلك بذل جهوداً كبيرة لتحجيم العالم العربي واحتواء أقطاره وإبقاء عناصر التجزئة فيه، والعمل على تفتيته وجعله هدفاً لمخططاته على الدوام.

ويحتل موضوع الأمن القومي أهمية قصوى في العلاقات الدولية، إذ يُعدُّ محورَ السياسة الخارجية لأية دولة أو لمجموعة من الدول، ويذهبُ بعضُ الباحثين إلى القول بضرورة النظر إلى مجمل العلاقات الدولية من وجهة نظر الأمن القومي، بالرغم من الجدل الذي يثيره البعض حول مدى صلاحية تطبيق مفهوم الأمن القومي على الأمة العربية كوحدة واحدة في ظل الواقع العربي المتسم بالتجزئة والانقسام ووجود أمن قومي أو بالأصح أمن وطني خاص بكل دولة عربية على حدة، إلا أن الحقيقة التي يؤكدُها التاريخ والواقع ولا يمكن تجاهلها أن هناك أمناً قومياً جماعياً للدول العربية هو الأمن القومي العربي، الذي هو بالتأكيد لا يلغي أو يحجب الأمن الوطني للدولة القطرية العربية ولكنه يكمله ويتممه، وتخطئ أية دولة تظن أن بإمكانها تحقيق أمنها الوطني بمعزل عن الأمن القومي العربي الشامل، ودروس الماضي والحاضر خير شاهد على ذلك، ومما يزيد الأمر سوءاً أن الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي العربي في الوقت الذي بات مفهوم الأمن القومي في كثير من الدول واضحاً ومحددأ، كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي.

وتلقي هذه الدراسة الضوء على مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده والوسائل التي تعمل على تحقيقه وحمايته، في حين أصبح عُرضةً للخطر أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً بعد تداعيات الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من اتهامات وجهت إلى البلاد العربية والإسلامية، إذ اتهمت بعض هذه الدول بدعمها للإرهاب بُغْيَةَ التدخل في شؤونها الداخلية والسيطرة على ثروات الوطن العربي، ولعل الاحتلال الأمريكي للعراق خير دليل على ذلك، فاحتلال دولة عربية ذات وزن كبير على المستوى العربي كالعراق يشكل أكبر طعنةٍ يتعرض لها الأمن القومي العربي، لذلك لا بد للعرب من أعاده حساباتهم من جديد

وإنقاذ ما يمكن إنقاذه للنهوض بالأمن القومي العربي في مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

كان الأمن القومي ولا يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم قوتها، وتوفير الأمن يشير الى نجاح السياسة الخارجية للدول وقدرة أجهزتها على حماية حدودها.

والحقيقة أن التشرذم العربي بات يهدد الأمن القومي العربي برمته ولعل أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وما تبعها من تفاعلات، وكذلك استمرار الغطرسة الإسرائيلية، والأحداث الدامية في فلسطين تدفعنا إلى المزيد من التفكير في تحليل الواقع العربي وسبل تحسينه.

لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل مفهوم الأمن القومي العربي والتعرف إلى مصادر تهديده السياسية في محاولة لتخفيف من حده هذه التهديدات، ووضع الخطط المناسبة للنهوض بالأمن القومي العربي في ظل الواقع الدولي الراهن وما تبعه من تطورات تؤثر سلباً على تقدم مسيرة الأمن القومي العربي وتعيق العمل العربي المشترك.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

١. الهدف الأول: التعرف إلى مفهوم الأمن القومي العربي والمشكلات التي يواجهها هذا المفهوم، والأبعاد التي يتناولها.
٢. الهدف الثاني: إلقاء الضوء على التحديات السياسية التي تهدد الأمن القومي العربي سواء كانت تحديات داخلية أم خارجية.
٣. الهدف الثالث: التعرف إلى الدور الذي تلعبه جامعة الدول العربية في دعم مسيرة الأمن القومي العربي.
٤. الهدف الرابع: محاولة وضع آليات ومناهج تساهم في النهوض بالأمن القومي العربي.

فرضية الدراسة

تتعلق هذه الدراسة من فرضية تقول إنّ الأمن القومي العربي لا يزال أملاً منشوداً يفترض السعي إليه وإيجاده، فكيف يمكننا الانتقال من الأمن القومي العربي المقتصر على مجرد فكر مبدول وكتابات عابرة الى سياسات عملية واستراتيجيات وبرامج قيد التنفيذ، فمسألة تحقيق الأمن القومي العربي ليست بعيدة عن أذهان القادة العرب لكن التساؤلات تتصرف إلى الآلية العملية لتحقيق ذلك.

حدود الدراسة

تشمل حدود الدراسة العالم العربي برمّته، أي الدول المُنضمّة إلى جامعة الدول العربية، على أساس أن هذه الجامعة هي نقطة الانطلاق لتحقيق الأمن القومي العربي في المستقبل القريب، الذي يمكن به تحقيق الوحدة العربية في المستقبل البعيد، وتحاول هذه الدراسة الاطلاع على الأوضاع العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول وما نجمَ عنها من الاحتلال الأمريكي للعراق، وتدهور الأوضاع الأمنية في فلسطين وبقية الدول العربية.

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأمن القومي العربي والتحديات السياسية التي تواجهه ومن هذه الدراسات :

١) كتاب قام بتأليفه الكاتب أحمد زكي مع مجموعة كبيرة من المؤلفين تحت عنوان (دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين)، يعرض هذا الكتاب مجموعة من المناقشات والندوات من ضمنها كلمة للأستاذ أحمد يوسف أحمد تناول فيها المشهد السياسي العربي للعام ٢٠٠٠م وتحدث فيها عن المشهد السياسي العربي (القطري) وكيفية تكون الدولة القطرية.

و أشار الكاتب إلى عجز النظام العربي عن تفعيل مؤسساته وإضافة المزيد منها، وأشار إلى أن الوحدة العربية أصبحت هدفاً مثالياً لا يجرؤ حتى المؤمنون بها على القول أنها ممكنة التحقيق حالياً، ودعا الكاتب في كلمته النخبة الفكرية القومية العربية التي تدرك مدى خطورة المستقبل لأن تقوم بدراسات علمية تشير إلى مخاطر الحاضر والمستقبل.

وهناك دراسة قام بها السيد حسام الدين الألوسي ومجموعة من المؤلفين بعنوان (الوطن العربي وخيارات المستقبل) وقد نشرتها دار الفارس في عمان عام ٢٠٠٠، أشار الدكتور هيثم الكيلاني فيها إلى التحديات الإستراتيجية التي تواجه العرب ومنها التحدي الحضاري وتراجع القومية العربية، ورافق ذلك التراجع التدريجي العربي من ساحة الصراع مع الصهيونية، ويتضح ذلك تسوية العلاقة مع إسرائيل كل دولة بمفردها على أساس قاعدة (أنه لا بد مما ليس بد). وتحدث الكاتب عن تحدي آخر وهو التحدي الاقتصادي المتمثل في ارتفاع نسبة الفقر في الدول العربية مع ازدياد عدد السكان والافتقار للمياه النقية والخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع المديونية العربية، كما تحدث الكاتب عن التحدي المائي الذي يواجه الأمن القومي العربي، الذي أدى إلى تحول قضية المياه من مسألة اقتصادية اجتماعية إلى مسألة استراتيجية تواجه الأمن القومي.

و تحدث الدكتور عن التحدي العلمي الذي يواجه العرب مع ازدهار الواقع العلمي في إسرائيل العدو الأول للأمن القومي العربي. وأشار الدكتور هيثم إلى تحدٍ آخر هو التحدي السياسي المتمثل في القطرية، فلكل قطر أنظمتها وقوانينه، مما أدى إلى غياب فعلي للأمن القومي العربي. أما التحدي الأخير الذي أشار إليه فهو التحدي الأمني مع ظهور السلاح النووي وامتلاك دول كثيرة له و إسرائيل على وجه الخصوص.

وفي الكتاب نفسه فرق الكاتب محمد أمين هويدي بين الأمن القومي والأمن الحربي حيث أشار إلى أن الأمن الحربي يُعدُّ جزء من الأمن القومي وكذلك يهتم الأمن القومي بقضايا السلام والحرب بينما يركز الأمن الحربي على كسب المعارك عند القتال وعلى الردع لمنع العدوان. وأشار الكاتب إلى أننا نملك المساحة والعمق والمياه والأراضي الزراعية والقوى البشرية لكن نفتقر إلى الكفاءة والرغبة في استخدام تلك العناصر للنهوض بالأمن القومي العربي.

و تحدث الدكتور عن التحدي العلمي الذي يواجه العرب مع ازدهار الواقع العلمي في إسرائيل العدو الأول للأمن القومي العربي. وأشار الدكتور هيثم إلى تحدٍ آخر هو التحدي السياسي المتمثل في القطرية، فلكل قطر أنظمتها وقوانينه، مما أدى إلى غياب فعلي للأمن القومي العربي. أما التحدي الأخير الذي أشار إليه فهو التحدي الأمني مع ظهور السلاح النووي وامتلاك دول كثيرة له و إسرائيل على وجه الخصوص.

وفي الكتاب نفسه فرق الكاتب محمد أمين هويدي بين الأمن القومي والأمن الحربي حيث أشار إلى أن الأمن الحربي يُعدُّ جزء من الأمن القومي وكذلك يهتم الأمن القومي بقضايا السلام والحرب بينما يركز الأمن الحربي على كسب المعارك عند القتال وعلى الردع لمنع العدوان. وأشار الكاتب إلى أننا نملك المساحة والعمق والمياه والأراضي الزراعية والقوى البشرية لكن نفتقر إلى الكفاءة والرغبة في استخدام تلك العناصر للنهوض بالأمن القومي العربي.

٢) دراسة قام بها الأستاذ عصام نعمان تحمل عنوان هل يتغير العرب (أفكار محرقة لمقاومة الانحطاط والاستبداد والأمركة) نشرتها شركه المطبوعات في عمان في العام ٢٠٠٤،

تحدث فيها عن وضع العرب في مطلع القرن الحادي والعشرين لا سيما بعد احتلال العراق، وقد عبر عن هذا الحال بكلمات (تخلف - هزيمة - إحباط).

فالتخلف شامل كل المجالات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، والهزيمة شاملة للجميع في شتى الميادين، وكذلك الإحباط يشمل الجميع حاكمين ومحكومين موالين ومعارضين، كما أشار الكاتب إلى أن هناك خمسة تحديات تواجه الأمن القومي العربي تتلخص في الآتي:

- التخلف.
- مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي.
- مستقبل النظام العربي وما أصابه من نكبات ابتداءً من العام ١٩٤٨ م وانتهاءً بالحرب الأمريكية على العراق سنة ٢٠٠٣ م.
- العولمة وسرعة انتقال الأموال وثورة المعلومات وما ينتج عنهما من تقرير دور الشركات الرأسمالية الدولية على حساب سيادة الدولة.
- الانحطاط والعجز أمام الظروف الراهنة.

و يحدد الكاتب مجموعة من الآليات لمواجهة هذه التحديات الخمسة منها مراجعة شاملة للوضع العربي والاستفادة من الهزائم والاهتمام بالتقدم العلمي والثقافي وتطوير عمل المؤتمر القومي العربي والمؤتمر الإسلامي، وغير ذلك من آليات تساعد في إنقاذ الأمن القومي العربي أمام هذه التحديات.

(٣) هناك كتاب صدر عن المؤتمر القومي العربي يحمل عنوان: حال الأمة العربية (المؤتمر القومي الحادي عشر) ويتضمن هذا الكتاب مفصلاً لما جاء في المؤتمر القومي العربي وقد كان من بين الموضوعات التي تناولها هذا المؤتمر موضوع الأمن القومي العربي؛ حيث تحدث الدكتور هيثم الكيلاني عن ذلك مشيراً إلى المصادر التي تشكل تهديداً للأمن القومي العربي وقد حددها بمصدرين هما إسرائيل وتركيا، وقد وضح أن إسرائيل هي الخطر الأول والرئيس الذي يهدد الأمن القومي العربي فإلى جانب الحرب الاستعمارية التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني فهي تعمل على تطوير قدرتها على الردع بتطوير وحدات محددة من الجيش الإسرائيلي والتزود بأسلحة أمريكية تمكنها من إنهاء تجاربها على

صاروخ (أرو-السهم-حيثس) المضاد للصواريخ، كما أشار الكاتب إلى الخطر الثاني المتمثل في تركيا، الخطر المتعلق بمسألة المياه والمشكلة بين سوريا والعراق وتركيا حول المياه، التي تهدد الأمن القومي العربي بشكل مباشر. وما يزيد الأمر خطورة تعاون تركيا وإسرائيل سواء لبناء قمر صناعي أو المباحثات بينهما لتزويد تركيا إسرائيل بالمياه مما سيؤثر سلباً على أمن بعض البلدان العربية بالتأكيد، وتناول الدكتور هيثم قضايا أخرى تخص الأمن القومي العربي كالمياه والنفط والغذاء والاقتصاد العربي والعلاقات العربية-العربية وكلها تصب بشكل مباشر أو غير مباشر في موضوع الأمن القومي.

٤) هناك كتاب آخر بعنوان الأمن العربي (التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية) ويأتي هذا الكتاب ضمن أعمال ندوة لمركز الدراسات العربي-الأوروبي في عام ١٩٩٦، تناولت موضوعات عديدة من بينها الأمن القومي العربي. فقد تحدث الدكتور هيثم الكيلاني عن تاريخ مفهوم الأمن القومي ودور جامعة الدول العربية في تطوير مفهوم الأمن القومي بحيث جعلت ضمان الأمن القومي العربي أحد السبل المؤدية إلى تحقيق الهدف الأول للجامعة وهو السير بالأمة العربية نحو ما يؤدي لتحقيق الوحدة، وتحدث الدكتور عن سمات الأمن القومي العربي، وعن المتغيرات العالمية وأثرها على الأمن القومي العربي كزيادة تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول، وتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل.

وفي كلمة للأستاذ عمر عبد الله كامل تحدث عن الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي فقد رأى أن هناك تحديات اقتصادية تؤثر على الأمن القومي العربي كالعالة الاجتماعية، والأمن الغذائي، والبطالة، والمياه، والتبعية التكنولوجية. وتحدث الدكتور احمد عبد الملك في هذه الندوة عن ماهية الأمن القومي العربي، ومصادر تهديده، وعدم قدرة النظام الدفاعي على مواجهة هذا التهديد.

هذه بعض الدراسات والكتب التي تعرضت لدراسة الأمن القومي العربي. وتميزت هذه الدراسة بأنها تناولت التحديات السياسية التي تواجه الأمن القومي العربي والتركيز عليها من دون غيرها من التحديات، مع وضع الحلول المقترحة لمواجهتها، وذلك بعد التعريف بمفهوم الأمن القومي العربي، فهي لم تقتصر على ذكر التحديات السياسية وإنما وضع آليات ومناهج تواجه هذه التحديات.

وتضمنت الدراسة نظرة مستقبلية لحال الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة وذلك بعد احتلال العراق ودخول القوات الأمريكية إلى الأراضي العراقية.

سادساً: منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المناهج العلمية التالية:

- المنهج التاريخي: ويعتبر المنهج التاريخي من أهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية نظراً للعلاقة الوثيقة بين التاريخ والسياسة حيث من الصعب الحكم على أبعاد أي قضية دون الرجوع إلى امتدادها وجذورها التاريخية، حيث يهتم هذا المنهج بجمع المعلومات التاريخية، و الوثائق، والسجلات، للاستدلال بها في تفسير الظاهرة. وهنا سأقوم بتتبع المراحل التاريخية لظهور مفهوم الأمن القومي العربي وأهم التطورات التي مر بها في هذه المراحل، والى أين وصل به الحال.
- المنهج التحليلي: لأن هذا المنهج يعتمد على دراسة العوامل التي تؤثر على الظاهرة سلباً و إيجاباً وعلاقة هذه العوامل مع بعضها البعض، وهنا سأقوم بدراسة التحديات، ومصادر التهديد، التي تؤثر على الأمن القومي العربي، التي أدت إلى ما هو عليه الآن.
- المنهج المقارن: وهو المنهج الذي يحلل ويفسر النصوص القانونية، فهو يركز على العوامل والاعتبارات القانونية التي تحيط بعلاقات الدول ببعضها، من أمثلة ذلك الالتزامات التي تنشأ عن تعاقد الدول مع بعضها بموجب معاهدات أو اتفاقيات أو موائيق دولية .

الفصل الأول: التعريف بالأمن القومي

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن القومي العربي:

لم يكن مصطلح الأمن القومي العربيّ عند ولادة جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥م قد احتل مكانه في الخطاب السياسي، ولم يشكل موضوعاً قومياً واضحاً، فقد كانت هموم الدول العربية المستقلة منصّبة على استكمال استقلالها شكلاً ومضموناً، وعلى حماية المراحل التي قطعتها في طريقها نحو الاستقلال، في حين كانت الأقطار العربية الأخرى غير المستقلة تتنازل نضالاً قطرياً من أجل انتزاع الاستقلال من الدول الاستعمارية الغربية^١.

وكان الوعي بالأمن القومي قد بدأ بالتكون في إطار التجربة النضالية القطرية من أجل الاستقلال، ونشأت قضية فلسطين لتستقطب العمل العربي المشترك، من دون أن يظهر كمصطلح بل تجسّد في تحديات سقطت على الأمن القومي العربي وردود فعل لهذه التحديات؛ حيث طرّح هذا المفهوم أول مرة مع قيام الدول العظمى ذات الشأن وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بفرض الكيان الصهيوني والاستيطان غير الشرعي على العرب تحت مظلة الشرعية الدولية في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة رقم (١٨١) لسنة ١٩٤٧م، ثم بقرار قبول هذا الكيان عضواً في هيئة الأمم المتحدة بالرغم من إنقاره لشروط العضوية، على سبيل المثال الشرط المتعلق بأن تكون الدول المُنضمّة محبة للسلام وتلتزم بقرارات المجتمع الدولي.

وفي ظل هذا الشعور بالأخطار المُحدّقة بالعرب جميعاً بدأ الوعيُ بالأمن القومي العربي يظهر تدريجياً حتى إنتظم الأمن القومي العربيّ وتَقَنَّ؛ إذ تدّعت الحكومات العربية تحت مظلة الجامعة العربية للتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي^٢.

^(١) هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي (التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ١٩٩٦،

ص ٥٤.

^(٢) عبد الوهاب زيتون وآخرون، العرب والعالم اليوم (الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، اتحاد الكُتاب العرب، دمشق،

٢٠٠٥، ص ١١٠.

وقبل أن تظهر معاهدة الدفاع المشترك إلى حيز الوجود كان واضعو ميثاق الجامعة قد أهملوا جانب الأمن القومي العربي ولم يُولَّوه ما يستحقه من اهتمام في إطار التعاون بالرغم من أن الميثاق عالج في مادته السادسة مبدأ المساعدة المتبادلة لدفع عدوان واقع على دولة عضو أو خُشي من وقوعه، يُضاف إلى ذلك أن واضعي الميثاق جعلوا إحدى أهداف الجامعة صيانة إستقلال الدول العربية وسيادتها، غير أنهم لم ينصوا على الوسائل اللازمة لبلوغ هذا الهدف، لذلك وعلى أثر النكبة التي حلت بفلسطين عام ١٩٤٨م فرضت الأحوال الجديدة على الدول العربية الإهتمام بالأمن القومي، فجاءت معاهدة الدفاع المشترك، حيث تنازلت الدول العربية فيها عن بعض مظاهر السيادة، والتزمت بحكم أغلبية الثلثين بدل حكم الإجماع الوارد في الميثاق وقد دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ٢٢/٨/١٩٥٢م^١.

ويمكن القول هنا إنَّ مفهوم الأمن القومي العربي كان في أصله محدداً في الدفاع العسكري والعمل في شؤون الدفاع القومي بالعمل العسكري تحديداً، وبهذا نلاحظ انه جاء جامداً عند الحد العسكري.

بدأ مفهوم الأمن القومي العربي يخرج من إطاره العسكري الضيق ليصبح مفهوماً شمولياً له أصوله وقواعده وخططه المشتركة وذلك في مؤتمر القمة في العام ١٩٨٠م، حيث كانت هنالك وثيقتان من وثائق القمة استناداً إلى فكرة محورية جوهرها (أن الإنماء والأمن يشكلان معاً حاجة مركزية ملحة للوطن العربي بأكمله، وغرض يجب أن يتجه إليه العمل الإقتصادي والاجتماعي المشترك كجزء أساسي من العمل العربي المشترك)^١.

وإنطلقت الوثيقة الأولى وهي (ميثاق العمل الاجتماعي من مبدأ أساسي أن العمل الإقتصادي يشكل أرضية صلبة للأمن، في حين جاءت الوثيقة الثانية وهي (استراتيجية العمل العربي المشترك) التي من أهدافها الأمن الجماعي بما فيه الأمن الفكري، والعسكري،

(١)، مرجع سابق، ص ٥٤.

والغذائي والتكنولوجي، واحتل الأمن العسكري وتعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية في مختلف الميادين المرتبة الأولى في سُلّم أولويات الاستراتيجية، تليها الصناعة العسكرية وتطوير القدرات التكنولوجية وتعزيز دور البحث العلمي^٢.

وواصلت الجامعة العربية مسعاها لتطوير مفهوم الأمن القومي العربي بدمج المفهوم السياسي بالمفهوم العسكري للأمن، فعملت طوال عقد الثمانينيات على وضع مشروع ميثاق جديد للجامعة، وقد جعل المشروع (ضمان الأمن القومي العربي) أحد السبل المؤدية إلى تحقيق الهدف الأول للجامعة وهو السير بالأمة العربية نحو ما يؤدي إلى تحقيق الوحدة، ولكن هذا المشروع لم يرَ النور، إذ جاءت حرب الخليج الثانية في ٨/٢/١٩٩٠م لتطوير المشروع وما فيه من أمن قومي.

وأثر ذلك اتجه مجلس الجامعة إلى محاولة إحياء مفهوم الأمن القومي العربي، فكلف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي، وقد قدمت الأمانة العامة إلى المجلس دراسة مفصلة عن الأمن القومي العربي عرّفت فيها الأمن القومي العربي والهدف من وضع استراتيجية قومية، وحددت مقومات الأمن والتحديات التي تواجه الأمة، ولا تزال هذه الدراسة حتى اليوم تنتظر الإرادة السياسية لدى مجلس الجامعة لكي يُنظر فيها^٣.

(١) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، ١٩٨٤، ص ٣٨.

(٢) مرجع سابق، ص ٥٦.

(٣) أحمد يوسف القرعي، قمة الأمن القومي العربي المأمول، جريدة الأهرام، القاهرة، العدد ٤٣٩٤٢، ٢٩/٣/٢٠٠٧، ص ١٠٢.

المطلب الأول: محاولة تعريف مفهوم الأمن القومي العربي

الأمن القومي العربيّ ظاهرة معاصرة لم يتجاوز عمرها نصف قرن من الزمان، وارتبطت هذه الظاهرة بالمتغيرات والتطورات التي حصلت في الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين^١، و تمثلت في حصول العديد من الأقطار العربية على الاستقلال وفي تأسيس جامعة الدول العربية وفي المشكلات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأقطار العربية، إضافة إلى إنشاء الكيان الصهيوني على الأراضي العربية الفلسطينية، و لم يتم تحديد واضح لمفهوم الأمن القومي العربي حتى الآن بالرغم من وجود العديد من الدراسات و البحوث التي تتحدث عن هذا الموضوع^٢.

ولا بد أن نشير الى أن الفكر السياسي لم ينته بعد إلى صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي العربي، ولا يزال هذا المفهوم مطروحاً للتحليل والمناقشة. ويمكن القول إنَّ ما كتب عن الأمن القومي العربي يتلخص في ثلاثة اتجاهات:

يرى أولها الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني أو يستخدم المصطلح في معرض الحديث عن الأمن الوطني دونما تفريق بينهما، وينظر الاتجاه الثاني إلى الأمن القومي على انه مطلب قومي منشود لم يتحقق بعد ويرسمه في إطار ما ينبغي أن يكون، في حين يرى الاتجاه الثالث أن الأمن القومي ليس سوى مرادف للأمن الإقليمي^١.

ولنعرف مفهوم الأمن القومي العربي لا بد لنا أن نعرض بعض المفاهيم المرتبطة به بشكل عام:

يُعرف الدكتور عبد المنعم المشاط الأمن القومي العربي بأنه: (القدرة على الحماية من الاختراق أو الاستقطاب الخارجي بقوة ردع كافية، وتقليص التبعية للخارج)، ويُعرفه بأنه قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الجادة له.

(١) أحمد اسماعيل راشد، دراسات في قضايا قومية، المكتبة الوطنية، عمان-الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٠٢.

(٢) عطا محمد صالح زهره، الامن القومي والعمل المشترك، مجلة المستقبل العربي ، السنة التاسعة، العدد(٩٤)، كانون الاول

١٩٨٦، ص ١٦.

ويُعرّفه الأستاذ أمين هويدي بأنه: (الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الوقت الحاضر وفي المستقبل، مع مراعاة المغيرات الدولية)، ويُعرّفه بأنه مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تُتخذ للمحافظة على أهداف المنطقة العربية وكيانها وأمنها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانيات المتاحة وتطويرها.

وعرّفه الدكتور علاء طاهر بقوله، (مجموعة من التدابير والاحتياطات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما)، وهنا لا يعني المجال الإقليمي والرقعة الجغرافية فقط وإنما الثروات الاقتصادية والأيدلوجية السياسية الخاصة بنظام الحكم في تلك الدولة وأهدافها الوطنية أيضاً^١.

ويُعرّف الدكتور علي الدين هلال الأمن القومي بأنه (تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية)^٢.

وعرّفت الدكتورة إجلال رأفت الأمن القومي بأنه (سلامة حدود الدولة ومصالحها وقيمتها وثقافتها من المخاطر المحدقة بها وقد تكون هذه المخاطر خارجية آتية من دول الجوار أو الدول الكبرى، وقد تكون داخلية كأن يهدد النظام الشرعي للدولة أو أمن المواطن في الداخل نتيجة فقدان مقومات الأمن الثلاثة: القوة العسكرية والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي)^٤.

(١) جواد الحمد، مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع اسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص ١٥.

(٢) أحمد اسماعيل راشد، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٣) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، ١٩٨٩، ص ٢٩.

(٤) إجلال رأفت، الأمن القومي العربي ومنطقة القرن الأفريقي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة،

١٩٩٣، ص ٣٨.

ويُعرّف الدكتور سليمان أبو سويلم الأمن القومي بأنه: (ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية)^١.

أما الدكتور زكريا حسين أستاذ الدراسات الاستراتيجية في مقال له فيُعَرّف الأمن القومي بأنه: (القدرة التي تتمكن بها الدولة في تأمين إنطلاق مصادر قوتها الداخليه والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات، في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار الإنطلاق المؤمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة).

ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم، الذي يُعدُّ من أهم المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد مفهوم الأمن، حيث يقول الله تعالى: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) سورة قريش، آية (٤)، أي السكينة وهذا يؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف يعني التهديد الشامل سواء الاقتصادي أو الاجتماعي.

وقبل تعريف الأمن القومي العربي لا بد من تحديد مفهوم القومية العربية والروابط التي تتشكل منها، وتصاغ على أساسها.

• القومية العربية:

هي الشخصية الجماعية المتميزة للأمة العربية، التي عاشت وتعيش وتتفاعل في الوطن العربي على مدى التاريخ، ممّا أوجد لديها روابط قومية خاصة بها تميزها عن القوميات الأخرى وتشمل وحدة اللغة والتاريخ والأرض والعادات والتقاليد والثقافة والمصالح ووحدة الإرادة.

(١) هلال، علي الدين، الوحدة والأمن القومي العربي، منتدى الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ١٠٠.

فبالرغم من الفرقة والتجزئة التي تعيشها الأمة العربية إلا أنها تبقى الواقع التاريخي الحي الذي تكوّن نتيجة تفاعل جميع الروابط السابقة، وعليه فإن صياغة مفهوم الأمن القومي العربي يجب أن ينطلق من حقيقة إنتمائنا لأمتنا العربية بغض النظر عن واقع التجزئة السياسية، والاختلاف في النظم السياسية والاقتصادية العربية، فإذا لم نتمكن من تحقيق الأمن على أساس (وحدة إندماجية) علينا اعتبار الأمن القومي العربي قائم على أساس (وحدة اتحادية) أو على الأقل اعتبار الأمن القطري لأي قطر عربي هو أمن وطني لأي قطر عربي آخر، وبالتالي يتولّد الأمن القومي من الأمن الوطني القطري^١.

ويؤدّر مفهوم الأمن القومي العربيّ في المرحلة الراهنة حول مجموعة من المبادئ التي تتضمن قدرة الدول على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية، ولما كان ذلك يتضمن تخطي الأوضاع الراهنة حيث التجزئة والضعف الى وضع أفضل، فإن الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون، وعليه فإننا لا يمكن أن نفهم وجود أمن قومي للعراق مثلاً مستقل عن الأمن القومي السوري، وهكذا فإنه لا يمكن بأية صورة من الصور تحقيق أمن للدولة العربية ما بمعزل عن الدول العربية الأخرى.^٢

لا يوجد حتى تاريخه تعريف محدد متفق عليه بين الحكومات العربية لمصطلح الأمن القومي العربي، إلا أنه يمكننا اعتماد التعريف الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دراستها عن الأمن القومي، ولا تزال منذ أيلول / ١٩٩٣م معروضة أمام مجلس الجامعة لإقرارها، فقد عرّفت الدراسة الأمن القومي العربي بأنه :

(قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أرضها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات: السياسية، والإقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في

(١) الأمن القومي بين الدراسة والتحليل، المجلة الثقافية، العدد ١٦٧، تاريخ ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٧.

(٢) محمد نصرمها، مدخل الى الأمن القومي العربي في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ١١.

الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تؤثر على الأمن القومي العربي^١.

وفي محاولة للاجتهد عرّف الدكتور أحمد راشد الأمن القومي العربي بأنه توفير القوة العربية الذاتية للأمة والقادرة على حفظ وصيانة وحدة الوطن العربي الطبيعية، ووحدة كل قطرو سيادته فيه، واستخدام الوسائل المناسبة الكفيلة بحماية المصالح القومية للأمة العربية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية وتنمية القدرات والإمكانات العربية مستندة إلى تنمية الموارد المتاحة كافة لتوفير أعلى مستوى من الرفاه الاجتماعي وحماية القيم والموروث الثقافي للأمة العربية.

وبناءً على ما تقدم فإن الأمن القومي العربي مُحيطه يكون الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه، والأمة العربية كمجموعة قومية واحدة متجانسة، وإن كانت تعيش في أقطار متعددة، ويوجد الكثير مما يجمع بينها من قواسم ومصالح مشتركة.

إن الأمن القومي العربي يمتلك مقومات تاريخية، وجغرافية، وثقافية، ولغوية، وإجتماعية، وبشرية متجانسة، لا وجود لمثلها عند أية مجموعة دولية أو إقليمية أخرى في العالم من المجموعات التي تطرح هذا النموذج أو ذلك من الأمن الإقليمي بأشكاله المختلفة؛ فالعرب هم الأقوى لو أرادوا الوحدة وهم يملكون من مقومات القوة ما يجعلهم الأقوى في العالم أجمع^٢.

الأمن القومي العربي إذن هو أكبر بكثير من كل أشكال الأمن الإقليمي المعروفة، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية طرحت مشروع أمنها الإقليمي المشترك في إطار حلف الأطلسي وتحت مظلتها بعد الحرب العالمية الثانية بغرض وقف الزحف الشيوعي القادم، وبالرغم من إفتقار الدول الأعضاء في حلف الأطلسي إلى

(١) أحمد اسماعيل راشد، مرجع سابق، ص ١٠١،

(٢) عبد الوهاب زيتون وآخرون، مرجع سابق، ص ١١٢.

التجانس القومي ووجود الكثير من التناقضات التاريخية والإقليمية بين بعضها البعض، وانتفاء أو إنعدام الخطر الخارجي اليوم الذي قام الحلف أساساً لمواجهته وهو الخطر الشيوعي.

المبحث الثاني: المشكلات التي تواجه مفهوم الأمن القومي العربي:

يمكن استطلاع مشكلات مفهوم الأمن القومي العربي في النقاط التالية:

(١) المشكلة الأولى: التنوع في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أصبح لكل نظام قطري فلسفته الخاصة في الحكم، إلى جانب تباين في الوفرة والندرة في إقتصاد كل دولة، و ما يهم الأمن القومي في ذلك أن تكون البنية الاقتصادية والاجتماعية في كل قطر متماسكة متنامية؛ إذ بقدر ما تكون كذلك تتوافر لدى القطر الإمكانيات الذاتية لتعزيز دفاعه ورفع مستوى حفاظه على أمنه ويرتد ذلك في نهاية المطاف على الأمن القومي العربي تعزيزاً ودعماً^١.

(٢) المشكلة الثانية: تتجسد هذه المشكلة في المواطن العربي ذاته؛ ذلك أن الإنسان هو عماد الأمن والتنمية وهو الوسيلة والهدف في الوقت نفسه ما لم يكن هذا المواطن قادراً على توظيف طاقاته وإمكاناته في خدمة وطنه و أمته، ويمتلك حرياته و حقوقه الأساسية، وما لم تحل المشكلات الخاصة بالأقليات فان هذا المواطن سيبقى قاصراً على العطاء وتبقى الأسباب التي أدت إلى قصوره هذا منافذ لاحتتمالات الاختراق الخارجي للأمن القومي على حد سواء.

(٣) المشكلة الثالثة: تتمثل في الآلة الحربية الموجودة في الدول العربية والتي لا تزال بصورة عامة مستوردة، وهذا شكّل عبءاً في وجه حرية العمل السياسي واتخاذ القرار ووضع قيوداً على حرية العمل العسكري وقدرته، خصوصاً أن الآلة الحربية أصبحت تمثل خلاصة الحضارة و أعلى درجات التقدم.

(٤) المشكلة الرابعة: وهي من أهم المشكلات التي تواجه تحديد مفهوم الأمن القومي بجانبه السياسي والعسكري، تتمثل في تحديد المخاطر ومصادرها، والتميز بين ما هو رئيسي منها و ما هو ثانوي، وما هو قومي صرف و ما هو قطري، وما يشكل ساحة مشتركة بين القومي والقطري^٢.

(١) هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦.

٥) المشكلة الخامسة: وهي قديمة جديدة تتعلق بالمصالح الخاصة بالقوى العالمية الكبيرة في المنطقة وهي مصالح متعددة الأشكال والمواقع، وتزيد مكاسب القوى العالمية منها بقدر ما تكون قدرات الأمن العربي قاصرة، وحينما تبلغ تلك القدرات حد العجز والغياب فإن القوى الكبرى أو بعضها تملأ بوجودها السياسي والعسكري الفراغ الذي خلقه عجز الأمن العربي، ويتخذ الوجود الأجنبي مظاهر شتى تختلف باختلاف الظروف والعوامل الدولية والإقليمية.

٦) المشكلة السادسة: تتمثل في تحصين الأمن القومي العربي ضد أي عامل أو سبب أو فعل يمكن أن يؤدي إلى تعطيله أو إحداث ثغرة في بنيته أو شل أحد أجهزته، وقد شهد تاريخ الأمن القومي العربي وقائع من هذا القبيل، وكان أفسى نماذجها حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩٩).

٧) المشكلة السابعة: وهي الأهم والأخطر في الأمن القومي العربي وتحديد مفهومه تتعلق بالإرادة السياسية، ذلك أن هذه الإرادة هي صاحبه القرار في مأسسة الأمن القومي وتنفيذ خطته وبرامجه حيث نلاحظ أن العلة ليست في نصوص بقدر ما هي فقدان الإرادة السياسية التي غدت روح الأمن القومي حتى أنها هي التي تحييه و تنتشره وهي التي تطويه وقد انتهى ذلك إلى تعثر أجهزة وضع القرار الأمني السياسي والعسكري في المستوى القومي.

والأمر الواقع هو أننا نؤلف جماعة مكونة من دول كثيرة و أن لكل منها سلطتها المركزية التي تحدد أهدافها الوطنية وأولوياتها، التي تملك من السلطة ما تستطيع بها أن تعبئ طاقاتها خدمة لأهدافها، كما أن السلطة الوطنية القطرية لا تزال ترفض التنازل عن بعض سلطاتها ووسائلها لتضعها في متناول المؤسسة القومية وتصرفها.

وقد أدى ذلك إلى إن يُصاب الأمن القومي العربي بمعناه، وغدا مفارقاً للحقيقة حيث يُصور الطاقات العربية بأنها طاقات أمة واحدة والعلة لا تكمن في تلك الطاقات وفي تعبئتها، وإنما في الإرادة السياسية التي لا تنوي أن تفعل شيئاً وتكتفي بالنداءات إلى التعبئة.

المبحث الثالث: أبعاد الأمن القومي العربي

أولاً: البعد العسكري(الدفاعي): توفير القوة العسكرية العربية الذاتية اللازمة والقدرة على حفظ وصيانة وحدة الوطن العربي الطبيعي ووحدة سيادة كل قطر، واستخدام الوسائل المناسبة، الكفيلة بحماية المصالح القوميّة للأمة العربية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، ويتناول هذا البعد في مضمونه ثلاثة جوانب^١:

١. توفير القوة العسكرية بحيث تكون قادرة على حماية وصيانة الحدود الطبيعية الجغرافية للوطن العربي التي تضمّ الاقطارَ العربية المنضّمة الى جامعة الدول العربية كافة من جميع الاقطار التي تهددها أو التي من الممكن أن تهددها في المستقبل.

٢. الحفاظ على سيادة كل قطر عربيّ على أرضه الوطنية وبما يرتضيه شعب كل قطر، هذه السيادة التي تحددها دساتير وقوانين كل قطر عربي كنظام الحكم وأدواته ومؤسساته بحيث لا تتعارض هذه السيادة (القطرية) مع الأهداف والمصالح القومية للأمة العربية كلها؛ أي الحفاظ على السيادة القطرية لكل قطر عربي على اعتبار أنها واقع لا يمكن الإنفكاك منه أو تغييره، ويحب أن نحافظ على هذا النوع من الأمن للوصول الى الأمن القومي العربي العام.

الحفاظ على المصالح القومية للأمة العربية: ويتناول هذا الجانب محورين في غاية الأهمية لتحقيق الأمن القومي العربي هما:

أ- المحور الداخلي: ويتعلق بالخلافات والنزاعات العربية-العربية التي تؤدي الى التوتر وعدم الاستقرار، والى خلق فجوات قد تصل بها الى مرحلة تكون نتائجها مدمرة لمقدرات الوطن والأمة العربية، وعليه يجب أن تعترف الاقطار العربية كافة بسيادة كل قطر عربي على أرضه الوطنية، وأن تحافظ على هذه السيادة من منظار أنها مصلحة قومية عربية لكي تُجَنَّب أممنا العربية انعكاسات تعود بنا الى الورا.

ب- المحور الخارجي: وهو ما يتعلق بطبيعة المصالح القومية العربية ذات الارتباط مع أطراف أخرى خارج الإطار الجغرافي للوطن العربي وخارج إطار الأمة العربية، ومن دون الحفاظ على هذه المصالح تُعرض الوطن العربي والأمة العربية لخطر كبير^٢.

ثانياً: البعد الاقتصادي والاجتماعي: و يعني هذا البعد تنمية القدرات والإمكانات العربية، بمعنى زيادة الموارد الاقتصادية والاجتماعية إستناداً الى:

(١) التنمية الشاملة بشكليها:

أ- التنمية الاقتصادية: التي تتمثل في تطوير الإنتاج الزراعي والصناعي واستخراج المعادن والثروات الطبيعية والسياحية والتجارة وغيرها من الموارد الاقتصادية في الوطن العربي^٣.

ب- التنمية الاجتماعية: التي تعني التوسع في توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة كالرعاية الصحية والتعليم والقضاء على البطالة ورفع مستوى معيشة المواطن العربي وغير ذلك، فالتنمية الاجتماعية تؤدي الى التنمية الاقتصادية.

(١) أحمد اسماعيل راشد، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١١١.

(٣) المرجع سابق، ص ١١٤.

٢) تحقيق التكامل الاقتصادي العربي: لا يمكن لأي قطر عربي أن يحقق الاكتفاء من مقدراته القطرية، ولا أن يعيش لوحده منفصلاً عن غيره من الأقطار الشقيقة، أن الوطن العربي بأقطاره المختلفة تمتلك من المقومات والإمكانات ما يجعله قادراً على تحقيق أمنه الاقتصادي وتحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي في المجالات الاقتصادية كافة فهو يمتاز بتنوع انتاجه الزراعي و الحيواني و المعدني.

٣) الاستغلال الأمثل لكافة لموارد المتاحة: يجب استغلال الموارد العربية استغلالاً شاملاً ومتربطاً وهذه الموارد هي:

أ- الموارد البشرية: وتشمل القوى العاملة و الخبراء الفنيين و المختصين وبطبيعة الحال يتفاوت حجم الموارد البشرية في الوطن العربي من قطر لآخر، فيمكن للاقطار ذات الفائض في القوى العاملة والخبراء والمختصين أن تسدّ حاجة الأقطار الأخرى من هذه الموارد وهذا يقلل من الاعتماد على القوى العاملة والخبراء الأجانب.

ب- الموارد المالية: تتنوع الموارد في الوطن العربي فهناك أقطار عربية لديها الفائض من الموارد المالية، والبعض لديه موارد وثروات طبيعية متعددة، ولكن تنقصه موارد مالية لاستغلال هذه الموارد، ولكي يتم استغلال الموارد المالية العربية في اطارها الصحيح، لا بد أن يكون هناك تعاون واستثمار أمثل للموارد المالية العربية في مشروعات التنمية العربية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: البعد الحضاري و الثقافي: حماية القيم والموروث الثقافي للأمة العربية في ظل عصر المعلومات والعولمة التي يعيشها العالم، يجب علينا الحفاظ على حضارتنا وقيمنا وموروثنا الثقافي، والارتقاء بها الى مستوى التطور العصري مع الاحتفاظ بخصوصيتنا الحضارية والثقافية، وعلينا التنبه الى مخاطر العولمة الثقافية على الوطن العربي والأمه

العربية، ورسم الاستراتيجيات الكفيلة ببقاء حضارتنا و ثقافتنا كجزء أساسي من الثقافة العالمية المبدعة والمؤثرة^١.

مفهوم الأمن القومي بمعناه الواسع الذي يدخل في اعتباره الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنسانية الى جانب المفهوم العسكري يضعنا أمام تحديات كثيرة ومتنوعة سواء كانت هذه التحديات داخلية أو خارجية، وهذا يجتاج الى دراسات متعددة ومتنوعة ولكنني في هذه الدراسة سأركز الحديث على أبرز التحديات السياسية التي يواجهها الأمن القومي العربي^٢.

تتبع مشكلة الأمن القومي العربي من نوعية الأخطار والتحديات التي تواجه الوطن العربي وترتكز هذه الأخطار والتحديات على مقومات وخصائص كامنة فيه، سواء أكان في موقعه الجيوستراتيجي، ام قدراته الاقتصادية والبشرية التي تُميّزه عن سواه من مناطق العالم الأخرى^٣.

كانت هذه الخصائص عامل جذب واستقطاب للدول القوية التي شهدها المجتمع البشري قديماً وحديثاً، من أجل السيطرة والتحكم بهذه الخصائص ونتيجة لاستمرار السيطرة والتحكم والاستغلال، فإن الأخطار والتحديات اتخذت مظاهر مختلفة خارجية وداخلية.

(١) المرجع السابق، ص ١١٥.

(٢) زايد جابر، الأمن القومي العربي وتحديات ما بعد ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ، العدد الرابع ٢٠٠٧/٨/٦، ص ١٥٢.

(٣) ماجد محمد شذود، الأمن القومي العربي، الأوانل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، ٢٠٠١، ص ٣١.

الفصل الثاني: التحديات السياسية التي تواجه الامن القومي العربي

المبحث الأول: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي العربي

يواجه الأمن القومي العربي نوعين من التحديات؛ داخلية ناتجة من داخل حدود الوطن العربي ومرتبطة بأقطاره العربية، وخارجية ناتجة من تأثير ضغوطات الدول الغربية أو المحيطة بالوطن العربي.

• التحديات الداخلية :

١. الصراعات المسلحة الأهلية الداخلية في بعض الأقطار العربية، وما يترتب عليها من إستنزاف لقدرات أمتنا العربية^١.

٢. الخلافات العربية - العربية خصوصاً ما يتعلق منها بمسألة الحدود.

٣. وجود تباين بين الدول العربية في كل النواحي مما يسبب خلق فجوات فيما بينها، ويعرقل مسيرة الأمن القومي العربي^٢.

٤. حصر الاتفاقات بين معظم الدول العربية في المجال الاقتصادي والتجاري وتجاهل الجانب السياسي والعسكري.

٥. ضعف أداء جامعة الدول العربية، واتخاذ قرارات تبقى قيد التنفيذ، أو تقتصر على الشجب أو الاستنكار فقط من دون اتخاذ خطوات عملية جادة وفاعلة لتحريك مسيرة الأمن القومي العربي.

• التحديات الخارجية :

١. الخطر الاسرائيلي: وهو من أشد الأخطار الخارجية وأثرسها على الأمن القومي العربي، لأنه غير محدود أو محصور باحتلال أراض عربية، أو الاعتداء على أقطار مجاورة وتشتيت قواها، وإنما يمتد الى جميع الدول العربية.

(١) علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٦، أيلول، ص ١٥.

(٢) يحيى عبد الرقيب الجبجي، الأمن القومي العربي، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد ١٠٥١، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٣.

٢. التدخلات الأجنبية وخصوصاً الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول العربية والوقوف مع دعاة الانفصالية كما هو الحال في السودان، ونشر الأفكار والقيم المغايرة لقيم المجتمع العربي والاختراق الأمني، الذي يؤدي الى تأجيج الصراعات والفتن بين الدول العربية. تجريد العالم العربي من أهم مقومات الحياة ومرتكزات الأمن وهي الأسلحة بالرغم من استمرار تدفقها على إسرائيل والدول المجاورة للعرب.

٣. دول الجوار والممارسات التي تقوم بها وتشكل خطراً يواجه الأمن القومي العربي، على سبيل المثال تركيا، التي أخذت ترسخ دورها كقوى كبرى في المنطقة تهدف الى السيطرة على المنطقة والإشتراك في إدارة أي منظمة إقليمية قد تنشأ في المستقبل، إضافة الى التعاون بينها وبين الكيان الصهيوني^١.

٤. العولمة وما فرضته من شروط على الأنظمة العربية، كونها تسعى الى تحقيق حرية التجارة الخارجية، حيث فرضت فتح الأسواق الداخلية أمام السلع الخارجية، ولما كانت الأطراف غير متكافئة بين دول الغرب والدول العربية سيؤدي ذلك الى تكريس التخلف والتبعية العربية للغرب، أي استعمار جديد تفتح الدول العربية أحضانها له طواعية^٢.

٥. الحرب الأمريكية على العراق التي انتهت بإحتلال النظام السياسي في العراق وما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطات على دول الاقليم من أجل الإسهام في تصفية النظام العراقي، وإقامة نظام جديد يخدم مصالحها في المنطقة، ومع الأسف نجحت في ذلك وترتب عليه ثغرات جديدة في جدار الأمن القومي العربي^٣.

كانت هذه أهم الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي

العربي، وسأقوم هنا بالحديث عن أهم هذه التحديات بتفصيل موسع وهي:

١. الخطر الاسرائيلي.

٢. الخلافات العربية – العربية.

(١) المؤتمر القومي العربي العاشر، حال الأمة العربية (الوثائق،القرارات،البيانات)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أيلول ٢٠٠٠، ص٢٨٣.

(٢) عصام نعمان، هل يتغير العرب، أفكار محرقة لمقاومة الانحطاط والاستبداد والأمركة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص١٩٩.

(٣) عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر، موقع سوريا الحرة، ٢٩/٧/٢٠٠٦.

المبحث الثاني: الخطر الاسرائيلي والاستراتيجية الدفاعية لاسرائيل

أ- الخطر الاسرائيلي:

كان العالم العربي يعيش في سلام حتى تسلمت العناصر الصهيونية للمنطقة، نتيجة للشتات الذي كانت تعانيه اليهودية في العالم بسبب عدم وجود أرض أو وطن يمثل تراكماً لحضارتهم بين باقي الأمم، وبظهور وعد بلفور زادت شراستهم وهجمتهم على هذه المنطقة بكل السبل المادية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وذلك حتى نجحت بريطانيا في التأثير على مجلس الأمن وإصدار قرار يقسم فلسطين الى دولتين: أحدهما عربية والأخرى يهودية، وهذا القرار رفضته الدول العربية وقررت شنّ الحرب لصدّ هذه الجماعات وتلك العصابات اليهودية، ولكن لم يكن العرب مستعدين لذلك في الوقت الذي كانت العصابات اليهودية في ذروة اليقظة والإصرار على أن يكون لهم وطن اعترفت به الأمم المتحدة.

لقد شنت الصهيونية العالمية وقوى الإستعمار هجوماً تاريخياً ممتداً على الأمة العربية يستهدف وجودها، واعتمد هذا الهجوم التاريخي الإستعماري الصهيوني على استراتيجية (التجزئة)، أي عدم تمكين الأمة العربية من توحيد كيائها الواحد في دولة واحدة وتقسيمها بين مجموعة من الأجزاء وتحويل هذه الأجزاء الى دول^١.

لقد ارتكزت السياسة الإسرائيلية الصهيونية واعتمدت على مخطط يتلخص في اختراق الأمن القومي العربي وتدمير أعمدته فوق رؤوس حماته ومدافعيه^٢. فقد أقامت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل جسماً غريباً في وسط الوطن العربي تحقيقاً لأهدافها في المنطقة، وتم تحويلها عبر المساعدات العسكرية والاقتصادية والدعم السياسي والمادي المتزايد الي قوة هائلة تهدد الأمن القومي العربي، و ينسجم هذا التهديد مع أهداف إسرائيل التوسّعية، التي تستهدف تميّز شعبها عن غيره من الشعوب، فكان قيام إسرائيل في فلسطين العربية ذروة التحدي الاستعماري الصهيوني للأمة العربية وأنها

(١) محمد السخاوي، خريطة طريق للحكام العرب، جريدة العرب' مقالات، ٢٠/٥/٢٠٠٧.

(٢) عبد الزهرة الركابي، الأمن القومي العربي ومواجهة التحديات -استنهاض مصادر القوة-موقع الزمان ١/١/٢٠٠٢.

القومي، فأسرائيل بحدودها الحالية نقطة إنطلاق نحو التوسع والسيطرة في الوطن العربي لتأمين وجود إسرائيل الحالية^١.

إن طبيعة إسرائيل ككيان عنصري توسعي استيطاني يبين لنا الوظائف الحقيقية لزرعها في الوطن العربي، وهذه الوظائف هي^٢:

١. الوظيفة السياسية : هذه الوظيفة متعددة الممارسات والمظاهر تتحدد بعدة نقاط:

- ضرب حركة التحرر العربية التي تحمل شعارات الوحدة والتحرر والتقدم، وإعاقة أو منع قيام وحدة عربية على الصعيد القومي.
- حماية مظاهر التجزئة القطرية القائمة وإعادة إنتاجها بمظاهر مختلفة تستجيب لعملية تكريسها والإستمرار في تقطيع وحدة الوطن العربي وتفكيته وتهميش وإثارة الصراعات الهامشية التي تغطي على صراع المصير والوجود.

لقد أسهم ذلك في دور إسرائيل في تخريب علاقات الوطن العربي الخارجية بالحملات الإعلامية وتشوية صورة العرب عند الرأي العام وتزييف حقائق الصراع التاريخي والسياسي والجغرافي، وتبرير مظاهر القمع والطرده والإرهاب التي تمارسها على السكان العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

٢. الوظيفة العسكرية : إن الوظيفة العسكرية لإسرائيل ظاهرة مركبة متعددة الأهداف، ومتنوعة المظاهر والأساليب، فأسرائيل بحد ذاتها قاعدة متقدمة للدول الغربية في قلب الوطن العربي، وبذلك تسهل عملية الوجود الخارجي فيه من خلال وجودها الدائم، وبتدفق القوات والأساطيل العسكرية الأجنبية في الأراضي والبحار العربية أيضاً^٣.

(١) ظافر الحسن، قضايا عربية ساخنة، دار اللواء للصحافة والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٨٥.

(٢) ماجد محمد شذود، مرجع سابق، ص٣٣.

(٣) ماجد محمد شذود مرجع سابق، ، ص٣٤.

إنّ وجود إسرائيل كخطر داهم ودائم في قلب الوطن العربي مصدر استنزاف مستمر للثروات العربية مع حرص الدول العربية على امتلاك قوة عسكرية قادرة على مواجهة محاولات التوسع الصهيونية، والدفاع عن المصير والوجود، وأدى هذا الى صرف الكثير من الطاقات العربية، وعدم استخدامها في مكانها الصحيح من أجل دفع وتيرة التنمية وتطوير مظاهر التخلف، مما أسهم في زيادة مظاهر الإضطراب وعدم الاستقرار.

عملت إسرائيل منذ قيامها على امتلاك قوة نوعية قادرة على مواجهة القوة العربية بمظهر الحرب أو الردع الذي يحمل في إطاره توفير حالة من الخوف المسبق لدى الأمة العربية، واستخدمت قوتها هذه عبر استراتيجتها العسكرية، التي تركز على الضربة الخاطفة والحرب الإجهادية لضرب أي تحوّل في القوة العربية، على سبيل المثال ضرب المفاعل النووي في العراق لمنع الدول العربية من امتلاك أسلحة نووية، وتستخدم إسرائيل الوظيفة العسكرية وسيلة مساعدة لها لتحقيق وظائفها الأخرى في الوطن العربي.

٣. الوظيفة الاقتصادية : تهدف هذه الوظيفة الحفاظ على استمرارية التخلف وتعميق مرتكزاته وتوسيع دورّه وتنمية شروط التبعية وتجذيرها بإنتاج آليات جديدة للتبعية السياسية، والاجتماعية، والعسكرية، والثقافية، وذلك بتخريب مبادرات التنمية، وضرب تجارب التطور التكنولوجي، وإحتواء برامج التكامل الاقتصادي على المستوى القومي وتغيّبها وتعطيلها، وخلق مظاهر التنافس والتباين الاقتصادي بدلاً من التعاون والتكامل، ومحاولات سرقة المياه العربية للوصول الى (خرق الأمن المائي العربي) تمهيداً لاختراق (الأمن القومي العربي) عبر استخدام أساليب الضغط على دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، وخلق مظاهر الإضطراب وعدم الاستقرار، وتطوير الاستثمارات في الوطن العربي ونزوح الأموال والثروات العربية الى الخارج^١.

(١) ماجد محمد شندود، مرجع سابق، ٢٠٠١، ص ٣٥

٤. الوظيفة الثقافية : بما أن الثقافة العربية كانت وما تزال حاملة الوعي والانتماء القومي للأمة العربية، وهي المعبرة عن الحضارة العربية والماضي العربي المشرق، فقد ظلت الثقافة العربية مستهدفة من الاستعمار والصهيونية، فقد اتخذت الوظيفة الثقافية لإسرائيل مظاهر مختلفة وأساليب متنوعة من الاختراق الثقافي سواء كان ذلك بإعادة تفسير التاريخ وصياغة الماضي بالشكل الذي يساعد في تجزئة العرب في اللحظة الراهنة، أو يضعفهم ويهدم وحدتهم القومية ويهمل أية محاولة لقيام دور عربي فاعل أو كان ذلك بسرقة النقاط المضيئة والمشرقة في ثقافتنا العربية وربطها بغير العرب أو بالدول الإستعمارية، ومحاولة تغييب الثقافة العربية في بعدها القومي وإمتدادها الحضاري بإيجاد ثقافات متعددة بديلة، وإقليمية، وقطرية تنتقي منها صفتها القومية، ومضمونها الوجداني، وتهدف في النهاية هذه المحاولات الوصول إلى نفي الوعي القومي وتغييبه واحتواء الانتماء القومي وهضم الشخصية القومية وإنهاء مقوماتها الذاتية للوصول إلى تحقيق التطابق بين التجزئة الجغرافية والاقتصادية والحضارية لتصبح النزعة القطرية تحمل القيم الجغرافية والثقافية والاقتصادية وتشكل في النهاية بديلاً للوحدة القومية، هذه هي الوظائف الحقيقية التي استهدفت زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي، لتتمس مختلف الجوانب.

كان الكيان الإسرائيلي بحق وما يزال أكبر تحدٍ إستراتيجي يواجه الأمة العربية، وأخطر تهديد لمصيرها وأمنها القومي^١، فقيامه على أرض فلسطين لا يشكل فعل اغتصاب وطن فقط، وتشريد شعب فحسب، وإنما يُشكل عملية تقطيع لأوصال الوطن العربي، وتقسيم جغرافي لامتداده الطبيعي أيضاً، مهياً ليمارس وظيفة التخريب المستمر لكل الطموحات القومية الوجدانية العربية، وللتدخل المتكرر لتعطيل كل برامج التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولا تقف مطامع الكيان الصهيوني عند حدود تعطيل محاولات النهوض القومي الوجدانية والتنموية بل هي تتعداها إلى الانتقال من تجزئة الوطن العربي وتفكيك الكيانات العربية إلى كيانات طائفية وما دون ذلك، وما رعاية إسرائيل للمشروعات الاتعزالية في لبنان

(١) عبد الله بلقزيز، الأمن القومي العربي (مصادر التهديد وسبل الحماية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، منتدى الفكر العربي،

وتدخلها المستمر لتغذية الحرب المذهبية فيها لدليل صريح على سياسة إسرائيل الرامية إلى اختراق الأمن القومي العربي بكل السبل والوسائل^١.

إضافة إلى ذلك تزيد المطامع التوسعية السياسية والاقتصادية الإسرائيلية في الوطن العربي، فإحتلال سيناء لم يكن يندرج فقط في مشروع توسعة جغرافية تدخل في سياق مشروعات النهب الاقتصادي لثرواتها الباطنية، وإحتلال جزء من لبنان في حرب العام ١٩٨٢ م لم يكن يُراد به تنفيذ برنامج التجزئة الطائفية في لبنان فقط أو توسيع الحزام الأمني لها، وإنما يُراد به إلى جانب ذلك تحقيق أطماع إسرائيل في ثروات لبنان المائية، ومشروع تحويل مياه نهر الليطاني القديم مثال صريح لذلك.

وتعني هذه الحقائق أشياء كثيرة وأهم ما تعنيه أن المشروع الصهيوني هو مشروع إفناء لمقومات الوجود العربي والمصير القومي العربي، وما يزيد من احتمالات هذا الخطر وجود معطى يزيد خطره يوماً بعد يوم وهو امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، فقد أصبح في حكم المعروف منذ فترة طويلة أن إسرائيل تمتلك القدرة النووية، والأمر لا يتعلق بالبرنامج النووي الإسرائيلي باعتباره برنامجاً علمياً تكنولوجياً مسخراً لأهداف التنمية والحياة المدنية، وإنما هو على صلة بالنشاط العسكري للدولة العبرية، والسؤال يطرح نفسه هنا حول احتمالية استخدام إسرائيل للسلاح النووي في الصراع العربي الإسرائيلي، هناك إجابتان مختلفتان تماماً^٢:

• الأولى: تعتقد أن لإمتلاك إسرائيل السلاح النووي وظيفة محددة هي الردع من دون الإستخدام، إذ يعتقد أصحاب هذا الرأي أن الخوف من الهزيمة بواسطة الأسلحة التقليدية هو وراء لجوئها إلى خلق الرعب لدى الخصم، وكذلك الخوف من أثار التفجير النووي على إسرائيل نفسها، هو السبب في إحجامها عن إستخدامه.

(١) رفعت سيد أحمد، الأمن القومي بعد حرب لبنان، مجلة شؤون عربية، العدد (٣٥) كانون الثاني، ص ٩٠.

(٢) عبد الله بلقزيز، مرجع سابق، ص ٦٤.

• الثانية: ترى أن إمكانية استخدام إسرائيل للسلاح النووي أمر في عداد الممكن، لكنها تشترط هذا الاستخدام في حالة تعرض إسرائيل للخطر أو الهجوم المباغت أو لاحتمال الهزيمة، والاعتقاد هنا بأن احتمال الاستخدام النووي ممكن جداً لأنها شبه محتملة لاستخدام هذا السلاح في المنطقة العربية، فلو أُتيح للعرب إمتلاك هذا السلاح وتحقق توازن في الرعب في المنطقة سيقلل الى درجة كبيرة إحتمال إستخدامه في إسرائيل^١.

في ضوء هذين الإحتمالين كيف يتعامل العرب مع الملف النووي الاسرائيلي؟
هنالك ثلاثة مناهج^٢ مطروحة أمام العرب في هذا الشأن:

١. المنهج الأول: الإلحاح على إسرائيل بصور مختلفة إما لنزع سلاحها أو لضبط استخدامها، مع التمسك بإخلاء المنطقة العربية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل.
٢. المنهج الثاني: هو التسلح النووي العربي المقابل.
٣. المنهج الثالث: التركيز على انضمام إسرائيل الى معاهدة منع الإنتشار النووي، فقد ركز الموقف العربي على أن حيازة إسرائيل لأسلحة نووية حتى لو لم تعترف بذلك يشكل خطراً عليهم، وأداة لابتزازهم السياسي، بينما تقول إسرائيل إنها تحوز كل أنواع الأسلحة ليس حياً في حيازتها، ولكن لأنها تشعر بخوف من العرب، وإن الشعور بالأمن مسألة ذاتية لا يمكن أن تحلها تعهدات ومعاهدات أو ضمانات خارجية، وهي تعلم جيداً أن السبب في شعورها هذا هو أنها عُرسست في المنطقة العربية، واغتُصبت أراضي غيرها.

وبالرغم من تسليم العرب بخطورة السلاح النووي الإسرائيلي وإقتناعهم أن استخدامه مستحيل، فلم يحدث أن استخدم سلاح نووي منذ هيروشما ١٩٤٥، وإن استخدامه وبال على إسرائيل قبل العرب^٣.

(١) أمين حامد هويدي، الصراع العربي - الإسرائيلي بين الرادع التقليدي و الرادع النووي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ١٥٤.

(٢) عبد الله الأشعل، كيف يتعامل العرب مع الملف النووي الإسرائيلي؟، دار الحياة، ١٧/١٠/٢٠٠٧، ص ١.

(٣) عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص ٢.

لقد ركزَ الموقف العربي على أنه ما دام طرفاً في معاهدة منع الانتشار النووي فيجب على إسرائيل أن تنضم هي الأخرى الى المعاهدة، ولكن هناك فرق في ذلك بين الدول العربية وإسرائيل في هذه المعاهدة؛ فالدول العربية غير نووية ومن حقوقها أن تحصل على ضمانات بعدم الاعتداء عليها من الدول النووية، وأن تُيسر لها الدول النووية الاستفادة من الإستخدام السلمي للطاقة النووية، وفي هذا الإطار تطالب الدول العربية في جميع المناسبات بانضمام إسرائيل الى معاهدة منع الانتشار، كان أحدثها في ٢٣/٩/٢٠٠٦ م، عندما قدمت المجموعة العربية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار يدعو إسرائيل الى الانضمام للمعاهدة، ولكن تصدّت كندا للمشروع العربي ودفعت المؤتمر الى تأجيل مناقشته على أساس أن المناسبة هي الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة، مع العلم أنه لو تم بالفعل انضمام إسرائيل الى معاهدة منع الانتشار النووي، فإنه لن يُبعد الخطر النووي عن العرب، لأن إسرائيل لن تلتزم بهذه المعاهدة ما دامت تتعارض مع أهدافها السياسية، إذن انضمام إسرائيل للمعاهدة لن يحل المشكلة وهي تسليح إسرائيل النووي وعدم تسليح العرب.

إذن يلتزم العالم العربي بضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل لدى جميع الدول بما فيها إسرائيل، وقبل نزع أسلحة العراق للدمار الشامل أيضاً بقرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨) في آذار ١٩٩١م، على أساس أن الخطوة التالية ستكون نزع أسلحة إسرائيل، وكانت واشنطن والعالم العربي يدركان أنه في تلك الفترة فإن سلاح صدام حسين هو الأخطر خصوصاً على منطقة الخليج، بعد أن تمّ احتلال الكويت بالفعل مما أعطى حجة قوية في أن مصدر التهديد هو العراق ثم انتقل هذا المصدر بعد ضياع العراق الآن الى إيران^١.

ب: الإستراتيجية الإسرائيلية الدفاعية:

أدى الشكل الحالي للصراع العربي الصهيوني نتيجة السياسة الإستعمارية التي طبقتها أوروبا تجاه العرب، ثم الدعم الأمريكي لإسرائيل الى تشكل استراتيجية عربية مشتركة تعتمد على تلاقي المصالح في إخضاع العالم العربي و تفتيت أمنه القومي، مما سمح للكيان

(١) عدنان مصطفى، الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ٨٥.

العنصري انتهاج سياسة توسعية تجاه البلدان العربية المجاورة ومحاولة السيطرة على المنطقة العربية بكاملها تحت دعاوي السلام، وتقوم استراتيجية إسرائيل على النقاط التالية^١:

١. التوسع المستمر: إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تحدد حدودها النهائية، وهي تنظر الى كل قطعة أرض تحتلها من البلدان العربية المجاورة، على أنها جزء جديد من هذه الحدود المتوسعة دائماً.

٢. التفوق التكنولوجي على الدول العربية مجتمعة: الحقيقة أن إسرائيل تتفوق على العالم العربي برمتها في التكنولوجيا بفضل الدعم الغربي والأمريكي بشكل خاص، وتمويل مشروعات مشتركة معها وحصولها على أسرار التقدم التكنولوجي بكل سهولة، إما مباشرة بفضل إتفاقات التعاون أو بصورة غير مباشرة عن طريق العلماء الصهاينة في هذه الدول، ولا تتوانى إسرائيل حتى عن سلوك طريق التجسس على حلفائها لمعرفة بعض القضايا القليلة التي لا يسمح الأمن القومي في هذه البلدان باطلاعها عليها، وبفضل ذلك كله استطاعت أن تجعل الفجوة التكنولوجية بينها وبين العرب تتسع كثيراً، مما ساعدها عسكرياً واقتصادياً في زيادة تهديدها للأمن القومي العربي. ويكفي للتدليل على أثر هذه الفجوة التكنولوجية أن نقول إن صادرات المنتجات الإلكترونية الإسرائيلية زادت من مليار في العام ١٩٨٦ م الى نحو ستة مليارات دولار في العام ١٩٩٨، في حين أن الصادرات العربية لا تزال تخطو خطواتها الأولى في هذا المجال، وهناك أكثر من (١٢٠٠) شركة برمجيات ونظم وإتصالات منها (١٠٠) شركة تطرح أسهمها في بورصة نيويورك للصناعات التكنولوجية المتقدمة، وتتفوق إسرائيل (٢٠%) من دخلها القومي على البحث العلمي أي عشرة أضعاف ما ينفقه العرب^٢، وتقيم إسرائيل تعاوناً علمياً ليس فقط مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وإنما مع اليابان والصين والهند وتايوان وتركيا أيضاً، ويشمل ذلك الدراسات والأبحاث العلمية، وتنفيذ مشروعات وإقامة استثمارات مشتركة في المجال التكنولوجي.

(١) May ٣١, ٢٠٠٤, The Importance of being there Central View Past, William Hamilton

(٢) عبد المجيد الرفاعي ، الأمن القومي العربي بين القوة الكامنة و الفعل الخلاق، موقع حزب البعث العربي الاشتراكي ، ٢٠٠٧/٤/٨.

٣. التفوق العسكري المطلق على البلدان العربية مجتمعة: وهذا الهدف تصنفه الولايات المتحدة بقوة، فكل قطعة سلاح أو طائرة أو دبابة موجودة في الوطن العربي يجب أن تتفوق عليها إسرائيل، فإذا كان عددا يعاملنا على أننا قوة سياسية عسكرية واحدة، فإننا نخطئ كثيراً إذا نفرقنا وزرعنا الشروخ والنزاع المستمر بين بلداننا مهما كانت مبررات هذه الخلافات. وإن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتقديم أعلى نسبة من المساعدات العسكرية الخارجية في العالم إلى إسرائيل، ولم تكتف إسرائيل بذلك بل لديها أكثر من مئتي رأس نووي تستطيع أن تدمر مئتي مدينة عربية بصواريخها بعيدة المدى، وهذه الصواريخ لم تُعلن عنها رسمياً وبالتالي عندما تطالب أمريكا بالمزيد فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الرؤوس النووية^١.

تستفيد إسرائيل من المساعدات التكنولوجية في الميدان العسكري كذلك من أجل بناء الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وهي صناعة مفيدة بعدة اتجاهات؛ فهي تشكل المحور الأساسي لتطوير التكنولوجيا في إسرائيل، وهي الرافد الأساسي للجيش بدءاً من البنادق الآلية وحتى الصواريخ بأنواعها والطائرات، كما أنها تشكل مصدراً للدخل الإسرائيلي بصفقات الأسلحة المتعددة التي تعدها إسرائيل لبيع منتجاتها إلى بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتصبح هذه الصفقات مع الوقت أداة لاختراق هذه الدول سياسياً وإقتصادياً.

٤- العمل على زيادة تفتيت البلدان العربية وتقسيمها إلى دويلات على أسس طائفية ودينية وتشارك إسرائيل في كثير من النشاطات العلنية والسرية التي تهدف إلى تغييب القدرة العربية، وتحطيم بلدانها، وإثارة النزعات الطائفية والمذهبية في كل دولة، وقد حاولت إسرائيل تقسيم لبنان بتأسيس جيش لبنان الجنوبي وتشجيع أكثر من طرف للمضي باتجاه تقسيم لبنان^٢.

٥- تطويق الوطن العربي: تسعى إسرائيل إلى تطويق الوطن العربي، وهي سياسة قديمة جداً بدأت تقريباً مع بداية النكبة وتأسيس الكيان الصهيوني، فقد سعت إسرائيل منذ ذلك الوقت إلى تطويق الوطن العربي بإقامة علاقات طيبة وتحالف مع إيران، وقد نجحت في تحقيق هذا الهدف، إلا أن الثورة الإسلامية الإيرانية أفضلت الاستمرار في هذا الهدف، وقد حاولت

(١) هويدي، أمين، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٧.

(٢) عبد المجيد الرفاعي، مرجع سابق، ٨/٤/٢٠٠٧.

إسرائيل إختراق أفريقيا بإقامة علاقات تعاون قوية مع أثيوبيا، ولا ننسى أنها سعت منذ تأسيسها الى إقامة علاقة تعاون قوية مع تركيا، وتحاول إثارة النزاع بين تركيا وسوريا والعراق كي تستطيع متى شاءت أن تهدد سوريا والعراق ليس فقط بقواها الذاتية ولكن عبر التحالف مع تركيا، وقد حققت إسرائيل نجاحاً نسبياً في مسعاها هذا ووصلت إلى أقصى درجات النجاح مرتين^١:

- الأولى: في العام (١٩٥٦ _ ١٩٥٧) عندما أعلنت سوريا تضامنها مع مصر ضد إسرائيل وبريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي، فما كان من إسرائيل إلا أن قامت بتصعيد عسكري كبير ضد سوريا، أعقبه حشود تركية على الحدود الشمالية لسوريا (١٩٥٧)، وقد كان هدف إسرائيل وتركيا في هذه الخطوة إضعاف سوريا ومعاقبتها على موقفها التضامني مع مصر في العدوان الثلاثي.

- الثانية: (في نهاية التسعينيات) حيث حرصت منذ العام (١٩٩٧م) على تقديم معلومات استخبارية مغلوبة لتركيا عن وجود أوجلان زعيم حزب العمل الكردستاني التركي على الأراضي السورية، وأن سوريا تسمح بإقامة معسكرات تدريبية تابعة لأوجلان في سورية ولبنان مما أزم العلاقات التركية - السورية إلى درجة كبيرة وصلت إلى حد الصدام المسلح والحشود في العام ١٩٨٨م، وقد استطاع الرئيس الراحل حافظ الأسد معالجة الأزمة بطريقة بارعة من ضبط النفس والدبلوماسية الهادئة، لأنه كان يعلم أن هذه المعركة ليست من أجل السياسة التركية بل هي بتحريض من إسرائيل لإشغال سورية في معارك جانبية على أكثر من جبهة، وبالتالي لإضعاف موقف سوريا عسكرياً وسياسياً، وبعد انحسار الأزمة مارست سوريا دبلوماسية إيجابية نشطة تجاه تركيا، تستهدف تصفية المشكلات العالقة بين البلدين مثل مشكلة المياه والحدود، ولكنها استهدفت تقوية الفرصة على إسرائيل أيضاً وعدم السماح لها بالمضي في تقوية علاقاتها الإستراتيجية العسكرية السياسية الاقتصادية مع تركيا.

٦- منع قيام دولة فلسطين على أي جزء من فلسطين : حاولت إسرائيل بثتى السُّبُل منع إقامة دولة فلسطين على أي جزء من أرض فلسطين، وهي أن وقَّعت إتفاقية أوسلو فهي

(١) المرجع السابق.

تحاول أن تعرقل أي تنفيذ فعلي لأي بند يتعلق بوجود سيادة حقيقية للشعب الفلسطيني على أرضه، وهذا أقصى ما استطاعت حكومة بيريز أن تقبل به، أما نتتهاهو وشارون فهما بالرغم من كل المزايا الإستراتيجية لإتفاقية أوسلو لا يُريدان الاستمرار فيها ومحاولة إلغاء الإتفاقية ونسف السلطة الذاتية الفلسطينية، وقد قام شارون فعلاً بنسف رموز السلطة الفلسطينية جميعها^١.

٧- ضمان التفوق العددي لليهود في داخل دولة إسرائيل: إن إسرائيل دولة عنصرية وقد استطاعت بفضل موجات الهجرة اليهودية المستمرة أن تحافظ على الطابع اليهودي للدولة حتى الآن، إلا أن الوضع الديموغرافي يتبدل تدريجياً لصالح العرب حتى وصلت نسبة العرب اليوم في داخل الكيان اليهودي الإسرائيلي الى (٢٠-٢٥%)، فماذا ستفعل إسرائيل إذا أصبحت النسبة (٥٠%)، عندها ستفقد طابع السيطرة العنصرية، لذلك تحاول تجنب ذلك بكل ما ليها من إمكانات.

٨- الاهتمام برفع مستوى التعليم: حققت البلدان العربية تقدماً مهماً في مجال التعليم إبان حقبة القرن العشرين، إلا أن مقارنة بسيطة لمستوى التعليم العربي بالبلدان المتطورة يُظهر فجوة تعليمية واضحة، فمن المؤسف أن نسبة الأميين بين البالغين لا تزال نحو (٤٥%)، أما في إسرائيل فنسبة الأمية بين البالغين تقدر ب(٥٠%) ، وتعود هذه الظاهرة الى إنخفاض الانفاق على التعليم في البلدان العربية؛ إذ يبلغ نصيب الفرد العربي في سن التعليم (٣٤٠ دولاراً) للفرد مقابل (٢٥٠٠ دولار) للفرد في إسرائيل. إن إنخفاض مستوى التعليم ينعكس مباشرة على انتشار البطالة ذلك أن التشغيل الأمثل للقوى العاملة في عصرنا يرتبط مباشرة ببنية القوة العاملة علمياً وتقنياً، وإن ارتفاع نسبة الأمية الى (٤٥%) يحرم نصف السكان البالغين في الوطن العربي من فرص العمل الفعالة والمنتجة في عصر يعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات والمعرفة، وكل ذلك أدى في المرحلة الماضية الى انخفاض نسبة النمو العامة عربياً، الى ما دون (٢%)، وهي نسبة تقل عن المستوى الكافي لتغطية النمو في عدد السكان،

(١) عبد المجيد الرفاعي ، مرجع سابق ، ٨/٤/٢٠٠٧.

ويُقدَّر المختصون أن سكان الوطن العربي اليوم الذين يبلغ عددهم (٣٠٠) مليون نسمة حالياً لن تتاح فرص عمل أمامهم تكفي لأكثر من ثلث عدد القادرين على العمل، وهذا الأمر سيؤدي إلى زيادة الهجرات الخارجية تجاه بلدان أوروبا وأمريكا وأستراليا.

اذن إن السياسة الإسرائيلية قد ارتكزت واعتمدت على استراتيجية بعيدة المدى رامية إلى اختراق الأمن القومي العربي وتدمير أعمدته فوق رؤوس حماته^١.

لقد استفادت إسرائيل من ظروف وعوامل طرأت في العالم العربي على سبيل المثال، تفكك الاتحاد السوفياتي وإنهياره وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، كذلك ترسبات حرب الخليج الثانية، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م بتداعياتها لشهْم في تفاقم الخطر الإسرائيلي على الأمن القومي العربي أكثر من أي وقت مضى، فبالرغم من إعلان العرب تمسكهم بعملية السلام وتبنيهم لمبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز لحل الصراع العربي- الإسرائيلي في مؤتمر القمة العربية في بيروت في ٢٨ مارس / ٢٠٠٢م، إلا أن الرد الإسرائيلي على هذه المبادرة جاء سريعاً ومؤلماً، حيث قامت إسرائيل في اليوم التالي بإعادة إحتلال الضفة الغربية وحصار الرئيس الراحل ياسر عرفات وارتكاب مجازر بشعة بحق الشعب الفلسطيني، مستغلة تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر معتبرة ما تقوم به من حرب ضد المقاومة الفلسطينية يندرج في إطار مكافحة الإرهاب، وقد نجحت الجهود الإسرائيلية للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بخلق رأي عام يقول إنَّ إسرائيل في معركتها ضد الفلسطينيين إنما تتصدى للإرهاب نفسه الذي واجهته أمريكا.

إذن نجحت إسرائيل ليس فقط في الربط بين المقاومة المشروعة للاحتلال والإرهاب في ذهن العالم الغربي، الذي أعطاها غطاءً دولياً لممارسة جرائم ضد الشعب الفلسطيني وإنما عززت مساعيها لإعادة الدور المئوَّط بها في المنطقة العربية أيضاً وذلك بإعادة صياغة الخارطة السياسية في المنطقة، إذ استغلت هذه الأحداث للتحريض على الدول العربية بما في ذلك تلك الدول التي ترتبط بعلاقات وثيقة ومصالح استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية

(١) عبد الزهرة الركابي، مرجع سابق، ٢٠٠٢/١/١

كالسعودية ومصر، ساعية لنسف علاقات الولايات المتحدة بهما وإقناعها بأنها الحليف الوحيد لها في المنطقة والضامن الحقيقي لمصالح الولايات المتحدة، كما أبدت استعدادها للتعاون التام معها في حربها ضد الإرهاب وتقديم كل عون لها ضد العراق، وهي بذلك تؤكد طبيعة وجودها ومهمتها في المنطقة، التي لم تكن سوى حلقة من سلسلة أطماع الدول الكبرى في المنطقة العربية.

إذن إن الحقيقة الثابتة عند أكثر من نصف قرن هي أن الأمة العربية كانت ولا تزال تخوض صراعاً مصيرياً ضد هذا الكيان المغتصب، الذي يمثل أكبر خطر واجه الأمة العربية عبر تاريخها الطويل، وعليه فإن الصراع المستمر أياً كان منهج معالجته وكيفية مواجهته يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بقضية الأمن القومي العربي، كما أن السياسات والممارسات الإسرائيلية الراهنة والتحالف الأمريكي معها، الذي تعزز أكثر من أي وقت مضى بفعل تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر تُمثل تهديداً مباشراً لأمن الأقطار العربية، وهو ما يجعل حجم التعامل مع هذا الصراع وشكله يطرح تأثيراته المباشرة على قضية الأمن القومي العربي.

المبحث الثالث: الخلافات والنزاعات العربية وطبيعة هذه الخلافات

أ- الخلافات والنزاعات العربية:

لعلّ المتأمل في تاريخ العلاقات العربية البينية، يجد أنه ومنذ استقلال هذه البلدان، تراوحت علاقاتها بين الخلافات والصراعات أحياناً، والميل نحو التعاون والتضامن أحياناً أخرى، كالذي حدث مثلاً في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧م و حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م، إذ حلت مرحلة من الانشقاق بسبب الخلاف المصري العربي، بعد إقدام السادات على توقيع معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، وبعد انعقاد قمتي عمان والدار البيضاء مابين (١٩٨٧ و ١٩٩٠) وعودة العلاقات العربية- المصرية الى طبيعتها، برز نوع من التضامن العربي من جديد، الى أن حدث الإنقسام والشرخ بفعل تباين المواقف تجاه أزمة الخليج الثانية؛ فهناك دول رفضت الغزو العراقي للكويت واستنكرته، ودول أخرى فضلت الاعتراض على هذا الاستنكار، فيما نهج البعض منها موقفاً محايداً، وهو ما أدى الى تدهور العلاقات العربية البينية من جديد، فنتج عنه تضارب في المواقف بشأن التسوية السلمية في الشرق الأوسط، حيث برزت أزمة ثقة بين هذه الدول، وتدنّت مستويات التنسيق فيما بينها على مختلف الأصعدة، وفي الوقت الذي أصبحت تتجه فيه أوروبا نحو الوحدة السياسية والاقتصادية متجاوزة كل الخلافات، أصبح العالم العربي يسير باتجاه المزيد من التنافر والتفكك والعزلة^١. وكان من الطبيعي في ظل هذا الجو المفعم بالتوتر والخلافات أن تطفو على السطح خلافات عربية- عربية بشأن قضايا متعددة مما أسهم في تعميق الهوة وتكريس التجزئة في الوطن العربي.

و تُعدّ الخلافات العربية- العربية أحد المتغيرات التي تؤثر سلباً في الأمن القومي العربي، إذ إنّ التباين في المواقف لم يكن في أحوال كثيرة ناجماً عن اختلاف في الرؤيا حول قضايا معينة يمكن إزالتها بتبادل الرأي والحوار بين القيادات السياسية، لذلك كانت تظهر في العلاقات العربية- العربية حالات متعددة تتحكم الى حدّ بعيد في عملية التطور السياسي، وإذا

(١) صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد (١٨٢٨)، ٢٠٠٧/٢/١٦، ص ١١١.

نظرنا الى العلاقات العربية- العربية ستميز بين حالات ثلاث في الأوضاع العربية وهي الفتور- والتوتر- والصراع^١.

فالخلافات ظاهرة لازمت الحياة السياسية العربية، وهددت العمل الإقليمي أو عطلته من دون أن تستطيع المؤسسات الإقليمية تجاهلها أو تحييدها أو حلها. إن النزاع العربي- العربي هو الذي يقع بين دولتين عربيتين أو أكثر وقد تتعدد أسبابه؛ أيولوجية، وحدودية، واقتصادية، وسياسية، أو خلاف بين القادة، وبطبيعة الحال قد يستقطب مثل هذا النزاع تدخلات عربية أخرى أو خارجية دولية. ولا بدّ هنا من تحديد طبيعة النزاعات العربية- العربية والتوقف عند دور الجامعة في فض النزاعات أو تسويتها.

ب: طبيعة هذه النزاعات والخلافات العربية.

لا توجد طبيعة واحدة للنزاعات العربية- العربية، إنها نزاعات مركبة ومتعددة الأسباب والنتائج، منها على سبيل المثال: نزاعات القادة والحكومات أو نزاعات ناتجة عن القضية الفلسطينية وكيفية حلها، ونزاعات حول الحدود الجغرافية وكذلك الموارد الاقتصادية كالنفط، وهناك نزاعات متعلقة بتبني أيولوجية سياسية معينة أيضاً^١.

(١) ادريس لكريني، الجامعة العربية في زمن التحديات (مكامن الخلل وسبل الإصلاح) ، الموقع السوري للاستشارات والدراسات القانونية، ص ٢٥.

(٢) عدنان السيد حسين ، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو بيروت - لبنان، ٢٠٠١، ص ١٢٠.

ثمة نزاعات واضحة بين القادة العرب أو بين عدد من الحكومات العربية، نتيجة اختلافات النظم السياسية، وعمّا إذا كانت تقدمية أم محافظة، فمن الملاحظ أنه منذ العام

١٩٥٥م برز النزاع التقدمي- المحافظ في الساحة العربية، واتخذ عناوين سياسية لها علاقة بالأمن العربي والاستقرار الداخلي، على أن مسألة الاستئثار بالسلطة هي أساسية في هذا النوع من النزاعات، وإلا كيف نفسر تبدّل التحالفات والانتقال من نزاع الى تحالف أو من تحالف الى نزاع.

وهناك نزاعات ناتجة عن التطورات الحاصلة في القضية الفلسطينية، وما ارتبط بها من صراع عربي إسرائيلي، سواء كان من نزاع متعلق بالوجود البشري الفلسطيني وتوطينه في عدد من الدول العربية، الى النزاع الناشئ عن العمل المسلح الفلسطيني ضد إسرائيل، الى نزاع بين عدد من الدول العربية حول كيفية مجابهة إسرائيل، وحشد القوى على الحدود، في هذا المناخ تبادلت الحكومات العربية خطابات الاتهام وأحياناً التشهير، وتحولت قضية فلسطين بعد أن كانت حافزاً لتكتل العرب تحت عنوان المواجهة، الى سبب من أسباب التنازع.

وشهدت العلاقات العربية- العربية نزاعات أيولوجية، ففي مرحلة الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، وما يرتبط به من امتدادات فكرية في العالم الثالث بصورة خاصة، ظهرت نزاعات أيولوجية ذات أساس فكري سواء حول الاشتراكية والرأسمالية، أو فيما يتعلق بأساس النظام السياسي وأهدافه، وما يرتبط به من بنى سياسية وقانونية وإجتماعية، وكثيراً ما فشلت الحكومات العربية في تحييد النزاعات الأيولوجية عن النزاعات السياسية مما ترك آثاراً سلبية على العلاقات العربية- العربية كان يمكن تفاديها^١.

(١) حسنين توفيق ابراهيم، المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها، مجلة شؤون عربية، عدد(٦٦)، ص١٣٣.

ولا يمكن هنا تجاهل مخاطر النزاعات الحدودية بين الدول العربية وآثارها، وبصرف النظر عن أنه الموروث الاستعماري فإن تفاعلاته السلبية لا تزال باقية و كامنة في النظام العربي من المشرق الى المغرب مروراً بشبه الجزيرة العربية ووادي النيل، وكلما جرت المحاولة لتسويقها تعقدت بفعل تراجع عامل الثقة.

إذن يمكن القولُ أنّ النزاعات العربية- العربية دارت حول جوانب رئيسية يمكن إجمالها في النقاط التالية:^١

١. عملية التغيير والثورة.
 ٢. مشكلات الحدود والسيادة.
 ٣. مشكلات الموارد الاقتصادية (النفط والمياه).
 ٤. الأيدلوجية السياسية والارتباط بالقوى الغربية.
 ٥. كيفية حل المشكلات القومية (القضية الفلسطينية).
- وسنقوم بدراسة هذه الجوانب بشئ من التفصيل.
- أولاً: خلافات حول عملية التغيير والثورة:

يبرز الجانب العقائدي أو الأيدلوجي كأحد المتغيرات المثيرة للخلاف بين الدول العربية من أوائل النصف الثاني من هذا القرن، وقد قادت الدعوة الى التغيير ثلاثاً من الدول العربية؛ أولها مصر، والثانية اليمن الجنوبي، والثالثة الجماهيرية الليبية.

أ- مصر وعملية التغيير الثوري:

تعدُّ ثورة الثالث من يوليو في العام ١٩٥٢ م في مصر، الثورة الأم في الوطن العربي، فقبلها لم يكن يوجد نظام يدعو الى إحداث تغيير جذري في الواقع العربي بالرغم من تبني دولتين عربيتين للنظام الجمهوري وهما سورية ولبنان، ولكن ثورة يوليو آمنت بذلك وأخذت قيادتها تدعو إليه.

لقد كانت القيادة المصرية بعد سنوات من استلام عبد الناصر لزام الأمور على قناعة تامة بأن التغيير الثوري في مختلف أرجاء الوطن العربي ضرورة حتمية تفرضها

(١) عطا محمد زهرة، الأمن القومي العربي، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩١، صفحة ٢٤٧.

طبيعة التطور السياسي، وكذلك طبيعة الشعوب العربية كأجزاء من أمة واحدة، وهي ترى أن لمصر دورها التاريخي في هذا الخصوص^١.

ولهذا أصبح دعم الثورة أينما كانت مبدأ راسخاً في السياسة الخارجية المصرية، الأمر الذي أدى الى ظهور الخلافات بين مصر والعديد من الدول العربية التي رأت في النظام المصري خطراً على سلامة نُظُمها السياسية وبقائها، ففي العقد الثاني ساد التوتر علاقات مصر بأكثر من دولة واحدة، فبعد أن أعلن عبد الناصر عن مبادئ يوليو الاشتراكية توترت علاقات مصر باليمن والسعودية.

ب- اليمن وعملية التغيير الثوري :

ظهرت الدعوة الى التغيير الثوري في مكان آخر غير مصر، حيث رفعت لواءها دولة اليمن الجنوبي، فدخلت في علاقات عدائية مع جيرانها ليس فقط بسبب توجهاتها الثورية، وإنما لإعلانها الرغبة في تصدير الثورة الى ما حولها من أقطار محافظة أيضاً، فلم تُخف مثلاً عداها لسلطنة عمان وإمارات الخليج، وراحت تقدم المساعدات العسكرية لجبهة تحرير ظفار لمواجهة حكم سلاطين عُمان وتشجيعها على توسيع نطاق النشاطات العسكرية في الإمارات المجاورة، وشنّت الحملات الإذاعية على السعودية، وخاضت ضدها صداماً مسلحاً في العام ١٩٦٩م، فيما عُرف بحرب الوديعة، ودخلت مع شقيقتها اليمن الشمالي في خلافات خطيرة.

ج- ليبيا وعملية التغيير الثوري:

برزت الدعوة الى الثورة والتغيير الثوري في شمال إفريقيا عقب قيام ثورة الفاتح في العام ١٩٦٩م، فقد كان من الطبيعي أن تتغير التوجهات السياسية للدولة لتكون منسجمة مع منطلقات النظام السياسي الجديد، ووجد هذا التغيير انعكاساته على محاور السياسة الخارجية الليبية، فوفقاً لمبادئ الثورة ونظرة ليبيا الى مجمل القضايا القومية تحددت علاقاتها بمختلف الدول العربية سواء المجاورة لها أو البعيدة عنها، وأصبحت أكثر نشاطاً وفاعلية داخل النظام

(٢) عطا محمد زهرة مرجع سابق، ص ٢٥٠.

الإقليمي العربي، ومع إيمانها بسلامة مواقفها حرصت على إزالة خلافاتها مع الدول الشقيقة، وكانت لها إسهاماتها في تطوير العلاقات بين دول المغرب العربي، وقيادة العمل الوحدوي فيه.

ويمكن القول عموماً إنَّ قضية التغيير والثورة هي من أكثر القضايا حساسية فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول العربية، إذ إنَّها تمس مباشرة وجود كل نظام سياسي أي بقاءه واستمراره، مما يعني وضعه موضع التحدي، كما أن أي نظام يرفض أن يُتهم بالرجعية أو الجمود، أو التخلف ومن الطبيعي إذن أن تكون هذه القضية موضوعاً للخلاف بين النظم السياسية العربية.

ثانياً : مشكلات الحدود والسيادة:

وتعود في الغالب إلى الأوضاع السياسية التي تفرضها السيطرة الأجنبية حيث برزت في أعقاب الاستقلال في إطار الرغبة على تأكيد السلامة الإقليمية، والسيادة الوطنية، لتثير العديد من الأزمات بين أكثر من دولة عربية وجاراتها^١. إن المستقرء لأسباب النزاعات في العالم الإسلامي يجد أن ترسيم الحدود والخلاف حول مناطق معينة هما أكثر الأسباب إثارة للنزاعات، ويلاحظ أن هذا النوع من الخلافات يندرج تحت الدعوى حول جرف قاري^٢ كما في النزاع (الليبي- التونسي في العام ١٩٨٥م)، إلى الدعاوي بامتداد الإقليم إلى أجزاء من إقليم آخر، كما في النزاع (الجزائري- المغربي ١٩٦٣)، والنزاع (البحريني- القطري في العام ١٩٨٦م)، ووصل إلى الدعاوي بشمولية إقليم لآخر كما في النزاع (المغربي- الموريتاني والعراقي- الكويتي). وسنرى لاحقاً أمثلة مفصلة لهذه الخلافات.

(١) عطا محمد زهره، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٢) اسماعيل محمد، الأقليات المسلمة في العالم، موقع تقارير، ٢٠٠٢/٨/١ . .

<http://www.altaghrib.net.٢/٨/٢٠٠٢/hm>

ومما تحسن الإشارة إليه من نماذج للصراعات العربية على الحدود ما يلي:

١_ الخلاف القطري- السعودي:-

وقع الخلاف بين قطر والسعودية حول منطقة (دوحة سلوى) جنوب قطر، وهو نزاع بدأ منذ العام ١٩٦٥م، وتوصل فيه الطرفان إلى تفاهم عيّنت بموجبه الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وقسمت منطقة النزاع (دوحة سلوى) مناصفة بينهما، وأصبح (جبل نخش) تابعاً لقطر في مقابل بقاء (هجرتي السكك وأنباك) للسعودية، إضافة إلى حصولها على إعراف قطري بتبعية (خور العديد) لها، وعاد الخلاف للظهور في العام ١٩٩٢م بسبب عدم تثبيت الخط الحدودي الجديد إلى الأرض، ووقعت بعض المناوشات الحدودية المؤسفة وتآزمت حينها العلاقات بين البلدين، وقامت مصر بجهود وساطة ناجحة أدت إلى مفاوضات بين الطرفين تمخضت عنها تسوية مقبولة، وقامت شركة فرنسية متخصصة برسم الحدود بين الطرفين في العام ١٩٩٦م ووقعت اتفاقية تسوية نهائية بين البلدين في ٢١ مارس من العام ٢٠٠١م^١.

٢- الخلاف القطري- البحريني:

يعود تاريخ الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الى العام (١٩٧١م) بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي، واستمر النزاع الحدودي بينهما لأكثر من ثلاثين عاماً، حيث إنهي بصدور حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي في ١٦ مارس لعام ٢٠٠١ م (ومن المعروف ان أحكام المحكمة الدولية غير ملزمة للأعضاء إلا أنها تكتسب ثقلاً أدبياً في الساحة الدولية)، وكان الخلاف القطري- البحريني قد شهد قبيل تسويته تطوراً خطيراً حينما استولت مجموعة قطرية مسلحة على جزيرة مرجانية، تسمى (فشت الديبل)، واعتقلت ٢٩ عاملاً تابعين لشركة (بلاست نيدام) السويدية، إلا أن الوساطة السعودية حالت دون تفاقم الموقف^١.

(١)صادق سعيد محروس، منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري-

البحريني والنزاع القطري-السعودي، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد ٨ عدد (١)

ص ٢٦٦

(٢)محمد شريف بشير، نزاعات الاقتصاد والحدود بين الدول العربية، موقع الإخوان المسلمين، ١٣/١٣/٢٠٠٤.

وإتفق الطرفان على رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية بعد فشل مجلس التعاون الخليجي في حلها في غضون عقدين ماضيين^١، وبصدور حكم محكمة العدل الدولية في العام (٢٠٠١) أسدل الستار على النزاع بين البلدين، ويُذكر أن حكم المحكمة الدولية أرفق بخرائط تفصيلية لرسم الحدود بين البلدين حتى لا يقع نزاع في المستقبل حول تفسير بنوده.

وحقيقة إن النزاع القطري- البحريني لم يكن نتاجاً لفكرة الدول الحديثة والسيادة على الأرض، وإنما نزاع الموارد الاقتصادية وتحديد النفط، ولم يُعرف النزاع إلا عندما رفعت قطر دعوى رسمية إلى محكمة العدل الدولية، تطلب حسم النزاع الحدودي مع البحرين.

٣- نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و الجزائر:

تعدُّ مشكلة الصحراء الغربية من المشكلات المعقدة في المغرب العربي وترجع جذور المشكلة إلى عام ١٩٦٥م، وتطورت عقب انسحاب القوات الإسبانية منها في العام ١٩٧٦م، بهدف إعلان دولة مستقلة عن المغرب العربي باسم شعب الصحراء الغربية، ولقيت مساندة من الجزائر في هذا المسعى، وعرضت القضية على مجلس الأمن منذ العام ١٩٧٥م، ولم ينفذ ما اتفق عليه من قرارات، وأسهمت المشكلة في توتر العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر؛ حيث تتهم المغرب الجزائر بأنها وراء هذا النزاع المتغلغل، وذلك بإيواء عناصر جبهة البوليساريو وآلاف اللاجئين في الأراضي الجزائرية، وهو ما يعُدُّه المغرب مخالفاً لميثاق الاتحاد المغربي، بينما ترى الجزائر أنها تدعم البوليساريو إيماناً منها بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتعد مشكلة الصحراء من أهم العوائق أمام تفعيل الاتحاد المغربي^٢.

(١) عبد الله القباع، العلاقات السعودية اليمنية، الرياض، مطابع الفرزدق، ص ١٨٩.

(٢) أحمد سيد أحمد، مشكلة الصحراء الغربية في إنتظار التنازلات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٣٧ العدد (١٥٠) ص ١٢٦-١٢٩.

وهناك نزاعات أخرى نذكرها بشكل موجز .

١- نزاع حدودي يماني _ عُماني_ سعودي:

وهذا النزاع أقطابه ثلاث دول عربية، تمثل برفض اليمن إتفاق العام ١٩٩٠م بين السعودية و عُمان، والذي جرى حول مساحات من الربع الخالي تقع بين البلدين، وجاء هذا الرفض بحجة يمنية تقول بأن المنطقة المتفق عليها بين السعودية و عُمان منطقة يمنية يُطلق عليها إسم (الصحراء الكبرى) ولا توجد أية حدود في هذا الجزء بين السعودية و عُمان وإن اليمن تحتفظ بهذا الشأن.

٢- النزاع الحدودي المصري- السوداني^١:

ويدورُ هذا النزاع حول منطقة حلايب والتي تفجرت فيها أول أزمة في العام ١٩٥٨م، ويُذكر أن السودان انفصل عن مصر في العام ١٩٥٦م.

٣- نزاع حدودي _سوري - لبناني:

إن الحدود السورية_ اللبنانية لا يوجد بينها خط ثابت متعارف عليه، الأمر الذي سجل حالة من حالات الصدام العسكري حول الحدود في العام ١٩٤٩م.

٤- نزاع حدودي بين المغرب- وموريتانيا:

ويتمحور حول ضم فرنسا مناطق مغربية الى موريتانيا تُعرف باسم (شنقيط) قبل أن يستبدل الاستعمار هذا الاسم باسمها الحالي في العام ١٨٩٩م، وجاء ضم الأراضي المغربية إليها في إطار الحكم الذاتي الذي كانت تمنحه فرنسا لإفريقيا الغربية.

٥- النزاع الحدودي العراقي- الكويتي:

وكان النزاع بينهما يدور حول الخط الحديدي المشوه المرسوم بينهما في منطقة الرميلة، أو الشعور العراقي بضالة ساحله في الخليج العربي، والحدود بين البلدين كانت تاريخياً مُبهمة ومُجلبة للمتعاب أدت إلى نشوب أزمة الخليج الثانية.

٦- نزاع حدودي بين الجزائر- وليبيا:

(١)- محمد عوض الهزيمة، قضايا دوليه (تركه قرن مضى وحموله قرن أتى) -، جامعة العلوم التطبيقية، عمان/٢٠٠٤،

ويدور هذا النزاع حول توغل الدوريات الجزائرية في الحدود الليبية عند قرية (إمباس) في منطقة الحدود المشتركة بين البلدين.

٧- نزاع حدودي بين ليبيا- وتونس:

وكان محور النزاع يدور حول الجرف القاري في المياه الإقليمية، والرصيف القاري في البحر الأبيض المتوسط.

٨- نزاع حدودي بين الجزائر- والمغرب^١:

وهذا النزاع هو أكثر قضايا المغرب حدة وسخونة، وقد وصل الى حد الإشتباك المسلح منذ العام ١٩٦٣م، وقد اختلف الجانبان حول منطقة (تندمق) التي كانت تحت يد الجزائر عند استقلالها.

٩- النزاع السعودي- الكويتي:

وكان النزاع يدور حول المنطقة المحايدة بين الدولتين، وكان الاقتراح السعودي يقضي بتشكيل مجلس إداري من أربعة أشخاص للإشراف عليها، إلا أن الكويت رفضت الاقتراح وطالبت بتقسيم المنطقة المحايدة بين الدولتين^٢.

❖ مدى أمن الحدود العربية:

تعدّ الحدود العربية حدوداً غير آمنة، فالمتتبع للمشكلات الحدودية العربية يلاحظ أنها تؤرق صناع القرار في الدولة القطرية^٣.

فبالأمس نشبت حرب حدودية بين العراق وإيران دامت ثماني سنوات قضت على اقتصاد وشباب تلك البلدين، وحشدت القوات التركية جيوشها على الحدود السورية بحجة أن سوريا تعبت بالأمن التركي لدعمها حزب العمال الكردستاني بقيادة (أوجلان)، وتفجّرت مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، وفي الجانب القطري تخشى الدول العربية بعضها

(١) أوهام الأمن القومي، جريدة الوطن، مقالات، ١٨ صفر، ٢٠٠٨.

(٢) احمد زكي يماني وآخرون، الوطن العربي بين قرنين، دار الخليج للصحافة والنشر، ص ١٨٨

(٣) محمد رضوان، منازعات الحدود في الدول العربية، مقاربات سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١١١.

البعض، فالعراق حشد جيشه لمواجهة الكويت وغزاها في العام ١٩٩٠م، وسوريا حشدت قواتها لمواجهة الأردن على اعتبار أن الأردن يدعم الإخوان المسلمين في سوريا وهو الحزب المعارض للحكم السوري، وقابل الأردن الحشد بالحشد وكان هذا العام ١٩٨٢م وقد سبق هذا صدام ما بين المغرب والجزائر في العام ١٩٦٣م، وفي العام ١٩٨٦م بدأت البحرين بردم (فشت الديبل)، لكن الحكومة القطرية أدركت خطورة هذا الإجراء فأرسلت طائراتها الحربية لقصف المنشآت الأولية التي أقامتها البحرين، وفي العام ١٩٧٧ شهدت الحدود المصرية- الليبية حرباً حدودية، ويتجدد الصراع حول (حلايب) بين وقت وآخر بين السودان ومصر^١.

اذن إن الدارس لواقع الحدود العربية يجد أنها غير آمنة وهذا أدى بالدول العربية الى:

١. لجوء الدول العربية للبحث عن حليف استراتيجي من خارج المنطقة، وغالباً ما تكون دولة كبرى، فقد احتلت الولايات المتحدة مركز الصدارة في الاختيار، فما من دولة عربية والا لها حليف استراتيجي، فإما ان تكون الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو فرنسا أو دولة أوروبية أخرى، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهذا التحالف يشكل نوعاً من الاستعمار ولكن بصورة مقنعة.

٢. القبول باستضافة الخبراء والاستشاريين من الدول الحليفة ذوي الصفة العسكرية وهؤلاء يعملون بطبيعة الحال كعيون لبلادهم، وتكون مشورتهم لا تتعارض ومصالح دولهم. ارتفاع فاتورة التسليح ويكون هذا على حساب خطط التنمية، الذي بدوره يؤدي الى إغراق الدولة في الدين وفوائده.

٣. استنجد الدول العربية بالقوى العسكرية العالمية، وأزمة الخليج الثانية خير دليل، الأمر الذي جعل أقطار الوطن العربي كافة الآن تحت رحمة القوات العسكرية الغربية بعد أزمة الخليج الثانية، فتمركزت جيوش الاستعمار في مشارق الوطن العربي على وجه الخصوص (دول الخليج العربي)، ولا ننسى في وسطه دولة الكيان الصهيوني، وفي شماله القواعد الأمريكية المتمركزة في تركيا وإيطاليا وبقية البلدان الأوروبية، وفي الغرب والجنوب القواعد

(١) محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص ١٠٨.

الأمريكية أيضاً، فهو بذلك أسير هذه القوات، وهذا جعل حدوده مفتوحة لكل تدخل في كل وقت وفي أي مكان من دون أية مسألة^١.

ثالثاً: مشكلات الموارد الاقتصادية (النفط والمياه):
أولاً: النفط:

يحتل العالم العربي أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، ومبعث ذلك هو ضمان استمرار تدفق البترول الى الدول الصناعية، وسوف تحتفظ المنطقة بأهميتها كمصدر رئيسي للبترول في أعوام التسعينيات وبداية القرن القادم، وسوف يظل مصدراً رئيسياً للاستثمار وسوقاً متزايد الأهمية لمنتجات الدول الصناعية، في حين أن الاستفادة التي يُحقّقها العالم العربي من مصادر ثروته الاستراتيجية تُعدُّ أقل بكثير مما تحقّقة الدول الصناعية الكبرى، لذلك فإن المنطقة العربية خصوصاً النفطية منها واستقرارها ليست مسألة إقليمية فحسب، وإنما هي مسألة دولية في المقام الأول أيضاً^٢.

ومن وجهة النظر العربية فإن هذه الثروة البترولية وثروات الوطن العربي الأخرى ينبغي أن تُستخدم لدعم الأمن القومي العربي، على نحو يقلل من أسباب النزاع بين دوله وشعوبه، ويزيد من فاعليته في المجتمع الدولي، خصوصاً وإن القوة الاقتصادية أصبحت تحكم العلاقات الدولية الراهنة وليس القوة العسكرية.

إن زيادة التعاون الاقتصادي العربي يمكن أن يكون ركيزة من ركائز تحقيق الأمن العربي في مواجهة التهديدات والتحديات الخارجية، وقد أثبتت الأحداث أن التنمية هي جوهر الأمن، وإن دعم الأمن القومي العربي يكون بدفع عملية التنمية في كل الدول العربية وفي ظل المؤسسات القائمة في جامعة الدول العربية مثل مجلس الوحدة الاقتصادية، واتفاقية السوق العربية المشتركة^٣.

(١) عبد القادر المخادمي، نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٥٠.

(٢) Samuel Huntington، Clash of Civilization، Summer ٢٠٠٣، ص ٤٩-٢٢٢.

(٣) ساسين عساف وآخرون، قضايا عربية معاصرة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٥٥.

إذن النفط مصدر للثروة والطاقة والأزمات، وهو يضع العرب أمام خيارات مصيرية في مواجهة وقائع وحقائق موضوعية تتلاطم فيها أحداث دولية ومصالح ومطامع سياسية وايدلوجية.

فهذه المادة هي مصدر الطاقات والسبيل للوصول الى المدنية، وأعظم متغير في التجارة العالمية، وصناعة النفط أهم الصناعات التي ولدت صناعات أخرى ساهمت في تطور الحضارة، وأحتل النفط بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية والحروب الاقليمية والدولية اللاحقة، خصوصاً حروب الشرق الأوسط، دوراً سياسياً وعسكرياً في إدارة الصراعات الاقليمية والدولية، لم يكن آخرها احتلال العراق للكويت في ١٢/آب/١٩٩٠م، الذي فجر الصراع بين العالم بأسره، حيث تكثرت لأول مرة على اختلاف أحلافه العسكرية والاقتصادية والسياسية لمواجهة العراق الذي كان يمكن أن يتحول الى قوة إقليمية كبرى ودولية ذات أهمية، وأن تعيد تركيب توازن القوى والمشاركة في صنع القرارات الدولية.

وحين اكتشف نفط الخليج في العام ١٩٣٦م، تبين أن العراق وإيران والسعودية والبحرين هي مركز الثقل للإنتاج العالمي، فاحتل الشرق الأوسط المركز الأول وتوقف انتصار الجيوش على نفط السعودية (الخزان الأكبر للنفط) في العالم، واندفعت الشركات وخاصة التابعة لدول المحور للحصول على امتيازات، إلا أن أمريكا أحبطت المحاولات كافة وأعتبرت أن النفط العربي عنصراً رئيسياً ومحورياً في الاستراتيجية الأمريكية، والعامل الجوهري لأمنها الاقتصادي والعسكري، وتسابقت شركات النفط للسيطرة على منابعه بشتى الطرق، سواء الضغط أو بالابتزاز للحصول على الامتيازات بشروط مجحفة، أو بالقوة والمؤامرات^١، وسعت الى ربط دول النفط بمراكز النفوذ والأحلاف، وتحول النفط من ظاهرة اقتصادية الى ظاهرة سياسية تندمج في مفهوم الأمن القومي العربي وتُعبر عن مقتضيات استراتيجية شاملة لإعادة تشكيل خريطة النفط في العالم لتحجيم دور النفط العربي وأهميته وعادت دورة التاريخ الاستعمارية بطريقة أخرى وبصورة أدهى وأشد ظلماً، وذلك إن النفط ظاهرة متكاملة الجوانب والمراحل تبدأ بالكشف عن المخزون النفطي وتتطور الى استخراجها

(١) سليمان حسين نصيرات، قضايا وطنية وقومية معاصرة، دائرة المكتبة الوطنية، ١٩٩٨، ص ٣٥.

ونقله وتصنيعه وتسويقه واستهلاكه ونجد في هذه الدورة أن دور الدول المنتجة والمصدرة يبدأ وينتهي بمنح الامتيازات لتتولى الشركات متابعة سلسلة المراحل التنفيذية الأهم في إطار استراتيجية غربية واضحة المعالم تقودها الولايات المتحدة الأمريكية^١.

وتستند إضافة الى ذلك على انتقال الحروب واشعالها لطلب المزيد من السلاح لهدر أموال النفط واستعادتها، أو بالغزو المباشر كما في العراق، لتحويل منابع النفط إلى قواعد عسكرية تفرض بها سيطرتها سياسياً واقتصادياً على المستويين الإقليمي والدولي^٢.

وقامت الدول العربية بإنشاء منظمة الدول العربية للنفط، من أجل إدارة ثرواتها الطبيعية، وإقامة علاقة ترابطية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الوطني، للرد والحد من الهيمنة، وخشيت الولايات المتحدة الأمريكية أن يصبح العرب أسياد قرارهم النفطي ويتحكموا بموارد ثرواتهم النفطية التي تشكل (٥٠%) من واردتها، فاستطاعت الولايات المتحدة تهميش منظمة أوبك بسبب الواقع العربي الممزق، مما يتطلب تجميع الطاقات العربية وتوحيدها، وتعزيز الثقة بين الدول العربية وتنمية الطاقات البشرية الواعية والمدرّبة، لتستطيع استثمار الموارد المالية والثروات الطبيعية بصورة مثالية، في إطار خطة ونظام يحميانها من السيطرته والاستقلال، والتنبيه إلى خطورة إمساك الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بثرواتها ما يسمى بالنظام العالمي الجديد القابض على اقتصاد العالم^٣.

لقد كان ولا يزال للنفط العربي دور كبير على المسرح الدولي، وفي سير الأحداث التاريخية، فمثلاً كان تأمين قناة السويس في العام ١٩٥٦م، و العدوان الثلاثي على مصر وإغلاق القناة وقطع إمدادات النفط بالكامل إلى البحر المتوسط، بعد أن فجر السوريون خط (التابلاين) في الأراضي السورية قد أوجد أزمة نفط خانقة في أوروبا، وكان من نتائج الحرب

(١) محمد شريف بشير، مرجع سابق، ٢٠٠٤/١٢/١٣،

(٢) عمرو عبد العاطي، النفط في العمليات العسكرية والنشاط الاقتصادي العام، جريدة العرب اليوم، العدد (٢٩٠٢)، ٢٧/شباط ٢٠٠٨م.

(٣) سمير شمس، النفط حين يتحول الى نقمة يضع العرب أمام خيارات مصيرية، مرافئ موقع خاص بالمجلس العراقي للسلم و التضامن، وجهات في النظر.

وموقف الولايات المتحدة منها أن أصبحت الشريك الرئيسي في إدارة ملف النفط في العالم، وتراجع دور بريطانيا. أما في حرب العام ١٩٦٧م فقد أصدر وزراء النفط قراراً بحظر النفط العربي عن الدول الصديقة لإسرائيل، وطلب وزير النفط السعودي في ٧ حزيران من شركة (أرامكو) التوقف عن شحن النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث تقلص تدفق النفط إلى (٦%)، وتوقف إنتاجه بالكامل في كل من ليبيا والسعودية، والفارق بين أزمة ١٩٥٦ و ١٩٦٧ أن الأولى انحصرت في مشكلة نقل النفط، أما الثانية فكانت في حظره وعدم إنتاجه، وتحول النفط العربي في حرب تشرين الأول في العام ١٩٧٣م، إلى سلاح حينما قررت الدول العربية المنتجة للنفط حضره وتخفيض إنتاجه في الوقت الذي كان فيه دم الحياة الاقتصادية في العالم الصناعي، لقد شكل ذلك خطورة على الغرب؛ إذ استنفذت الولايات المتحدة الأمريكية طاقتها الإحتياطية، فارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني وتمكن المنتجون المصدرون من زيادة عائداتهم المالية، وأدى هذا الحظر إلى انقسامات خطيرة في التحالف الغربي فسارعت فرنسا وبعض القوى الغربية لفك ارتباطها مع الولايات المتحدة الأمريكية واتخاذ مواقف أكثر ملائمة مع العرب^١.

لقد كان موضوع النفط وكيفية التعامل معه أو التصرف بعائداته المالية الضخمة مثار خلاف في المنطقة العربية حيث تبلور اتجاهان حول ذلك:

الإتجاه الأول: وتبنته بعض الأقطار العربية من بينها الأقطار المواجهة لإسرائيل، ويطالب هذا الإتجاه بمعاملة النفط على أساس انه سلعة حيوية ذات أبعاد سياسية واقتصادية ولا يجوز بأي حال من الأحوال فصله عن القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية التنمية العربية الشاملة وإعداد أقطار المواجهة للوقوف أمام المد الإسرائيلي. وقد ارتكز هذا المفهوم على ممارسات العديد من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت توظف سلعها الاستراتيجية مثل القمح ووسائل التقنية المتقدمة للاغراض السياسية في تعاملها مع الدول الأخرى، لأن السياسة والاقتصاد في نظرها وجهان لعملة واحدة ولا يمكن فصلهما.

(١) ابراهيم غرابية، السجل الأسود للنفط، موقع الجزيرة، ٢٠٠٧.

الإتجاه الثاني: وقد تبنته دول النفط العربي التي عدَّت النفط سلعة اقتصادية قطرية وطالبت بعدم ربطه بالموضوعات السياسية في المنطقة.

إن النفط بغض النظر عن اختلاف الاجتهادات حول التعامل معه فقد تعاملت معه الدول الغربية كسلعة حيوية وسمحت لنفسها باتخاذ الوسائل السياسية والعسكرية كافة لضمان تدفقه اليها وبالسعر المناسب الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية.

وبدلاً من أن يكون النفط العربي عنصر استقرار ودعم للمجتمعات العربية وأمنها القومي أصبح يمثل العامل الأهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة العربية للأسباب التالية:

- لقد حفز النفط العربي نظراً لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية الدول الغربية وبعض الدول المجاورة للتكالب على المنطقة العربية، وفي إطار حرصها على هذه المادة الحيوية فقد استغلت الإمكانيات المتاحة لها كافة لضعاف المنطقة العربية وتفتيتها وزعزعة استقرارها الأمني والسياسي.

- لقد استُخدم النفط وعائداته المادية الكبيرة بطريقة غير صحيحة ألحقت الضرر بمصالح معظم العرب ولم تمكنهم من تعزيز إمكانياتهم وقدراتهم العسكرية والاقتصادية لمواجهة التحديات المحيطة بهم وفي مقدمتها إسرائيل، كما أنه أدى الى تقسيم المنطقة العربية اقتصادياً الى قسمين مختلفين: أحدهما غني وهذا يمثل القلة والآخر قليل الموارد والإمكانيات وهؤلاء هم الكثرة ويمثلون غالبية سكان الوطن العربي.

ثانياً: المياه:

بدأت مشكلة المياه في الشرق الأوسط منذ سنوات ليست ببعيدة تلوح في الأفق مُنذرةً بإشعال حرب في المنطقة، ووفقاً للتقارير السياسية فإن الحرب القادمة ستكون بسبب المياه^(١). فمن المعلوم أن أغلب الأقطار العربية لا تمتلك السيطرة الكاملة على منابع مياهها، فأثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا هي البلدان التي تتحكم بحوالي (٦٠%) من منابع المياه للوطن العربي. وفي منطقة كالبلاد العربية مهددة بالزحف

(١) باسم محمد الطويسي، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، دار سندباد للنشر، ١٩٩٧. ص ١١٨.

الصحراوي فتغدو المياه سلعة استراتيجية بعد التطور الحاصل وعجز التكنولوجيا الصناعية والزراعية عن الاستغناء عن المياه كمادة حيوية وأساسية لا يُستغنى عنها في بناء الحضارات^٢.

ومشكلة المياه في الوطن العربي ذات أبعاد كثيرة لوقوعه في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، ونصيب الفرد العربي من المياه (٣١٧٤٤م^٣) سنوياً، في حين أن المعدل العالمي يصل إلى (٣١٢٩,٠٠م^٣) سنوياً، ومعدل هطول الأمطار في الوطن العربي يتراوح بين (٥-٤٥٠ملم) سنوياً، في حين يتراوح هطول الأمطار في أوروبا مثلاً بين (٢٠٠-٣٠٠) ملم سنوياً^٣.

وتمثل الصحاري (٤٣%) من إجمالي مساحة الوطن العربي، وفي العام ٢٠٠٥م بلغ عدد سكانه (٣٠٠) مليون نسمة، فإن عجز الموارد المائية العربية وصل إلى (١٢٣) مليار/م^٣) لأن حجم الموارد المتاحة (٣٣٨ مليار/م^٣) سنوياً، لا يستثمر منها إلا (١٧٣ مليار/م^٣)^٤.

إن الموارد ومصادر المياه في الوطن العربي تتمثل في الأمطار والمياه السطحية (الأنهار) والمياه الجوفية، ولعل المشكلة حول المياه السطحية هي الأهم، فالمياه السطحية المتاحة حالياً للوطن العربي نحو (١٢٧,٥ مليار/م^٣) سنوياً تحوز ثلاثة أقطار عربيه نحو (٧١%) منها هي مصر والعراق والسودان.

وإذا أدركنا أن (٦٧%) من مياه الأنهار في البلدان العربية تأتي من خارجها، عرفنا حجم ما يمكن أن يحدث من مشكلات إذا أقدم العرب على القيام بتنمية أوحى بناء سدود تؤدي لزيادة مواردهم^٥.

(١) سري القدوة، ٦% من منابع الوطن العربي تتحكم بها دول أخرى، المياه بين الأمن العربي والقومي، مجلة المجتمع، مقالات، ٢٠٠٥/٩/٣م.

(٢) أحمد صفي الدين، مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة، مجلة المحرر، العدد ١٤٤، ٢٠٠٣، ص ١٢.

(٣) محمد أحمد عقلة المومني، نهر اليرموك واليمن المائي العربي-دراسة في الجغرافية السياسية، ط ١، ١٩٩٣، ص ٦.

(٤) مرجع سابق، ص ٧.

(٥) حسان غاتم، الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي، مجلة أخبار البيئة، سوريا، ٢٥/١/٢٠٠٦، ص ٢.

- وهذا النقص العربي في الموارد المائية يمهد إلى حدوث صراع عربي حول المياه وهناك ثلاثة محددات^١ تفرض نفسها على قضية الأمن القومي المائي العربي هي:
١. إن غالبية المشرق العربي ووسطه يعاني من أزمة مائية متزايدة وبتدرجات مختلفة.
 ٢. إن غالبية الأنهار العربية (دجلة، والفرات، والنيل) تنبع من خارجه مما يعني أنها عرضة لتحكم قوى أجنبية.
 ٣. ارتباط المشروعات الإسرائيلية بالهيمنة على مصادر المياه مع تزايد أعداد المهاجرين بنسبة لا تتفق مع موارد المياه.

الخلافاً العربية حول المياه:

تشير معظم الدراسات الصادرة بشأن وضع المياه في الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص المنطقة العربية، بأن مشكلة المياه عبارة عن قنبلة موقوتة ستفجر في أي وقت، وأن الحروب والصراعات القادمة في المناطق ستكون حول المياه، وخصوصاً في ثلاث مناطق:

١. منطقة وادي الأردن؛ حيث تنذر بحرب قريبة وصراعات من أجل المياه، وهي المنطقة الأكثر حساسية، وتضم (إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين).
 ٢. منطقة حوض دجلة والفرات خصوصاً (سوريا والعراق وتركيا).
 ٣. منطقة حوض النيل وتضم (مصر والسودان وأوغندا وأثيوبيا).
- كما أن هناك تقريراً صادراً عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية^٢ يشير إلى أن هناك مناطق مرشحة لحدوث صدام عسكري مسلح بين دولها بسبب شح المياه وهي:

(١) المياه العربية بين الشح والخطر، قضايا ورأي، موقع الصحفي العربي ٢٠٠٥/١١/٧.
 (٢) ريان نون العباسي، سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط (الفرات ودجلة كنموذج)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، موقع جديد العرب، ٢٥١.

١. المجموعة الأولى: وتضم دول مصر والسودان وأثيوبيا وكينيا وزائير وبوروندي وتنزانيا ورواندا، وتشترك جميعها بحوض النهر^١.
٢. المجموعة الثانية: وتشتمل تركيا وسوريا والعراق حول نهري دجلة والفرات.
٣. المجموعة الثالثة: تضم فلسطين والأردن وسوريا ولبنان من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى وهي الدول التي تشترك في أنهار الأردن واليرموك والليطاني والحاصباني والوزان.

وما يعيننا هنا عدم حدوث خلافات وصراعات بين الدول العربية المشتركة في حوض واحد تؤدي في النهاية الى زعزعة الأمن القومي العربي والسير به الى الهاوية، وسأقوم هنا بالحديث عن بعض هذه الخلافات كنموذج للخلافات العربية حول المياه.

١- الخلافات المصرية-السودانية حول مياه النيل^٢:

يُعدُّ نهر النيل أطول نهر في العالم ويمتد حوالي (٦٦٥٠) كم من منابعه في إفريقيا الإستوائية الى مصبه في البحر الأبيض المتوسط، وتشارك فيه تسع دول منها بلدان عربيان هما: السودان ومصر، ومساحته تبلغ (٣,٣٥) ملايين كم^٢، وهناك خلافات بين أكبر دولتين يجري من تحتها هما مصر والسودان، وهناك تهديدات مستمرة من جانب اثيوبيا، ويُذكر أن الخلاف المصري-السوداني، والسيطرة الأفريقية على منابع النيل يثير مخاوف دائمة ومستمرة من نشوب حرب إقليمية.

وتصرّ مصر على عدم التدخل في إدارة النيل ببناء السدود على روافده وتحرص على الإشارة الى أهمية التعاون بين دول الحوض، وذلك مخافة أن تتمكن دولة أو أكثر من التحكم بمرافق النيل، أو تغيير مساره، ويظهر الخلاف المصري-السوداني حول مياه النيل من وقت لآخر مما يؤكد أن ورقة المياه تُستخدم كوسيلة للضغط إزاء موقف سياسي أو مشكلة معينة بين الطرفين.

(١) اجلال رأفت، القرن الإفريقي (أهم القضايا المثارة)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، أبريل ١٩٩٧، ص ٧٢.

(٢) محمد شريف بشير، مرجع سابق، ١٣/١٢/٢٠٠٤،

وترجع الخلافات الى العام ١٩٢٩م،^١ حيث توصلت بريطانيا نيابة عن (السودان وكينيا ويوغندا ومصر) الى إتفاق بعدم القيام بأعمال ري أو توليد طاقة هيدروكهربائية على النيل أو فروعه، أو على البحيرات التي تتبع سواء في السودان أو في الدول الواقعة تحت الإدارة البريطانية التي من شأنها إنقاص مقدار المياه التي تصل الى مصر، كما تنص الإتفاقية على حق مصر في مراقبة مجرى النيل من المنبع الى المصب^٢.

ومن الواضح أن الاتفاقية كانت سياسية قُصد بها إستخدام مياه النيل من طرف واحد فقط، وقد توجه السودان بإنقادات عديدة حول الإتفاقية، خصوصاً بعد استقلاله في العام ١٩٥٥م^٣، على اعتبار أن الإتفاقية كانت جزءاً من تسوية سياسية مع طرف أجنبي وفي غياب القيادة السودانية وبغير إرادتها، وعلى ذلك فهي من طرف واحد فقط، فضلاً على أنها تعطي مصر السيادة المطلقة على حوض النيل وعلى كل المشروعات المائية، هذا ما دفع السودان لعدم الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي في بادئ الأمر، مما أدى الى تأخير بنائه بعض الوقت، وفي العام ١٩٥٨م زادت الأزمة بين البلدان حيث أعلن السودان من جانب واحد عن نيته في بناء سد (الروصيرص) بغرض التوسع في مشروع الجزيرة بالرغم من اعتراضات مصر على المشروع^٤.

وفي العام ١٩٥٩م تحسنت العلاقات بين البلدان واتفق على إلغاء حق مصر في أعمال الرقابة على المشروعات التي تقام على النيل، كما أُنقِصَ على بناء خزان (الروصيرص) في السودان مقابل بناء السد العالي في مصر، وتمَّ الإتفاق على توزيع

(١) محمد عثمان ابو بكر، التحديات السياسية والوحدة الوطنية التي تواجه منطقة القرن الأفريقي في أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٦٣.

(٢) Britannica. High beam encyclopedia. Com، The Nile River، ١٩٩٤، p٣

(٣) أنس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد التعاون الإقليمي في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٥، يوليو، ١٩٩١، ص ١٤.

(٤) علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ١٩٩١، ص ١٢٥.

حصص المياه التي يجري العمل بها الى اليوم، ولكن ما أن ينشب خلاف بين البلدين إلا وتظهر مسائل توزيع حصص المياه على دائرة القضايا المختلف حولها^١.

٢- الخلاف السوري- العراقي:

تتشرك كل من سوريا والعراق وتركيا أيضاً في حوض مياه نهري دجلة والفرات وكثيراً ما تتعرض العلاقات بينهم للتوتر الذي يتصاعد الى حد تفجر الأزمات والتلويح باستخدام سلاح المياه، وسنركز في حديثنا هنا على الخلافات بين سوريا والعراق باعتبارهما بلدين عربيين وتؤثر هذه الخلافات بشكل أو بآخر في مسار الأمن القومي العربي. إن المفاوضات السورية- العراقية بشأن اقتسام مياه نهر الفرات لم تكن سهلة، بل وصلت في مرحلة من مراحلها الى التأزم، فمنذ العام ١٩٦٢م واللقاءات بينهما مستمرة، لتبادل المعلومات ومناقشة الاقتراحات المتعلقة باقتسام مياه النهر^٢.

لقد انطلق الموقف العراقي دائماً من مبدأ الحقوق المكتسبة تاريخياً، وطالب بحصته من مياه الفرات تصل الى (٨ مليار م^٣)، وهذا ما لم تقبل به سوريا، فهي الأخرى لها حقوق لا تقل أهمية ومشروعية عن حقوق العراق، ولقد كان الموقف العراقي هذا سبباً في إخفاق لقاء بغداد في العام ١٩٦٦م، ولقاء العام ١٩٦٧م، غير أنه في اللقاء الأخير تم الاتفاق على إجراءات وقواعد لتحديد احتياجات البلدين من مياه الفرات ودجلة، ولكن الجهود التي بُذلت لاحقاً لتنفيذ ذلك لم تُفضَّ الى أية نتيجة، وعندما اقترحت سوريا تخصيص العراق بما نسبته (٥٣ بالمائة) من إيرادات نهر الفرات عند الحدود (السورية- التركية) رفض العراق ذلك، وقدم اقتراحاً مضاداً بناءً على قاعدة إقتسام المياه وفقاً لاحتياجات المشروعات القائمة وما يزيد عن ذلك يجري اقتسامه مناصفة، لكن هذا الطرح لم يكن مقبولاً لدى سوريا لأن العراق كان لا يزال يستخدم طرقاً تقليدية في الري ويهدر كمية كبيرة من المياه^٣.

(١) محمود محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ص ٣٥.

(٢) منذر خدام، الأمن القومي العربي (الواقع و التحديات)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، بيروت، ص ٢٢٨.

(٣) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو، ١٩٨٧، ص ١٨٣.

أمام هذا الوضع كان لا بدّ من المرونة في مواقف كلا الطرفين حفاظاً على مصالحهما كبليدين عربيين شقيقتين، وبالفعل فقد تراجع العراق عن موقفه السابق، وطالب بحصة تبلغ (٥٩ بالمئة) من إيرادات النهر، قابله موقف سوري جديد برفع حصة العراق الى (٥٥ بالمئة) ومع ذلك لم يتوصل البلدان الى اتفاق، وفي الجولة التاسعة التي انعقدت في دمشق في العام ١٩٧١م، طالب العراق بنحو (١٣ مليار م^٣) من مياه الفرات كحق من بحيرة الأسد والحباينة بنسبة (٤٢ بالمئة) للعراق و(٥٨ بالمئة) لسوريا، غير أن سوريا لم توافق على طروحات العراق^١.

توترت العلاقات بين البلدين وكادت تصل الى حد المواجهة العسكرية في أواسط العام ١٩٧٠م، عندما طالب العراق بتمرير (٥٠٠ م^٣) في الثانية في الشتاء بينما عرضت سوريا تمرير (٣٠٠ م^٣) في الثانية، ولم تُحل المشكلة إلا بعد أن تدخلت الجامعة العربية وتوسّطت المملكة العربية السعودية؛ إذ أطلقت سوريا عندئذٍ (٤٥٠ م^٣) في الثانية كإجراء مؤقت أملته ظروف ملء سد الحباينة في العراق وسد الثورة في سوريا، وكان لا بد من أن تتواصل اللقاءات والمحادثات بينهما للتوصل الى اتفاق يضمن حقوقهما، والتفرغ لمواجهة المطالب التركية غير القانونية وغير العادلة في مياه نهري الفرات ودجلة، وبالفعل ونتيجة للقاءات التي عقدت في الثمانينيات تم التوصل أخيراً الى اتفاق بين البلدين لاقتسام مياه الفرات^٢.
ومما لا شك فيه أن تركيا كانت المستفيد الأكبر من الخلافات السورية-العراقية المؤسفة، فطورت مشروعات شرق الأناضول التي سوف تلحق ضرراً كبيراً بهما. كانت هذه بعض النماذج من الخلافات العربية حول الموارد الاقتصادية وأهمها (النفط والمياه) وكيف شكل كل منها عائقاً أمام الأمن القومي العربي.

وبالرغم من إدراك الإدارات العربية بخطورة هذه الخلافات وارتباطها الوثيق بالأمن القومي، فإنها لم تترجم هذا الإدراك الى واقع في اتجاه سياسة عربية موحدة بهذا الشأن، ولم

(١) ساطع محمد الزغول، إشكالية الحدود العربية، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص ٢٩.

(٢) Ali Jamalo . Water wars:John Bulloch ، London ، coming conflicts in the Middle East ،

victor gollancz ، ١٩٩٣ ، ٢٥٦-٢٥٥ p

تبلور الى الآن سياسة عربية (مائية- نفطية) مشتركة للتصدي لهذه التحديات، وصياغة مشروع يهدف الى تحقيق التعاون العربي للحفاظ على هذين الموردين، والعمل على إيجاد آلية تتمثل في إنشاء شبكة إقليمية تضم الأقطار العربية^١، وتوجه رؤوس الأموال لتمويل المشروعات العربية الاستراتيجية العاجلة في هذين المجالين، خصوصاً أن هناك العديد من المشروعات المائية العربية مثلاً لم تُنفذ لعدم وجود التمويل الكافي، كما أنه تم الاتفاق فيما بين سوريا والعراق لتلافي الأخطار المحدقة بمياه نهري دجلة والفرات، ولكن غزو العراق سيؤثر على سوريا في هذا المجال، كما أن مصر والسودان يجب أن يسعيا للتوصل الى اتفاق حول مياه النيل في مواجهة خطر المشروعات الأثيوبية المدعومة من الصهاينة^٢.

يتضح من ذلك أن على الدول العربية أن تُعطي موضوع تنمية الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع استراتيجيتها الأمنية، ويجب أن يكون موضوع الأمن المائي على رأس قائمة الأولويات بسبب قلة الموارد المائية التقليدية ووقوع معظم منابع الأنهار بيد دول غير عربية مما لا يُعطيها صفة المورد الآمن كالنفط. وهناك تقرير نشره معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن في العام ١٩٨٩م وجاء فيه: أن الشرق الأوسط سيشهد في غضون السنوات القادمة حرباً للسيطرة على مصادر المياه نظراً لزيادة عدد السكان في تلك المنطقة، وزيادة برامج النمو الاقتصادي مع انحسار وتضاؤل في كميات المياه المتاحة، لذلك فإن مثل ذلك الصراع قد يؤدي الى تحطيم الروابط الهشة بين دول المنطقة العربية^٣، ومن ناحية أخرى أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكية (هارولد سوندرز) في تقرير أعده عن الشرق الأوسط في فترة عمله فقال: إن هناك مصدراً آخر للخطر غير النفط يجب أن يُقال فيه كلمة وهو ندرة المياه، وتحدث الكاتب الأمريكي (جول كولي) في كتابة حرب المياه، فقال: إن الشرق الأوسط بعد نزوب النفط سوف يشهد حروباً بسبب الصراع على المياه لأن خطط التنمية سوف تعتمد على المياه فقط.

(١) مجدي شندي، الصراع القادم في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٩.

(٢) حال الامة العربية، المؤتمر القومي العربي السادس، الوثائق و القرارات و البيانات، بيروت، ١٩٩٧، ص ٨٠.

(٣) حسان غانم، الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي، مجلة أخبار البيئة، العدد (١)، ٢٥/١/٢٠٠٦، ص ٦.

رابعاً: الأيدولوجية السياسية والارتباط بالقوى الغربية^١:

يمكن القول إن الخلافات السياسية في العقود الماضية بين الدول العربية نابعة من تبعية هذه الدول للدول الكبرى، التي تتكفل بأمنها وميزانيتها (أي المساعدات المالية) أو بسبب نفوذ هذه الدول المستعمرة وشركات البترول، مما جعلها تملّي سياسات معينة إبان الحرب الباردة، أدت الى الانقسام السياسي في داخل الدول العربية، لأنها دول تدين بوجودها وحمايتها للدول الكبرى الأوروبية ثم الولايات المتحدة الأمريكية^٢.

وقد أدى هذا الارتباط الأجنبي الى الدخول في أحلاف سياسية إبان الحرب الباردة، وانعكس ذلك على العلاقات العربية، واختلفت الاتجاهات السياسية.

وإضافة الى الإرتباط بالدول الكبرى، والأحلاف الإقليمية، فإن طبيعة النظام السياسي لكل دولة قطرية جعلها تتجه لتدعيم علاقاتها مع دولة قطرية أخرى. فإذا كانت هناك حرب باردة بعد الحرب العالمية الثانية بين الشرق والغرب فهناك حربٌ بادرةٌ عربيةٌ في الخمسينيّات والستينيّات وأوائل السبعينيّات أيضاً.

لقد انقسمت الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية، حول الأحلاف العسكرية الإقليمية، فقد كان العراق أيام نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي وراء حلف بغداد، الذي أراد تكتلاً عسكرياً برعاية بريطانيا مع تركيا وإيران وباكستان، ومن هنا نشأت الخلافات العربية بين المعسكر المناهض لحلف بغداد الذي تزعمته مصر ومعها اليمن والسعودية وسوريا، ووقف الأردن متردداً بين حلف بغداد ورفضه، وكان توجه مصر آنذاك الابتعاد عن المعسكر الغربي بسبب حصولها على السلام من المعسكر الشرقي، ولقد ترتب على تلك الخلافات السياسية وارتباطاتها بالقوى الكبرى أن ظهرت التكتلات السياسية، أحدها أخذ البعد العائلي مثل الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق في شباط لعام ١٩٥٨م، وانتهى مع انقلاب العام ١٩٥٨م، واتجهت سوريا إلى التحالف مع مصر إذ وجدت نفسها بين دولتي العراق والأردن، فقد وقفت مصر في مقدمة الدول العربية المعارضة للارتباط بالأحلاف العربية،

(١) حمد بن عبد الله اللحيان، حرب المياة، جريدة الرياض اليومية.

(٢) أحمد بُرْسان، نشأة الدولة القطرية وأزمة الن ظام الإقليمي العربي، موقع أنا عربي.

بينما وقف العراق موقفاً مختلفاً، فكان الخلاف حاداً بين الدولتين، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما والدخول في حرب باردة.

وقد ارتبط بهذه الفترة تيار القومية العربية بأيدلوجية ثورية وأنظمة جمهورية، شعرت الدول الأخرى المجاورة لها بأن ذلك يهدد أنضمتها المحافظة الوراثة، فتحالفت بعض هذه الأنظمة مع الدول الكبرى لحماية نفسها، فمثلاً نزلت القوات الأمريكية في لبنان لحماية (كميل شمعون) الذي اتهم مصر بزعمارة عبدالناصر بدعم التيار القومي في لبنان، وفي الوقت نفسه نزلت القوات البريطانية في الأردن بعد انقلاب العراق عام ١٩٥٨م، وظهر الخلاف السياسي العربي جلياً بين معسكرين: المعسكر المحافظ الموالي للدول العربية ويميل للغرب بسبب محافظته على الأنظمة السياسية خصوصاً بعد أن أصبحت تخاف المد الثوري، والمعسكر الثاني الثوري ويميل إلى المعسكر الشرقي وسياسة تكثف عدم الإنحياز مثل مصر والجزائر وسوريا وبعض الدول العربية ذات الميول الاشتراكية.

و أثر قيام الثورة اليمنية في أيلول من العام ١٩٦٢م، ظهر تحالف أنظمة سياسي مثل التدخل العسكري المصري للمحافظة على النظام الجمهوري، ومقابل ذلك تشكل تحالف سعودي أردني بريطاني في العام ١٩٦٢-١٩٦٤ للوقوف ضد الدعم المصري للنظام الجمهوري حتى أن قوى إقليمية مثل إيران الشاه تحالف مع القوى الملكية العربية ضد الأنظمة الجمهورية، فالاستعانة بالقوى الخارجية ضد الشقيق العربي ظاهرة تاريخية في الدولة العربية، واستمرت حرب اليمن حتى العام ١٩٦٧م، وأسهمت في هزيمة حزيران في العام ١٩٦٧م، عندما كان هناك ٦٠ ألف جندي مصري في اليمن بعيدين عن أرض المعركة ضد إسرائيل، وقد شقت هذه المعركة الصف العربي بين جمهوري وملك، ثم تحول إلى انقسام أيديولوجي عندما احتضنت السعودية التيار الإسلامي المحافظ بدعم حركة الإخوان المسلمين ضد عبد الناصر الذي شن حملة كبرى على الإخوان، فاستغلت السعودية الشرعية الدينية ضد شرعية القومية الثورية، وأخذ الخلاف السياسي البعد الأيديولوجي من أجل حماية النظام السياسي بالشرعية الأيدلوجية الدينية^١.

(١) عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص ٢٥٥ .

وقد إنتقت الأيدلوجية الثورية البعثية مع المد القومي الناصري في التحالف الثلاثي عام ١٩٦٣م (مصر وسوريا والعراق)، لكن هذا التحالف لم يعمر طويلاً فقد انهيار بعد بضعة أشهر بسبب خلافات البعثيين من القومييين والناصريين. وقد حدثت محاولات للتقارب البعثي في كل من العراق وسوريا لكنها انتهت مع انقلاب عبد السلام عارف وتقاربه مع مصر الذي امتد من ١٩٦٤-١٩٦٧.

وبعد تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن تبنت مصر الدعوة للقمة العربية في العام ١٩٦٤م، كمحاولة للتقارب العربي، إلا أن ذلك التعاون لم يستمر بسبب الخلافات البعثية الناصرية، وبسبب مهاجمة البعث السوري الأنظمة في الأردن ومصر، مما أدى إلى أزمة إعلامية وسياسية، استغلتها إسرائيل لشن حربها في العام ١٩٦٧م لتحقيق حلمها باحتلال فلسطين فقد إستغلت هذه الانقسامات واتهامات سوريا لعبد الناصر بعدم دعمه للقضية الفلسطينية، ودعوة البعث السوري إلى حرب التحرير ودعمه لحركة فتح، في الوقت الذي كانت فيه مصر تدعم منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري.

وشكّلت زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني من العام ١٩٧٧، أزمة أخرى في العلاقات العربية. فإذا كانت الحروب قد أدت إلى الخلافات العربية في الأعوام (١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، فإن عملية السلام أيضاً قد أسهمت في الخلافات العربية لأغراض سياسية ولكسب الشرعية السياسية والخوف من رد فعل الرأي العام العربي، وكانت هذه الأسباب وراء رفض أكثر الدول العربية مبادرة السادات علانية، في الوقت الذي كان بعضها يباركها سراً.

لقد خلقت هذه المبادرة في العام ١٩٧٧م نزاعات وتكتلات، فظهر الرفض من العراق وليبيا وبعض المنظمات الفلسطينية واليمن الجنوبي والجزائر ومنظمة التحرير، وكان هناك معسكر الصمت من دول الخليج العربي وتونس وموريتانيا والأردن، ثم المعسكر المؤيد

بصراحة لمصر ومغون من السودان والمغرب وسلطنة عُمان، لذلك يمكن القول إنَّ عقد السبعينيات كان صراعاً سياسياً حول كيفية التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي.

وظهرت خلافات جديدة بين ليبيا والعديد من الدول العربية، وتزامن ذلك مع عدائها للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، ومحاولة فرض الحصار عليها، فكان خلافها مع مصر بسبب توجهات السادات، وتعمق هذا الخلاف بإجراء المناورات المشتركة المصرية- الأمريكية، في العام ١٩٨٠م و١٩٨١م، ثم نقيمتها على السودان في عهد النميري لاشتراكه في تلك المناورات، وهجومها الإعلامي عليه، وكان موقفها مماثلاً لموقف سلطنة عُمان للسبب ذاته.

خامساً: كيفية حل المشكلات القومية (القضية الفلسطينية):

سارت القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧م في تطورات على درجة كبيرة من الأهمية، يرجع بعضها إلى ما طرأ على الموقف العربي من تغير إزاء الوجود الإسرائيلي، ويعيننا هنا ما أثاره هذا التغير من خلافات بين الدول العربية ويكفي أن نتوقف عند أحداث بارزة:-

أ. القرار ٢٤٢.

ب. إتفاقية فك الارتباط على الجبهة المصرية.

ج. إتفاقية كامب ديفيد.

أ. الخلاف حول القرار ٢٤٢:

لقد أحدث القرار ٢٤٢ انقساماً في الموقف العربي من الوجود الصهيوني على الأرض العربية، فبعد أن كانت كل الدول العربية ترفض الاعتراف بإسرائيل كدولة ذات سيادة في المنطقة العربية، نجد مجموعة من الدول تُغيّر موقفها بعد صدور هذا القرار، فتوترت العلاقات بين من قبل القرار وبين من رفضه، فالدول العربية التي رفضت القرار كالعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية ثم ليبيا بعد الثورة، أخذت تهاجم تلك التي قبلته لأنه يعني عدة أمور هي:

التحول عن مبدأ تحرير كل فلسطين إلى تحرير الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧م فقط.

١. القبول الضمني بكيان صهيوني عنصري يُفرض على الأمة العربية بالقوة والعدوان ولا يستمر إلا بالعدوان^١.

٢. تثبيت الوجود الصهيوني والقضاء على ظاهرة الكفاح المسلح.
ولهذا هاجم العراق قيادة كل من مصر وسوريا متهما إياهما بالمساومة والتنازل حتى أنه هاجم مظمة التحرير عندما اتخذت قراراً بقبول مبدأ إقامة السلطة الوطنية على أي أرض يتم تحريرها بأيّة وسيلة، لأنه ينطوي على نوع من التفريط والتنازل.

أما الدول التي قبلت القرار كمصر والأردن وسوريا فهي ترى أن هدفها في هذه المرحلة إزالة آثار العدوان، وأن محور تحركها الدبلوماسي الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من دون أن يعني ذلك إلغاء نهائياً للخيار العسكري، ويظهر ذلك في مبادرة مصر لخوض حرب استنزاف بعد أن فشلت الجهود الدبلوماسية في تحقيق أي تقدم يُذكر.

ب. خلافات حول موقف مصر عقب اتفاقيتي فك الارتباط:

لقد برز التضامن العربي قبيل حرب أكتوبر (تشرين) وأوجد تعبيراته سواء في الاتصالات المكثفة بين الدول العربية في الفترة السابقة على الحرب أو في المشاركة العربية في دعم القدرة القتالية لمصر وسوريا في مختلف المجالات في أثناء القتال، وكان المبدأ الذي يحكم التحرك العربي هو قومية المعركة وقومية الحل السياسي^٢.

غير أن القيادة المصرية حرصت على هذا المبدأ، إذ اتخذت موقفاً مغايراً بقبول قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) الصادر في أكتوبر ١٩٧٣م، وتثبيت وقف إطلاق النار الذي توصل إليه كسينجر في نوفمبر ١٩٧٣، وبقبول مصر لمبدأ التسوية وفقاً لدبلوماسية الخطوة خطوة أصبح واضحاً أنها تسير في اتجاه التسوية المنعزلة مع إسرائيل، وقد تأكد هذا الاتجاه بتوقيع الاتفاق الأول لفصل القوات بعد فترة وجيزة من قبول ذلك القرار، ثم توقيع الاتفاق الثاني في

(١) عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٢) مرجع سابق، ص ٢٥٤.

العام ١٩٧٥م، وبذلك خلقت القيادة المصرية مبررات الخلافات مع العديد من الدول العربية، وتباينت مواقف هذه الدول من الخطوة المصرية بين مؤيد لها ومعارض.

جـ. خلافات حول مواجهة إتفاق كامب ديفيد:

بالرغم من أن الدول العربية استتكرت في قمة بغداد رسمياً مبادرة السادات للسلام مع إسرائيل، وتوقيع إتفاق كامب ديفيد في العام ١٩٧٨م، إلا إنها لم تتمكن من بلورة موقف موحد لمواجهة السياسة المصرية، فقد بدا التشتت والفرقة واضحاً في الموقف العربي، وتظهر أربعة اتجاهات بارزة في هذا الشأن:

- الإتجاه الأول: ينفرد به العراق حيث يدعو إلى تكوين جبهة قومية تقدمية تعمل وفق ميثاق يتضمن برنامجاً كفاحياً طويل الأمد، ورفض قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢،٣٣٨ والذهاب إلى جنيف، ويدعو إلى رفض مبادئ المفاوضات والإعتراف والصلح مع الصهيونية أيضاً، أو المساومة على حقوق الشعب الفلسطيني، وإعتماد الطاقات وقدرات الأمة العربية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية كافة وغيرها صوب المواجهة الحقيقية مع العدو الصهيوني.

- الإتجاه الثاني: تمثله جبهة الصمود وتضم سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير، وهو يؤكد على التمسك بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية التي أحتلت في العام ١٩٦٧م، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني والحقوق الوطنية المشروعة له، وحق تقرير المصير والتمسك بعروبة القدس، ولذلك تركزت جهود هذه الجبهة حول محورين هما:

أولاً: العمل على وضع استراتيجية عربية للمواجهة في المرحلة المقبلة أساسها طاقات دول الجبهة وأية دول عربية أخرى تتضمن إليها.

ثانياً: تعزيز علاقاتها بالاتحاد السوفيتي باعتباره حليفاً استراتيجياً لدول الجبهة في المرحلة المقبلة^١.

(١) عطا محمد صالح زهرة، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

- الاتجاه الثالث: تمثله دول عربية أخرى كالكويت واليمن الشمالي حيث أعلنت عن رفضها لذلك الاتفاق، ولكنها لم تبدّ أي استعداد للانضمام إلى جبهة الرفض، مما يعني وجود خلافات معها حول محاور التحرك التي تتبناها دول المواجهة.
- الاتجاه الرابع: تمثله مجموعة من الدول العربية الأخرى كتونس ولبنان والإمارات العربية المتحدة والسعودية والأردن ويقوم على أن اتفاق كامب ديفيد كاف لحل الصراع العربي الإسرائيلي، ويدعو إلى تعديل هذا الاتفاق بما ينسجم مع القرار (٢٤٢) لكي يصبح أساساً مقبولاً لحل هذا النزاع.

المبحث الرابع: مصادر التهديد الأخرى للأمن القومي العربي:

هناك مصادر أخرى تهدد الأمن القومي العربي يمكن إلقاء الضوء عليها:

- المطلب الأول: التهديد الإيراني.
- المطلب الثاني: التهديد التركي.

المطلب الأول: التهديد الإيراني: يؤكد التاريخ أن سكان المنطقة المعروفة بإيران حالياً، الذين لقبوا بالفرس تاريخياً قد اتجهوا إلى غزو الإقليم العربي في العراق وسوريا ومصر عند توافر القوة لذلك، ويرتبط ذلك بموقعها الجغرافي وطبيعتها الجغرافية وإحاطتها بكثلة سكانية كبيرة ذات كثافة عالية نسبياً، في مقابل كثافة سكانية منخفضة وأراض سهلة وغنية في الغرب، لذا اتجهت إيران دائماً إلى شدّ أطراف الإقليم العربي، وفرض السيطرة عليه، وغلب على وسائلها الغزو البري، وقد سعت إيران في عصر الشاه محمد رضا بهلوي إلى اتباع وسيلة السيطرة الجوية، والتهديد النووي، إلا أن قيام الثورة الإسلامية فيها ونشوب الحرب الإيرانية-العراقية قد أوقفا قدرتها على استخدام هذه الوسائل، ويلاحظ أن الحروب الإيرانية ضد الإقليم العربي قد اتخذت شعاراً دينياً لها، كما استخدم الشاه محمد رضا بهلوي صورة إسلامية حينما طالب بإنشاء حلف إسلامي، ويلاحظ أن التهديد الإيراني للإقليم العربي ارتبط بعلاقات إيرانية-يهودية قوية، سواء قبل الفتح الإسلامي أو بعده أو في العصر الحديث، ويمكن تفسير الطابع الديني للتهديد الإيراني بأن نسبة العنصر الفارسي من سكان إيران ليست كبيرة، إضافة إلى وجود قوميات أخرى، لذا ربما يكون الدين في كثير من الأحوال هو

الوسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وترى إيران في الفكر القومي العربي تهديداً لها نتيجة لأن وجود وحدة عربية على حدودها الغربية يحقق قوة سياسية وعسكرية يصعب عليها مواجهتها ويُضعف من مكانتها الدولية ويشجع القوميات غير الفارسية فيها على الانفصال، في حين أنها تستغل توطين إيرانيين في أقطار الخليج العربي في الإدعاء بأحقية تبعية هذه الأقطار لها^١.

احتلت إيران مركزاً متميزاً ولعبت دوراً مهماً في النظام العالمي في التاريخ القديم، قبل الفتح الإسلامي، وقد تضاعف هذا الدور بعد الفتح الإسلامي، ولكنها عادت لتلعب دوراً مهماً بعد سقوط الدولة العباسية والفتح العثماني، كما لعبت إيران بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٧٩م دور (الدولة الحارس) للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وعمدت الولايات المتحدة الأمريكية الى تشكيل قوة إقليمية عظمى من إيران بالتنسيق مع كل من تركيا وإسرائيل واثيوبيا^٢.

ومنذ العام ١٩٧٩ تحاول إيران أن تلعب دوراً مختلفاً يضعها على رأس نظام إسلامي يقود ثورة إسلامية ويسعى الى تكوين إمبراطورية إسلامية مناهضة للاتجاه القومي العربي. وكانت إيران ترتبط بحلف بغداد الى أن حُلَّ هذا الحلف، وقد سعت الى اختراق النظام العربي وتفتيته بأن انتهزت فرصة الخلاف بين نظم الحكم في كل من سوريا وليبيا مع نظام الحكم في العراق؛ حيث أقامت علاقات قوية مع سوريا وليبيا بلغت حد الإعلان عن إتفاق استراتيجي بين إيران وليبيا في حزيران لعام ١٩٨٥م، غير أنه من المعروف أن كلاً من سوريا وليبيا قد أمدتا إيران ببعض الأسلحة في صراعها مع العراق، كما استفادت من أوضاع الشيعة في لبنان لتكون عنصراً فاعلاً في الأزمة اللبنانية، واستفادت من الخلل^٣ الاستراتيجي الناتج من ضعف البنية الهيكلية لأقطار الخليج العربية وارتفاع نسبة السكان الذين هم من

(١) صالح بن محمد الخثلان، رسالة الى طهران، جريدة الرياض اليومية، ٢٨/يناير/٢٠٠٧، العدد ١٤٠٩٧.

(٢) طلعت أحمد مسلم، التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٦.

(٣) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٨١.

أصل أجنبي عموماً وإيراني خصوصاً ومن الشيعة في تقوية نفوذها في هذه الأقطار، إلا أنه يلاحظ تراجع هذه العلاقات نتيجة للشعور بالتهديدات الإيرانية.

ويمكن القول إنَّ القيادات الإيرانية على امتداد التاريخ قد خرجت باستنتاجات تتعلق بالأمن الإيراني يمكن تلخيصها بالآتي^١:

أ- إنها لا تستطيع منفردة أن تدافع عن نفسها في مواجهة الكتل الديمغرافية والعسكرية المحيطة بها.

ب- إن النعرة القومية الفارسية، أو حتى الوحدة الوطنية ليستا كافيتين لتحقيق الأمن سواء ضد الأخطار الخارجية أو أخطار الإنتشار الداخلي، وإن الدعوة للقومية بالذات تزيد من احتمالات التفتت الداخلي.

ج- إن الموقع الجغرافي ووفرة الموارد يصبحان دوافع لتهديد إيران في حالة العجز عن توفير موارد القوة اللازمة لها.

ووجدت القيادات السياسية الإيرانية على مرّ العصور أن حل أزمة الأمن الإيراني يمكن تحقيقه عبر عدة اتجاهات متوازية هي:

(١) اعتماد سياسة مناهضة للقوميات بشكل عام، واستبدالها بسياسة عابرة للقومية تستند في أغلب فترات التاريخ إلى الدين، أو الإنتماء إلى نظام غير قومي (الأحلاف العسكرية).

(٢) تنمية القوة وامتلاكها عن طريق:

أ- امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الامكان.

ب- الانخراط في نظام دفاعي يحقق الاعتماد المتبادل.

ت- ضم مصادر جديدة للقوة بالتوسع على حساب الكتل الديمغرافية المجاورة.

(٣) زيادة العمق الدفاعي بضم مساحات جديدة إلى الأراضي الإيرانية.

(٤) عقد شبكة من التحالفات مع الكتل المضادة لمصادر التهديد الرئيسية والمحملة ضدها.

(١)، طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص ٩٢.

وقد اعتمدت إيران استراتيجية الاعتماد على الدين الإسلامي كوسيلة لامتلاك القوة، وإنشاء نظام دفاع يرتبط بالشعوب الإسلامية تحتل إيران فيه مركزاً قيادياً، وتتوسع فيه على حساب تلك الشعوب، والتحالف مع القوى المضادة لمصادر التهديد الرئيسية، وقد ظهرت هذه الاستراتيجية من الانخراط في حلف بغداد الذي يستند إلى الإسلام بشكل أو بآخر، والتوسع على حساب الأراضي العربية (شط العرب- المنطقة الكردية في العراق- احتلال الجزر العربية في الخليج- تشجيع الهجرة الإيرانية إلى بلدان الخليج)، ثم التحالف أو إيجاد روابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفياتي سابقاً، وبريطانيا وإسرائيل واثيوبيا وتركيا في مواجهة الشعب العربي^١.

ويلاحظ أن التوسع الإيراني كان غالباً في اتجاه الإقليم العربي، وليس في باقي الاتجاهات نتيجة للضعف النسبي للكتلة الديمغرافية العربية وافتقار الإقليم العربي إلى خطوط دفاعية استراتيجية طبيعية من ناحية إيران، وضعف الكثافة السكانية العربية في الجزيرة العربية، ففي العام ١٩٧٤م أقدمت إيران على احتلال الجزر العربية الثلاث؛ طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وشكل الصراع على السيادة على شط العرب بين العراق وإيران أحد المحاور الرئيسية للحرب العراقية- الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وقد ظلت إيران في عهد الشاه ترتبط بعلاقات استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل الركيزة الأساسية لها في المنطقة لضمان السيطرة على الخليج العربي، كما أن الساحل الإيراني المقابل للجزر الثلاث التي تتحكم بمضيق هرمز المتحكم بدورة الملاحة بين الخليج وسائر أنحاء العالم كان أصلاً ساحل إقليم الأهواز عربستان الذي لا يزال العرب أكثرية سكانه بالرغم من مرور عقود على ضم الإقليم إلى إيران فمضيق هرمز يشكل البوابة الضيقة للخليج، وهو المنفذ الرئيسي للنفط العربي الخليجي إلى العالم الصناعي إذ تمر فيه ناقلة بترول كل عشر دقائق أي ما يساوي ٦٢% من موارد العالم النفطية و ٩٠% من حاجة اليابان من البترول و ٧٠% من استهلاك دول السوق الأوروبية المشتركة و ٢٢% من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا أسندت الولايات المتحدة إلى إيران في عهد الشاه دور شرطي الخليج القوي، وتبنت مسؤولية تضخيم القوة العسكرية

(١) صالح لافي المعاينة، الأمن القومي بين المدّ والجزر، جريدة الرأي، عمان، العدد ٢١٣٠٨، ٢٠٠٨/٣/١٩.

الإيرانية وتفوقها على جميع دول المنطقة، واستمرت إيران في استنزاف العراق عبر تفجير متواصل للمشكلة الكردية، وفي إخضاع بلدان الخليج الأخرى واستمرار تهديدها وتغيير تركيبها الديمغرافي حيث وصلت نسبة الشيعة إلى ٢٥% في المتوسط العام^١.

وما زاد الأمر خطورة هو التعاون الإيراني مع أكبر خطر يواجهه العالم العربي وهو إسرائيل ففي العام ١٩٨٦م بلغت قيمة صفقات الأسلحة الإسرائيلية إلى إيران حوالي ٣ مليارات دولار في إطار فضيحة تهريب الأسلحة الأمريكية إلى إيران المعروفة باسم (إيران جيت).

ولعل الدافع وراء ذلك التعاون يعود إلى التقاء المصالح والأهداف في إضعاف العراق وتدميره كقوة عربية إقليمية مؤثرة في تحديد ميزان القوى الإقليمية الشامل في المنطقة، الأمر الذي يُمكن إيران من تحقيق الهيمنة على منطقة الخليج العربي، ويتيح لإسرائيل تدمير

قوة عربية مؤثرة في تفاعلات الصراع العربي-الإسرائيلي، علاوة على الهدف الإستراتيجي الأمريكي الأشمل المتمثل في تدمير كلا القوتين معاً، بما يزيد من هيمنتها على منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

ويمكن القول إنَّ هناك ملامح^٢ تدل على السيطرة و الهيمنة التي تمارسها إيران من

أهمها:

(١) محاولة إيران تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي حيث تحرص على نسبته إليها في المحافل الدولية كافة والوثائق الرسمية الصادرة عنها.

(٢) محاولة إيران فرض نفسها كقوة رئيسية ودور قيادي في المنطقة ولا سيما في مجال الأمن والمشاركة في إقامة نظام للأمن الإقليمي في الخليج، أو في أطار تكثيف الوجود السياسي والاقتصادي والثقافي الإيراني في آسيا الوسطى وتبني استراتيجية شاملة لإعادة بناء

(١) طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢)، طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص ٩٧.

القدرات العسكرية خاصة الصاروخية والنووية باعتبار ذلك أداة رئيسية لاكتساب المكانة والنفوذ وتحقيق الطموحات الإقليمية.

٣) قيام القوات المسلحة الإيرانية بانتهاك الحدود العراقية أكثر من مرة وترسيخ احتلال الجزر الثلاث، إضافة الى تنامي ترسانة إيران العسكرية بشكل واضح مما أخل بموازن القوى العسكرية بعد القوة العسكرية العراقية ١٩٩١م.

٤) تقوم إيران بفرض سياسة الأمر الواقع بالقوة بتطبيق قانون المناطق البحرية الإيرانية لعام ١٩٩٣م على الملاحة في الخليج العربي و مضيق هرمز الأمر الذي يتنافى مع أحكام القانون الدولي.

٥) فصل منطقة الخليج العربي عن النظام العربي كله.

٦) تأكيد قوتها وهيمنتها على المنطقة وأنه لا بد وأن تكون طرفاً في أية ترتيبات أمنية تتم في المنطقة لتحقيق الاستقرار فيها ومن هنا تتضح الرغبة في تطبيع علاقاتها مع جيرانها العرب.

٧) إقامة نظام إقليمي جديد يظل فيه عرب الخليج الأضعف وهي الأقوى بما يضمن دوراً فاعلاً في النظام الدولي.

٨) ضرورة إبعاد القوى الأجنبية عن مجال الأمن في الخليج خصوصاً القوى الغربية أو العربية مثل سوريا ومصر.

٩) الدعوة الى حل مجلس التعاون الخليجي واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران وأن يكون لها اليد العليا فيه باعتبارها أكبر قوة إقليمية.

١٠) الاستفادة من وجود أقليات شيعية في دول الخليج.

١١) صيغ دورها بالطابع الإسلامي في الخليج لإعطاء مشروعية لهذا الدور في إطار المواريث الدينية لشعوب المنطقة العربية ودولها.

تدل مؤشرات الميزان العسكري لايران على أنها ستظل مصدراً دائماً لتهديد الأمن القومي العربي ما لم تتوافر لدى الشعب العربي القوة التي يمكن أن تردعها، وهي تسعى الى استخدام وسائل السيطرة الجوية والتهديد النووي.

اذن نلاحظ أن العلاقات الإيرانية العربية تتصف بالإضطراب عموماً وتُعدُّ من أهم مصادر التهديد للأمن القومي العربي، فصراع العرب وإيران صراعٌ مفتوحٌ ومتجددٌ له مقوماته التاريخية والسياسية والقومية، إضافة إلى المشكلات الحساسة مثل الحدود المزمّنة بين العراق وإيران والأطماع الإقليمية لإيران في أراضي ومياه عربية وفي أدوار إقليمية استراتيجية مما يجعلها على درجة كبيرة من الخطورة^١.

المطلب الثاني: التهديد التركي

لا يزال العرب يخترنون في ذاكرتهم الخبرة التاريخية السلبية المريرة لحكم تركيا للوطن العربي، والمعاناة التي قاستها المجتمعات العربية من ذلك الحكم الجائر مما يجعل العرب يشعرون بعدم الثقة في تعاملهم مع تركيا، والملف التركي العربي حافل بتناقض الأهداف والمصالح فتركيا قامت بسلخ لواء الإسكندرونة السوري وضمتها إليها بالتواطؤ مع فرنسا في العام ١٩٣٩م وبذلك فهي لا تزال تحتل أرضاً عربية وتخضعها لسيادتها ولم تتوقف عن إبداء أطماعها في الموصل وكركوك حتى الآن، وفي الخمسينيات كانت بؤرة لسياسة المحاور والأحلاف في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، التي أسهمت بشكل كبير في إضعاف النظام العربي كما أنها سمحت للقوات الأمريكية التي احتلت لبنان فيما عُرف في حينه بالإنزال الأمريكي لحماية سلطة الرئيس اللبناني كميل شمعون في العام ١٩٥٨ للانطلاق من قاعدة انجريك الجوية في تركيا، وكانت تركيا من أشد الدول مناهضةً لقيام الوحدة بين سوريا ومصر في أواخر الخمسينيات وعملت على إحباطها^٢.

ولعل من أكثر المخاطر التركية على الأمن القومي العربي هو ارتباطها الاستراتيجي بالغرب بإنتمائها إلى الحلف الأطلسي ومشاركتها في الأحلاف الإقليمية المعادية للوطن العربي وهو ما يمنحها القوة الاستراتيجية لتحقيق طموحاتها الإقليمية على حساب الأقطار العربية ومصالحها المشروعة، ومن ثم فإن هذا التحالف التركي الغربي يُرتب عليها التزامات

(١) احسان محمد مكي، العلاقات العربية-الإيرانية وصراعات المنطقة، جريدة الاتحاد، ١١/٤/٢٠٠٧.

(٢) طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق ص ٩٥.

عسكرية تجاه حلفائها الأطلسيين؛ حيث يملئ عليها ذلك الالتزام السماح بأعمال عسكرية دولية ضد العرب انطلاقاً من الأراضي التركية كما حصل في حرب الخليج الثانية.

وترتبط تركيا بعلاقات وطيدة مع إسرائيل، فهي أول دولة إسلامية أقرت رسمياً بإسرائيل، وظل التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي إلى ما قبل حرب الخليج الثانية يأتي بشكل غير مباشر في إطار الحلف الأطلسي وفي سياق علاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن وصلت إلى أعلى درجاتها بالتحالف العسكري المعلن بينهما في آذار ١٩٩٦م، وهكذا فإن التهديد الذي تمثله تركيا للأمن القومي العربي تهديد جدي تمثل في الماضي بوقائع وممارسات لازالت تلقي بظلالها على علاقاتها بالعالم العربي^١.

وتشكل السياسة التركية حيال الوطن العربي في الوطن العربي هاجساً لأكثر من دولة عربية بما تحمله من مخاطر تهدد أمنها الوطني؛ إذ أفضت التغيرات الدولية في أعقاب إنهاء الاتحاد السوفياتي إلى تزايد الطموح التركي للعب الأدوار الإقليمية الرئيسية في المشروعات المطروحة، وتتمتع تركيا في هذا الصدد بأوراق ضاغطة على الأقطار العربية، وفي الوقت نفسه تخدم الأهداف والمصالح التركية. وتعمل تركيا على توظيف أوراقها الضاغطة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية على حساب الأمن القومي العربي، خصوصاً في ضوء إطلاق يدها باتجاه العراق بمباركة أمريكية للاستمرار في إضعافه وتمزيق تماسكه الاجتماعي الداخلي وهو ما يصب في خدمة الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء العراق^٢.

ويتركز التأثير التركي على الأمن القومي العربي بشكل رئيسي بمواقفها من مشكلتي المياه والأقليات، وتسلك في هذا السبيل عدة مسالك تأتي في مقدمتها سياسة تعرف (بشد الأطراف) وهي سياسة تهدف إلى شغل الجسد العربي بقضايا معينة لإبعاده عن قضايا المصيرية بخلق وسائل شد على حدوده بالصراعات المسلحة أو بالتسلل إلى داخله لإثارة الصراعات الداخلية وتعميقها وتشجيع الأقليات والإنقسامات الداخلية وتوسيعها وإثارة

(١) جلال عبد الله المعوض، تركيا والأمن القومي العربي، ندوة مجلة المستقبل العربي، عدد (١٦٠)، ١٩٩٢، ص ٩٢.

(٢) باسم محمد الطويسي، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، دار سندباد للنشر، ١٩٩٧، ص ١٢٠.

المشكلات مع البلدان العربية وتصعيدها لانهاك قواها وإجبارها على الانشغال بهذه المشكلات مما يضعف قدرة الجسد العربي في النهاية في مواجهة التهديدات الحقيقية التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه العليا وتحويل المنطقة العربية الى نظام إقليمي شرق أوسطي سواء في إطار الترتيبات الأمريكية أو المشروعات الاقتصادية الإقليمية لا سيما مشروع مياه السلام^١.

وإثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، خصوصاً زوال الخطر السوفياتي السابق، وتدمير القوة العراقية، وإخضاع الصراع العربي- الإسرائيلي لعملية التفاوض، وانحسار الحركة القومية اطمأنت تركيا الى أن الأرض ممهدة للالتفات الى الدائرة العربية، التي تمثل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستشارية والتجارية، وإذ تفعل تركيا ذلك تدرك أن الدائرة العربية تعيش في حالة انفتاح، ومن هنا يمكن النظر الى المحاور التي أخذت تركيا تنشط في تشغيلها والتركيز عليها مثل دورها الفعال في عملية السلام في الشرق الأوسط، والمشروعات الاقتصادية الشرق أوسطية ومشروع أنابيب السلام الذي ينقل المياه الى الجزيرة العربية، ومشروع إنشاء صندوق لتنمية المنطقة، والاشتراك في المفاوضات المتعددة الأطراف في عملية التسوية الجارية للصراع العرب- الإسرائيلي منذ أواخر العام ١٩٩١م^٢.

(١) يوسف ابراهيم الجهماني، ثرثرة فوق المياه، تركيا، سوريا، العراق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص ٨٠.

(٢) موقع المركز اللبناني للدراسات، LCPS، أبعاد، العدد الرابع كانون الأول ١٩٩٥م.

الفصل الثالث: جامعة الدول العربية والامن القومي العربي

المبحث الأول: ضعف جامعة الدول العربية ومحاولات لإصلاحها:

المطلب الأول: ضعف الجامعة العربية:

تأسست جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من مارس لسنة ١٩٤٥م، وذلك في ظروف دولية وعربية صعبة، فكانت بمثابة هيئة تضمن احترام سيادة الدول الأعضاء واستقلالها، وبمثابة إطار عام للنظام الإقليمي العربي، ويمكن تقسيم المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الهيئة، تبعاً لتطور العلاقات العربية الى أربع مراحل:

١. مرحلة التأسيس وإثبات الذات (١٩٤٥-١٩٦٠).
٢. مرحلة تكريس وحدة الصف العربي (١٩٦٤-١٩٧٨).
٣. مرحلة تصدع البعد القومي (١٩٧٨-١٩٩٠).
٤. مرحلة انهيار النظام العربي عقب حرب الخليج الثانية^١.

ولعل المتأمل في تاريخ العلاقات العربية يجد أنه ومنذ استقلال هذه البلدان، تراوحت علاقاتها بين الخلافات والصراعات أحياناً، والميل نحو التعاون والتضامن أحياناً، فبعد التضامن الذي حدث مثلاً في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ حلت مرحلة من الإنشقاق بسبب الخلاف المصري- العربي، بعد أن أقدم السادات على توقيع معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، وبعد انعقاد قمتي عمان و الدار البيضاء في (الفترة ما بين ١٩٨٧ و ١٩٩١) وعودة العلاقات العربية- المصرية الى طبيعتها، برز نوع من التضامن العربي من جديد، الى أن حدث الانقسام والشرخ بفعل تباين المواقف تجاه أزمة الخليج الثانية بين دول رفضت الغزو العراقي للكويت واستنكرته، ودول أخرى فضلت الاعتراض على هذا الاستنكار، فيما نهج البعض منها موقفاً محايداً وهو ما أدى الى تدهور العلاقات العربية البينية من جديد، مما أحدث تضارباً في المواقف بشأن مسلسل التسوية السلمية في الشرق الأوسط، إذ برزت أزمة ثقة بين هذه الدول، وتدننت مستويات التنسيق فيما بينها على مختلف الأصعدة، وفي الوقت

(١) ادريس لكريني، مرجع سابق ص ١١٥.

الذي أصبحت تتجه فيه أوروبا نحو الوحدة السياسية والاقتصادية متجاوزة كل الخلافات، أضحي العالم العربي يسير باتجاه المزيد من التنافر والتفكك والعزلة^١.

وبالرغم من الجهود التي قامت بها هذه المنظمة لإدارة العديد من الأزمات العربية وتعزيز العمل العربي المشترك، فإن هناك حالات من الضعف والقصور رافقتها منذ قيامها وأسهمت في تخلفها مقارنة مع التنظيمات الإقليمية الرائدة في مختلف المناطق من العالم.

وكان من الطبيعي في ظل هذا الجو المفعم بالتوتر والخلافات أن تطفو على السطح خلافات عربية- عربية بشأن قضايا حدودية كما رأينا سابقاً مما أسهم في تعميق الهوة وتكريس التجزئة بين هذه الدول.

وكان من الطبيعي أن تتزايد التدخلات الدولية بشتى أشكالها تحت ذرائع ومبررات عديدة، فمن حرب الخليج الثانية وما تلاها من حصار وعمليات عسكرية الى التدخل في الصومال ثم فرض حصار طويل على ليبيا بسبب قصة (لوكربي) والاعتداء على السودان مروراً بتنامي العمليات الإسرائيلية العسكرية الوحشية في الأراضي العربية المحتلة من فلسطين والتتكرر للاتفاقيات المبرمة، وتوجت هذه التدخلات أخيراً باحتلال العراق^٢.

إن الأحداث الدولية التي أعقبت سقوط الإتحاد السوفيتي، وما طرحته من تحديات كبرى دفعت بالعديد من الدول الى تعزيز إمكاناتها وقدراتها في سبيل صد المخاطر والتحديات الداخلية، فاتجهت الى التكتل ضمن تجمعات إقليمية جديدة أو تفعيل تنظيمات كانت قائمة وتقويتها.

(١) جريدة الشرق الوسط، تأملات في فكرة الأمن القومي العربي، العدد ١٠٦٦٢، ٦/٢/٢٠٠٨.

(٢) حسام محي الدين الألويسي وآخرون، الوطن العربي وخيارات المستقبل، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠.

فأزمة الخليج الثانية، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر والعدوان الصارخ على العراق واحتلاله، وما أكده من هشاشة هيئة الأمم المتحدة ونسبية دورها في المحافظة على السلم بسبب إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير الشأن الدولي، دفع ذلك الدول الى تحصين ذاتها ضد المخاطر المحتملة سواء بنهج اصلاحات اقتصادية، اجتماعية، وسياسية أو تعزيز العمل الجماعي في إطار تنظيمات إقليمية.

وإذا كانت دول أوروبا قد تنبعت الى هذه المخاطر وعززت تنسيقاتها وضحت بالعديد من عناصر سيادتها في سبيل تقوية الإتحاد الأوروبي، الذي أصبح نموذجاً يحتذى به ضمن التنظيمات الإقليمية المعاصرة وخصوصاً بعد أن تمكنت مجموعة من الدول الانضمام اليه مؤخراً، فإن جامعة الدول العربية بالرغم من ولادتها المبكرة قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلا أنها ما زالت تقبع في ركودها، ولم تتمكن بعد من تطوير نفسها بالرغم من المخططات الحاسمة التي اجتاحت الدول العربية، الأمر الذي جعلها لا تعكس تطلعات الشعوب العربية وآمالها، بالرغم من الشعارات القومية والوحدوية التي رفعتها غالبية الأنظمة العربية منذ سنوات عديدة بحيث لم تتمكن من صياغة تصور عربي موحد إزاء العديد من القضايا والأزمات العربية، مما اضعف موقفها الدولي وقدراتها التفاوضية، وفتح المجال واسعاً أمام تدخلات عديدة وبمختلف الأشكال في المنظمة العربية^١.

تتعدّد الآراء حول أسباب نشأة الجامعة العربية وأهدافها؛ فهناك من ربطها بالدور البريطاني حينئذ، الذي شجع على إنشائها سواء لمواجهة المدّ الإسلامي ونداءات عودة الخلافة الإسلامية، أو حتى لتعطيل الوحدة العربية ذاتها بحصرها في كيان ضعيف لا ينصّ ميثاقه على الوحدة العربية التامة كهدف للإنشاء، إلا أنه بعيداً عن الاتهامات التي وجهت لها إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد النشأة الضعيفة لجامعة الدول العربية، والتي لم يكن يراد لها أن تنشأ قوية تحقق طموحات الشعوب العربية ومنها:

(١) رجب الباسل، النظام العربي الى أين، مجلة البيان، التغيير القادم.

١. إن أول أمين عام للجامعة العربية كان بدرجة وزير مفوض للشؤون العربية في وزارة الخارجية المصرية، مما يعني عدم الاهتمام باختيار شخصية ذات مكانة رسمية عالية لتولي هذا المنصب كرئيس وزراء أو رئيس دولة مثلاً.

٢. إن ميثاق الجامعة الذي وقعت عليه سبع دول عربية في البداية جعل منها منظمة تقليدية ترتبط قراراتها بشكل كامل بإرادة الدول الأعضاء ذات السيادة والتي لم تقبل بالتخلي عن أي جزء من سيادتها لهذه المنظمة الإقليمية^١، فقد طالب العراق بأن تكون سلطات الجامعة أعلى من الدول المنظمة بحيث يكون من الممكن لها أن تتحول إلى مؤسسة إدارة الدولة العربية الموحدة في المستقبل، إلا أنه تمّ الأخذ بالاقترح المصري- اللبناني الذي حافظ للدول الأعضاء على سيادتها، وطبقاً لميثاق الجامعة فهي تتألف من الدول العربية المستقلة تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها، والمادة الوحيدة الوحودية كانت اختيارية وليست على المستوى العربي الشامل؛ فالمادة التاسعة تنص على أنه لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في التعاون الأوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض^٢.

٣. ضعف مؤسسات الجامعة وآلياتها، فقد كان مجلس الجامعة في البدء على مستوى وزراء خارجية، الذي يجتمع مرتين في العام في دورتين عاديتين، وله عند الاقتضاء أن يجتمع في دورة غير عادية وفق أحكام الميثاق، وقد يعقد على مستوى الرؤساء والملوك، ولكن أصبحت القمة دورية الآن وذلك بقرار قمة القاهرة الطارئة في أكتوبر العام ٢٠٠٠م، وعقدت أول قمة عادية في عمان في العام ٢٠٠١م، أي أن الجامعة تمتلك جهاز الجمعية العمومية فقط على المستوى الفعلي ولكل دولة صوت واحد، بينما لا تمتلك الجامعة فعلياً جهازاً أمنياً، وبالرغم من توقيع معاهدة الدفاع المشترك بعد ذلك في ١٣/٥/١٩٥٠م والذي نصت مادته السادسة على تأسيس مجلس للدفاع المشترك تحت إشراف مجلس الجامعة، ويختص بجميع الشؤون المتعلقة بالاعتداءات المسلحة التي تقع على أية دولة عربية، والتشاور في الأمور المتعلقة بأمن البلاد، ودعم الدول العربية بمقوماتها العسكرية وتعزيزها، والمشاركة في تهيئة وسائلها

(١) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣١٨.

(٢) أحمد الرشدي، مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية وإمكانات تعزيز العمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٧) ص ٧٨-٨١.

الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح، كما لم ينص الميثاق على إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي، ولكن تم إنشاؤه بناءً على المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وتفتقد الجامعة فعلياً لمحكمة عدل عربية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق القانونية بالرغم من أن الميثاق في مادته التاسعة عشرة قد نص على إنشائها ولم يتم تنفيذها حتى الآن^١.

وهناك ثمانية عشر منظمة متخصصة تابعة للجامعة العربية كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد إذاعات الدول العربية وغيرها من المنظمات، إضافة إلى المجالس الوزارية المتخصصة كمجلس وزراء الإعلام العرب والداخلية والنقل؛ لم تنجح هذه المنظمات والمجالس حتى الآن في تفعيل التعاون العربي المشترك للوصول إلى التنسيق والتعاون الكامل بينها في المجالات المتعددة.

المطلب الثاني: محاولات لإصلاح جامعة الدول العربية

لا بد أن ينبع إصلاح أوضاع النظام الإقليمي العربي من استراتيجية ورؤية شاملة لمفهوم الأمن القومي العربي تحدد أولاً رؤيتنا للعلاقة بين الأمن العربي كله والأمن القومي لكل من الدول العربية، كما تحدد العلاقة بين الأمن الدولي والأمن الإقليمي العربي ويمكن تحديد أهم نقاط هذه الاستراتيجية في النقاط التالية^٢:

١. الحفاظ على تضامننا العربي الذي نحمي ونخص به أمتنا العربية من كل المخاطر التي تحيط بها في الحاضر والمستقبل، وذلك بإقامة بنیان متكامل لنظام قومي قادر على مواجهة تحديات هذه الظروف الراهنة الإقليمية والعالمية والتعامل معها بجديّة وعقلانية وفق استراتيجية عربية محددة الأهداف والوسائل في إطار الجامعة العربية.

٢. ضرورة رفض دعاوي حل الجامعة أو تهمة دورها، باعتبار ذلك دعوة إسرائيلية سبق أن نادى بها شمعون بيريز لكي تحل محلها الشرق أوسطية، ولكن بدلاً من ذلك يتعنّ علينا

(١) حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي السابع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٠٥.

(٢) صحيفة ٢٦ سبتمبر، غالب علي جميل، شئ من السياسة (أزمة النظام العربي بعد احتلال العراق)، ٢٤/تموز/٢٠٠٣، العدد

١٠٧٩، ص ١١.

إجراء عملية إصلاح شاملة، تتضمن تطوير ميثاق الجامعة وهيكلها ومنظماتها حتى تؤدي دورها كمنظمة عربية تدافع عن مصالحنا القومية، ومواجهة الواقع العالمي الجديد ودعم الاستقرار والأمن في المنطقة من دون تصعيد المواجهة.

• مجالات إصلاح الجامعة:

إن مقترحات إصلاح الجامعة كثيرة جداً، ولم تتوقف منذ قيام الجامعة في العام ١٩٤٥م، وظلت تتكرر في محاولة لوضع حلول للمعضلات الصغيرة التي تواجهه هذه المقترحات، إذ إنَّ بعض الدول العربية ترفض جزءاً من هذا الاقتراح، ومع ذلك تواصلت المبادرات والاقتراحات من دون توقف في اتجاهين^١:

أ- إصلاح المؤسسات و الأنظمة القائمة للعمل العربي المشترك.

ب- إقامة مؤسسات وأنظمة جديدة تختلف عما هو قائمٌ تضاف إليه.

وتدل هذه المقترحات والمطالب على أن مسألة محاولة الإصلاح تحولت الى محاولة ترميم كامل فلا يوجد جانب الإ ومستته تلك الاقتراحات وبذلك تعددت وجهات النظر بشأن الإصلاح، وخصوصاً منذ العام ١٩٩٥م، مما جعل الخيار حائراً حتى اليوم حول أي الأساليب أجدى هل:

• وضع ملاحق لميثاق الجامعة يتضمن الجديد المتفق عليه.

• تعديل ميثاق الجامعة بحيث يتضمن الجديد من الاصلاحات.

• إيجاد شكل جديد كبديل للجامعة يبقى كتواصل لها.

ويمكن تحديد أهم مجالات إصلاح الجامعة في النقاط التالية:

(١) إلغاء ضرورة صدور القرارات بالإجماع وتعديل ذلك الى إمكانية إصدار القرارات العادية بأغلبية مطلقة، أما القرارات المصيرية المؤثرة فأغلبية الثلثين بدلاً من الإجماع الذي يعرقل كثيراً من الأمور.

(١) المبادرة اليمنية بين ضرورة إصلاح الجامعة والخلافات العربية بشأنها، ٢٦/شباط/٢٠٠٤، مجلة شؤون عربية، العدد

(٢) إعطاء مجلس الجامعة حق المواجهة ومنع الدول التي تنفرد باتخاذ قرارات تؤثر على الدول العربية الأخرى كما حدث عند غزو العراق للكويت في العام ١٩٩١م، لما في ذلك من تأثير خطير على الأمن القومي العربي.

(٣) ضرورة وضع آلية تشرف على تنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس الجامعة، حتى لا يتكرر ما حدث في اتفاقية الدفاع المشتركة بالرغم من أهميتها للدفاع عن الدول التي تتعرض للعدوان وكذلك السوق العربية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة، التي هي في صالح العرب جميعاً.

(٤) إيجاد صلة بين الجامعة العربية والمنظمات غير الحكومية في مختلف المجالات، التي يجب أن تجد لها مجالاً مفتوحاً في مختلف الدول العربية، وهو ما تعتمد عليه الأمم المتحدة في المزج بين الحكومات والتنظيمات الشعبية إذ يوجد أمين عام مساعد للأمم المتحدة لشؤون المنظمات غير الحكومية.

هذه التعديلات في الميثاق هي بداية انطلاق الجامعة العربية في طريق التطور والتقدم، ولكن الأمر الغائب حتى الآن هو الإصلاح السياسي، لأن الإدارة السياسية لأنظمة المختلفة هي الأساس في بعث الحيوية في كياننا الإقليمي العربي وتحقيق الحماية للأمن القومي العربي.

لقد كان قرار آلية الانعقاد الدوري لل قمة العربية في شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٠م هو أول إضافة الى ميثاق الجامعة منذ إقراره، وبذلك حققت الجمهورية العربية اليمنية نصراً كبيراً لكل الدول العربية كونها صاحبة المبادرة التي أعلنتها في فبراير من العام نفسه، والحقيقة أن الفضل يعود الى اللجنة الخماسية المكونة من ممثلين من (اليمن، ومصر، وتونس، وسوريا وسلطنة عُمان) أظهرت في أثنائها القيادة اليمنية متابعه دؤوبة جادة للتوصل الى إقرار صيغته النهائية، وكانت اللجنة عبارة عن آلية فعّالة أوصلت الى نجاح مقترح لأول مرة في تاريخ جامعة الدول العربية وهو الإنجاز الوحيد حتى الآن في سياق الإجماع العربي على وثيقة أساسية تضاف الى الميثاق وتُعدُّ جزءاً منه.

(١) المبادرة اليمنية بين ضرورة إصلاح الجامعة والخلافات العربية بشأنها، ٢٦/شباط/٢٠٠٤، مجلة شؤون عربية، العدد

المبحث الثاني: مصادر التهديد المباشر للأمن القومي العربي من منظور جامعة الدول العربية:

بالرغم من أن أخطرها هو الكيان الصهيوني طبقاً لدراسات الجامعة والخبرة التاريخية، إلا أن الواقع العربي يشهد ميولاً خاصة في عقد التسعينيات نحو التعاون مع الكيان الصهيوني، وهناك ثلاث دول عربية تقيم علاقات سياسية ودبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني وهي بالترتيب (مصر، والأردن، وموريتانيا) إضافة إلى التعاون التجاري (مكاتب تمثيل تجاري متبادلة مع تونس، وقطر، وسلطنة عُمان) والعلاقات التاريخية المغربية أيضاً مع الكيان الصهيوني وبوادر علاقات جزائرية- صهيونية لتطبيع العلاقات، وهناك دلائل على التباطؤ الرسمي في مواجهة الكيان الصهيوني منها:

١. التخاذل في دعم انتفاضة الأقصى حتى على المستوى المالي.
٢. إخفاق اجتماع لجان المقاطعة التابعة للجامعة العربية، وكان أول مرة يجتمع فيها العدد اللازم لانعقادها على مستوى الخبراء في دمشق عام ٢٠٠١م وليس المندوبين الممثلين رسمياً لدولهم بحضور (١٣) دولة وغياب دول أخرى كلها ترتبط بعلاقات مباشرة وغير مباشرة بالكيان الصهيوني.
٣. توقيع إثنتي عشرة دولة عربية على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة الكيماوية، والتصديق عليها عدا (الأردن، والجزائر، والبحرين، والكويت، وموريتانيا، وعُمان، والمغرب، وقطر، والسعودية، وتونس، والإمارات، واليمن) رغم عدم توقيع إسرائيل حتى الآن على هذه المعاهدة وهذا الأمر يوضح الفجوة بين تعريف الجامعة للأمن القومي العربي من ناحية، والاهتمامات الفعلية للدول العربية من ناحية ثانية.
٤. محدودية المناورات العسكرية المشتركة بل وإن أغلبها يكون بمشاركة أجنبية خصوصاً أمريكا، كمناورات النجم الساطع بمشاركة (مصر، والإمارات، والكويت، والأردن) إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومناورات مرجان (مصر، والسعودية)، وفيصل (مصر، والسعودية) كلها حديثة العهد ومحدودة الأسلحة.

حددت الجامعة العربية مفهوم الأمن القومي العربي في المقام الأول بمقومات الوجود العربي وفي مقدمتها الأرض والهوية، وتطوير هذه المقومات وصولاً إلى تحقيق الغايات القومية الكبرى، وذلك في مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية القائمة والمحتملة وقد حددت دراسة أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية في العام ١٩٩٣م ثلاثة أنواع من التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وهي داخلية، وإقليمية ودولية وأبرمت الدول في هذا الشأن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي صادق عليها مجلس الجامعة في ١٣/٤/١٩٥٠م^١.

وكان للجامعة دور في عدد من التهديدات التي تعرض لها الأمن القومي العربي؛ كالعنوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦م، الذي تمت بحثه في القمة العربية ١٣-١٤/١١/١٩٥٦م، وتمت مناقشة مخططات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن في مؤتمر القمة العربية ١٩٦٤م والذي عدَّ وجود إسرائيل خطراً يهدد الأمة العربية، كما اعتبر قيامها بتحويل مياه نهر الأردن يضاعف من خطرهما على الوجود العربي، ونوقشت هزيمة ١٩٦٧م في مؤتمر القمة في الخرطوم وحرب العاشر من رمضان ١٩٧٣م حيث قرر وزراء البترول العربي في ١٧/١٠/١٩٧٣م واستخدام سلاح البترول لمساندة الحق العربي، وغيرها من مؤتمرات القمة التي عقدت لمواجهة أزمات تهدد الأمن القومي العربي^٢.

الإ أن هناك قضايا أظهرت ضعف الجامعة العربية في مجال الأمن القومي العربي:

(١) قضية الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠م، وحل الأزمة في إطار دولي وبقيادة أمريكية غربية وليست عربية، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية حينئذٍ تفرض أجندتها الخاصة بالمنطقة، التي تقوم في الأساس على حماية مصالحها في الشرق الأوسط وأهمها النفط وحفظ أمن الكيان الإسرائيلي.

(٢) قضية الصراع العربي- الإسرائيلي التي تأثرت كثيراً بالواقع الدولي والعربي، فالجامعة التي بدأت بإرسال المتطوعين إلى فلسطين في حرب ١٩٤٨م، ثم إنشاء جيش فلسطين في

(١) رجب الباسل، مرجع سابق، مجلة البيان.

(٢) مصطفى الفقي، تجديد الفكر القومي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٧١.

الدول العربية وقرارات القمة العربية في الخرطوم ١٩٦٧ بعد الهزيمة والتي رفعت بالاجماع اللاءات الأربعة (لاتفاوض، لاصالح، لاعتراف بإسرائيل، ولاتصرف بالقضية الفلسطينية بغير موافقة الشعب الفلسطيني).

سرعان ما تأثرت تلك القرارات الصادرة من الجامعة بدءاً من العام ١٩٨٢م بالدعوة للاعتراف بإسرائيل، وحل قضية فلسطين على أساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ بدءاً من قمة فاس ١٩٨٠ ثم قرار مجلس الجامعة العربية في دورة انعقاده السادسة والتسعين في العام ١٩٩١ تمهيداً لمؤتمر مدريد وقرارها رقم (٥٠٩٢) الذي يُرحب بالمساعي الرامية لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبادلة الأرض بالسلام، ولم يكن للجامعة موقف ثابت مميز عن باقي أعضائها، ويتضح من هذه القرارات تأثرها بمواقف أعضائها خصوصاً الأطراف القوية منها، فقمة بغداد في العام ١٩٧٨ التي فرضت المقاطعة العربية على مصر بسبب توقيعها معاهدة كامب ديفيد تأثراً بالأطراف المتشددة حينئذٍ خصوصاً العراق، يتبعها قمة فاس والدار البيضاء واجتماعات مجلس الجامعة المؤيدة لمفاوضات السلام^١.

(١) تامر كامل، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان، ص ١٨٩.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لجامعة الدول العربية

إن التطورات العربية الأخيرة، والتي تمثلت في الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق وانتقاد بعض الدول العربية لأداء الجامعة العربية وأمينها العام في أثناء الأزمة؛ إذ اتهمها البعض ممثلة في شخص أمينها العام بالانحياز للعراق (الموقف الكويتي خصوصاً) بينما اتهمها البعض الآخر بالشلل أمام الأزمات العربية الكبرى (بعض المراقبين، إضافة لدول مثل ليبيا)، طرحت هذه التطورات مرة أخرى قضية تطوير الجامعة العربية على المستوى العربي. وهنا تمت إثارة عدد من مشروعات التطوير منها مشروع الأمين العام عمرو موسى الذي طرحه منذ توليه الأمانة العامة للجامعة، إضافة إلى أطروحات مصرية، وسعودية، وسودانية، وقطرية، وليبية للتطوير لم تُحدد معالمها بعد، فقد قامت مصر في العام ٢٠٠٣م بالعمل على أحياء صياغة مشروع أمن قومي عربي جديد، وقدمت هذا المشروع في إطار مبادرة لتطوير الجامعة العربية، حيث اقترحت المبادرة قيام مجلس أمن عربي أو منتدى للأمن القومي العربي أو الجمع بينهما في إطار صيغة تحظى بالموافقة العربية على أن توكل لمجلس الأمن العربي المهّات الرئيسية في نظام الأمن العربي وبما يمكنه من سرعة التحرك والقدرة على اتخاذ القرار الحاسم، وبعد مرور نحو أربع سنوات تجدد مصر مبادراتها بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية أمام قمة الرياض، إضافة إلى الطرح المصري الكويتي المدعوم سعودياً لعقد قمة اقتصادية عربية لدفع خطوات التكامل والسوق العربية المشتركة^١.

إن التطورات المتلاحقة التي مرَّ بها النظام العربي وخاصة الأخيرة في العراق طرحت بقوة مستقبل الجامعة العربية والنظام العربي بصفة عامة والتي تتمثل في عدد من الاحتمالات^٢ أهمها:

١. بقاء الوضع على ما هو عليه باستمرار الجامعة على وضعها الحالي طبقاً للميثاق الذي يحكم عملها.

(١) عدنان عمران، الأمن القومي العربي والواقع الراهن، ندوة للمركز الثقافي العربي، سوريا، ٦/١٢/٢٠٠٧.

(٢) رجب الباسل، مرجع سابق.

٢. احتمال إيجابي بأن يتم الشروع في تنفيذ أي من مشروعات التطوير المطروحة سواء المصرية أو تلك التي طرحها عمرو موسى وشرع في تنفيذها منذ توليه الأمانة العامة منذ عامين، مع أهمية الإقرار بأن مشروعات التطوير نفسها تعمل في ظل أطر هي في صلب ميثاق الجامعة، وتمثل في حد ذاتها عائقاً لا يمكن تجاوزه لتحقيق مستوى إيجابي من التعاون العربي، أضف الى ذلك المعطيات الواقعية التي لن تجعل لمشروعات التطوير أثراً حقيقياً.

٣. استمرار الوضع الحالي للجامعة مع نشأة بدائل إقليمية جديدة تحقق المطالب الأمريكية على وجه الخصوص.

وهنا تبرز أزمة شرعية النظام العراقي الجديد تحت الإحتلال ومدى إمكانية تمثيله في الجامعة، مما يضع الجامعة في مأزق إذا قبلت الحكومة الجديدة أو رفضتها، ففي حالة القبول سيتم تأصيل مبدأ عربي جديد بقبول الأنظمة غير الشرعية والمفروضة من قوى أجنبية، أما إذا تمّ الرفض فسيكون المأزق في مواجهة القوى الدولية الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ويزيد الوضع سوءاً إذا أعترفت الأمم المتحدة بالنظام الجديد.

إذا كانت أمتنا جادة حقاً في الاستفادة من الأحداث والمتغيرات الدولية والإقليمية المتلاحقة والمتسارعة، فعليها العمل بكل قوة وإخلاص لصياغة علاقات عربية- عربية تحقق التضامن العربي الصادق وتفعيل نظام للأمن الجماعي، خصوصاً أننا نتمتع بمقومات وإمكانات ومبادرات جادة، الأخذ بها يقضي على حالة العجز التي تعيشها فالخطر قائم وقادم.

الفصل الرابع: أحداث الحادي عشر من أيلول والامن القومي

المبحث الأول: تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م على الأمن القومي العربي

يمكن رصد أهم تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م على الأمن القومي العربي بنقاط عديدة منها ثلاث نقاط رئيسية:

- (١) تعزيز الهيمنة الأمريكية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- (٢) الاحتلال الأمريكي للعراق.
- (٣) تمكين المشروع الإسرائيلي.

المطلب الأول: تعزيز الهيمنة الأمريكية والتدخل في الشؤون الداخلية العربية:

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م نقطة فارقة في إتجاه الهيمنة الأمريكية إذ عدّت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في حالة حرب ضد الإرهاب وأنه الأرهاب ليس له مكان معين، وأن ساحته العالم كله ومن ثم أعطت لنفسها حق التدخل المباشر من دون الحاجة للرجوع الى الأمم المتحدة^١.

ولما كان ظاهراً أمام الأمريكان أن منفعدي أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م عناصر عربية وإسلامية، فقد كان من مظاهر هذا التدخل ما أعطته الولايات المتحدة لنفسها من حق في ملاحقة العناصر العربية في أي مكان في العالم والقبض عليهم واحتجازهم من دون أن يكون لسلطات بلادهم حق الاعتراض، وبما يمثله ذلك من تجاوز على حقوق السيادة للدول العربية، كان هذا بذاته أحد أسباب أزمة العلاقات الأمريكية- السعودية بعد هذه الأحداث^٢.

(١) أحمد برقاي وسمير حسن وآخرون، في عالم متغير (بعد أحداث ١١ سبتمبر-أيلول/٢٠٠١)، مكتبة مدبولي-القاهرة، يناير، ٢٠٠٣، ص ٢٩.

(٢) استراتيجية الأمن القومي العربي الأمريكي الجديد، رؤية نقدية، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٣)، ٢٠٠٣.

وشمل التدخل الأمريكي توجيه الحكومات العربية أيضاً نحو إجراء تعديلات في المناهج التعليمية، وفي مضمون الرسالة الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية باتجاه تقليل التركيز على ثقافة المقاومة أو الثقافة الجهادية وتقليل العداء للغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وهو مايسير في خط إعطاء الجوانب الثقافية للعولمة أولوية أولى بعد مظهر أن تأخير تجلياتها يمكن أن يصيب المفهوم الشامل للعولمة بنكسة^١.

وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي شأنه شأن العالم الثالث يصدر بقرار فردي منها حيث تنفرد بتفسيره وتفعيله كيفما تشاء، خصوصاً بعد أن أصبحت المنطقة العربية ذات أهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي منطقة تنافس مع دول أخرى.

وقد سارت الإدارات الأمريكية المتفاوتة في اتجاه تعزيز التدخل الأمريكي في مناطق العالم المختلفة تحت ذرائع متعددة، ولكن هذا التدخل كان يتجه باستمرار الى حماية المصالح والقيم الأمريكية وتأكيد دور الريادة وتقوية المؤسسات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، واتخذ هذا التدخل ذريعة دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي فترة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي كانت ذريعة التدخل محاربة الشيوعية. وقد وجدت الولايات المتحدة إن في بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية مصالح استراتيجية لها يتعين عليها ان تتدخل للحفاظ عليها^٢.

وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف حلف الأطلسي (NATO) ليكون أحد آلياتها في هذا التدخل، فتغير دور الناتو اعتباراً من العام ١٩٩٩ من الدفاع عن أراضي دول الحلف الى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها، أي الهجوم والمبادأة بالعمل ضد أية أخطار تهدد هذه المصالح في اي مكان بما في ذلك التدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية. وفي ظل هذا التوجه الجديد أصبحت منطقة الشرق الأوسط التي تمتد من شواطئ

(١) سميرة رجب، الوجود العسكري الأجنبي و الأمن القومي العربي، موقع التجديد العربي، ١٦/٤/٢٠٠٣.

(٢) محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، مركز الدراسات الإستراتيجية، مؤسسه الاهرام،

المغرب حتى العراق وايران، ومن سواحل البحر المتوسط حتى أواسط إفريقيا في نطاق المظلة الأمنية والسياسية للنااتو، وهذا يعني أن المنطقة قد دخلت ضمن المجال الحيوي للحلف بحكم ما عليها من مصالح سياسية واقتصادية ونفطية وأمنية مشتركة لدول الحلف وبصفة خاصة منطقة الخليج العربي. وبحكم ما تضمنه هذه المنطقة حسب الرؤية الأمريكية من مصادر تهديد محتملة تتمثل في الأصولية الإسلامية والإرهاب المسلح والصراعات المذهبية والعرقية المتفجرة وحالة التخلف والاستبداد والفقر التي تدفع الى موجات متلاحقة من الهجرة الى أوروبا، وهذا التخلف الذي تسيطر على إدارته الولايات المتحدة الأمريكية يستخدم كآلية تدخل لتحقيق أهداف أمريكية في المنطقة، كإعادة ترتيب الأوضاع والتفتيش على أسلحة الدمار الشامل أو التدخل بذريعة منع حركات العنف والتطرف^١.

وكانت في سبيل تعزيز الهيمنة الأمريكية الولايات المتحدة قد لجأت الى الإقامة بنفسها عسكرياً في منطقة الخليج العربي بمناسبة حرب الخليج الثانية واستمرت في تعزيز هذا الوجود العسكري في مناطق استراتيجية من العالم. فقد كان من أهم أهداف الحملة العسكرية على أفغانستان الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى وبذلك تُحكّم الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على مناطق إنتاج النفط الرئيسية للحيلولة دون وقوعها في يد خصم، ولضبط تفاعلات هذه السلعة الاستراتيجية في السوق العالمي. وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد حرمت البلدان العربية من إمكانية استخدام سلاح النفط كورقة تفاوض في العلاقات العربية- الأمريكية^٢.

وقد اتسم التدخل الأمريكي في المنطقة العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بتجاهل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبرضوخ مجلس الأمن الواضح والصريح للإدارة الأمريكية وبتهميش القوى الكبرى. وبلغت سياسة الانفراد بالقرار درجة عالية وبالغة الخطورة في عصر الرئيس الأمريكي الحالي (جورج دبليو بوش)، خصوصاً بعد أن انسحبت الولايات المتحدة من اتفاقيتي كيوتو للصواريخ الباليستية ومعارضتها قيام قوة عسكرية

(١) مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٣)، يوليو ٢٠٠٣،

ص ٦٩.

(٢) أحمد برقأوي وسمير حسن وآخرون، مرجع سابق ص ٣١.

أوروبية خارج نطاق الناتو، وكانت الولايات المتحدة في ذلك مأخوذة بقوتها العسكرية لتفرض على العالم بما فيه الدول العربية أن النظام الدولي الجديد هو نظام هيمنة القطب الأمريكي الواحد^١.

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في تنفيذ استراتيجيات وسياسات تعزيز هيمنتها على حساب الأمن القومي العربي من ذلك:

١. التهديد بنقل الحرب من أفغانستان الى دول عربية تشمل العراق، والصومال، واليمن والسودان.
٢. وضع منظمات الكفاح المسلح العربية مثل حركات حماس وحزب الله في قائمة المنظمات الإرهابية.
٣. استمرار العمل بسياسات ربط المنطقة برباط التبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية مستخدمة وسائل المعونات الاقتصادية والأمريكية وتدخلات المنظمات الاقتصادية الدولية والتبعية العسكرية بفعل مشتريات الأسلحة وما أعطته لنفسها من حق التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول العربية وتوظيف الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها.
٤. خلق قناعة عربية باستحالة هزيمة اسرائيل عسكرياً والسعي لقبولها في المنطقة العربية عن طريق مشروعات الربط الإقليمي وتحقيق نوع من التسوية تتفق مع الوجة الإسرائيلية.
٥. اتباع استراتيجية التفكيك بتفعيل الصراعات الداخلية في البلدان العربية كالحالة اللبنانية ومشكلات الأقليات في العراق، والجزائر، والسودان، وضرب مشروعات التجمع العربي الأمنية والاقتصادية.
٦. اتباع استراتيجيات العزل والاحتواء والتأديب ضد بعض الأقطار العربية باستخدام أساليب تجعل الأقطار العربية تنفر من هذه البلدان مثل العراق، وليبيا^٢.

(١) Antony ، Arend،The Failure of Charter Framewark،International Law and Rouge State

P ٧٣٥-٧٥٣. ،Clark

(٢) محمد عبد السلام ، ضبط التسلح في مرحلة ما بعد حرب العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٥٣)، يوليو، ٢٠٠٣،

ص١٠٩.

٧. محاولة تدوير النظام العربي في نظم بديلة ليست العربية من مقوماتها كالمشروعات الإقليمية (الشرق أوسطية والتجمعات الإفريقية، وتجمع دول المحيط الهندي).

٨. إفقاد النظام العربي كل الأوراق التي يستطيع الضغط بها، خصوصاً النفط والعوائد المالية بتحويل النفط الى سلعة مستهلكة يتحكم في إنتاجها وأسعارها سوق عالمي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن وجودها في مناطق الإنتاج، ومن خلال إستنزاف المال العام في سباقات التسلح ثم تدمير هذه الأسلحة في حروب خاسرة؛ فمثلاً تجاوزت الخسائر المادية في حرب الخليج الأولى ٥٠٠ مليار دولار بينما قدرت خسائر حرب الخليج الثانية حوالي ٤٠٠ مليار دولار^١.

٩. تعريض أمن المياه العربية للخطر عن طريق إثارة التوترات في العلاقات بين الدول العربية ودول منابع الأنهار الكبرى خارج الوطن العربي؛ كتحرريك تركيا ضد سوريا والعراق، وتحرريك أثيوبيا ضد السودان ومصر.

١٠. تفعيل آلية التجزئة في المنطقة العربية بإثارة الصراعات العربية- العربية وخلق الفئاعة أن الدول القطرية هي نهاية المطاف، وإثارة النزاعات العرقية وتمويلها وخلق ادراك لدى بعض النظم السياسية العربية أن الخطر على أمنها يأتي من دول عربية اخرى وليس إسرائيل^٢.

١١. تحطيم الجدار الشرقي للأمة العربية وإضعاف جنوبها ومحاصرته (ضرب العراق واحتلاله وفرض الحصار على ليبيا و السودان) ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للوجود عسكرياً في مناطق مهمة من العالم العربي مثل الصومال (منطقة القرن الإفريقي)، والعراق (لإحكام محاصرة إيران والإقامة عسكرياً في منطقة النفط الخليجي)، واليمن (مدخل البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية).

لقد هدفت هذه السياسات والاستراتيجيات التي سلكتها الولايات المتحدة الأمريكية الى تعزيز هيمنتها على الإقليم العربي لحسم المنافسة على هذا الإقليم لصالحها وقد كانت أحداث

(١) أحمد بركاوي وسمير حسن وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) محمد السخاوي، محاصرة أمن مصر القومي، جريدة الشعب، ٢٣/٩/٢٠٠٦.

الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م مناسبة كي تُحكّم بسببها الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الإقليم بشكل منفرد، واحتكار تفاعلاته الإقليمية والدولية واستيعاب إدراك صانع القرار في البلدان العربية لخدمة هذه السياسات الأمريكية^١.

(١) نواف الزرو، حينما يذبح الأمن القومي العربي، آراء ومقالات، جريدة الدستور، العدد (١٤٥٨٧)، ٢٧/شباط ٢٠٠٨.

المطلب الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق^١:

بدأت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية نحو المنطقة العربية عقب إنتهاء عملياتها العسكرية في أفغانستان مباشرة وكما كان متوقفاً فقد بدأ التهديد الأمريكي بضرب العراق وتغيير النظام العراقي، وبالرغم من قبول النظام العراقي بعودة المفتشين الدوليين استجابة للرغبة العربية والدولية إلا أنه يبدو أن الإدارة الأمريكية التي أصيبت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بما يمكن أن نسميه (بخطرسة القوة) ماضية في تنفيذ مخططاتها العدوانية ضد العراق سواء عاد المفتشون أم لا، إذ إنَّ القضية ليست قضية أسلحة دمار شامل ولا حتى تغيير النظام العراقي بل هناك أهداف أخرى تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها ضد العراق، ويمكن القول إنَّ هناك ثلاثة أهداف رئيسية أمريكية تقف وراء ضرب العراق:

- ١) السيطرة على منابع البترول العراقي خاصة في ضوء تقرير الدراسات والاستخبارات الأمريكية التي ترى أن العراق يملك أكبر احتياطي بترول في العالم ويبلغ (١٢٥) مليار برميل ويمكنه في الوقت الحالي انتاج (٥) ملايين برميل في اليوم الواحد.
- ٢) السعي الأمريكي لتأديب وردع دول المنطقة والسيطرة عليها وفرض نفوذها لمنع كل دولة تفكر في الوقوف في وجه الأطماع الأمريكية والتمكن من إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط تدريجياً.
- ٣) إطلاق يد إسرائيل وتوفير الحماية والرعاية لها بين دول الشرق الأوسط، وتمكينها من تنفيذ مخططاتها بالسيطرة والتفوق العسكري والأمني للتخلص من أية جهات عربية تمثل قوة ردة.

يعدُّ سقوط بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣م تاريخ البدء الفعلي للاحتلال الأمريكي للعراق ومنذ هذه اللحظة سقطت الأمة العربية في آخر مراحل الانحطاط والانكسار فقد وجدت معظم الدول العربية نفسها مرتعاً للقواعد الأمريكية ومحاطة من عدوين قاسيين (أمريكا وإسرائيل).

(١) زايد جابر، الأمن القومي العربي وتحديات ما بعد ١١ من سبتمبر، موقع وكالة الأنباء اليمنية(سبأ).

و لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية ومن يقف وراءها أن تُبرّر هذا الاحتلال، فقد سقطت كل الحجج التي قدمتها كمقولة نزع أسلحة الدمار الشامل لأن لجان التفيتش لم تستطع إثبات وجود هذه الأسلحة، عدا على أنه لا يجوز وفقاً لأحكام القانون الدولي نزع أسلحة العراق بالقوة، وسحبت الولايات المتحدة الأمريكية مقولة أن هدف الحرب هو تغيير النظام العراقي والتي أسندتها الى حجة أن سيادة الدول غير مطلقة، وقد خالفت هنا مقاصد الأمم المتحدة التي تركز على مبدأ المساواة بين جميع أعضائها ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما ثبت فشل مقولة أن هذه الحرب هي حرب (حرية العراق) لأنه لا الشعب العراقي رضي بالأمريكيين بدليل مظاهرات الاحتجاج التي عمّت المناطق العراقية تنديداً بالوجود الأمريكي، ولا الأمريكيين يقيمون أية حرية لشعب العراق بدليل المجازر الوحشية التي يرتكبونها بحق هذا الشعب وقمع مظاهراته ببطش وشدّه، كما لم يستطع الأمريكيون إقناع العالم بكل التبريرات التي قدموها، فقد ظهرت الصورة الحقيقية لهذا العدوان أمام أعين الجميع وعَلّت الأصوات المُنذرة والمُدينّة له، فرفض أعضاء مجلس الأمن منطلق الحرب وسياستها كما أدانها الأتحاد الأوروبي، وحرّم هذه الحرب قداسة البابا وكتب حول عدم مشروعيتها رجال القانون والسياسيون والفلاسفة والمفكرون، واحتجّت عليها شعوب العالم في مظاهرات تَنديد عالمية أظهرت تضامناً دولياً هو الأول من نوعه في تاريخ البشر.

وبهذا يكون ضرب العراق وعزله قد أخرجهُ من معادلة القوة في الصراع العربي- الإسرائيلي، كما أن الأمن القومي العربي أصبح أمام تحدٍّ كبير وخطير ليس فقط للآثار التي ترتبت على الاعتداء على العراق، التي تهدد بإمكانية تقسيمه وتشرذمه والسيطرة الأمريكية على نفطه، وما يحمله ذلك من إضعاف واستنزاف لمقومات الأمن القومي العربي وإنما هناك مخاطر أخرى تسعى إليها أمريكا تتلخص في جعل الدول العربية مهددة ومرشحة لتكرار ما حدث للعراق.

ويتضح ذلك إذا رأينا كيف أن الولايات المتحدة بعد أن نجحت في تنفيذ استراتيجيتها الجديدة في العراق^١، بدأت وفور إنتهاء عملياتها بتوجيه الاتهامات والتهديدات الى دولة عربية

(١) زايد جابر، مرجع سابق.

ثانية هي سوريا، وكانت قد استبقت هذا التهديد بتلويح الكونغرس بإقرار محاسبة سوريا، فما إنتهت الحرب على العراق حتى انطلقت التهديدات، ففي أيار ٢٠٠٣م صرح وزير الخارجية (كولن باول) لشبكة إن بي سي: أن الرسالة الصريحة التي أبلغها للرئيس الأسد هي أن (بعض السياسات التي كنتم تنتهجونها في الماضي لن تؤدي بكم الى شيء في المستقبل، فدمع النشاطات الإرهابية ووجود منظمات في دمشق تواصل العمل لشن عمليات الإرهاب بشكل يجعل تقدم عملية السلام أمراً صعباً ينبغي أن تتوقف، وأبلغه بضرورة إغلاق مكاتب هذه المنظمات، فقد قال إنه سيغلق هذه المكاتب وأشار إلى أنه سيحد من نشاطها. وقد عرضنا عليه مقترحات أخرى غير أن المهم هو ليس ما يُعلنه أو ما قاله لي أو ما يفعله، ولذا فإن ما سنتطلع إليه هو أدائه وتصرفاته في الأيام والأسابيع والشهور القادمة وهو يعلم ذلك).

كما أن الرئيس بوش نفسه في خطابه الشهير الذي ألقاه في ٢٤/٦/٢٠٠٦ م حول الشرق الأوسط وجه تحذيراً واضحاً للأنظمة العربية التي تُعدّ مناوئة للسياسة الأمريكية وخصص من بينها سوريا وقال: (الدول إما أن تكون معنا أو علينا في الحرب على الإرهاب، كل زعيم ملتزم فعلياً بالسلام سيُنهي التحريض على العنف، ويجب على سوريا أن تأخذ جانب الحق في الحرب على الإرهاب بالقيام بإغلاق معسكرات الإرهابيين وطرد المنظمات الإرهابية).

المطلب الثالث : تمكين المشروع الإسرائيلي^١ :

لقد شككت إسرائيل منذ نشأتها في المنطقة العربية تهديداً مباشراً ومتواصلاً ولا يزال أشد الأخطار الخارجية وأثرسها على الأمن القومي العربي، كما أنه غير محدود أو محصور باحتلال بعض الأراضي العربية أو الاعتداء عليها بل يمتد الى جميع الدول العربية المساندة للقضية الفلسطينية. وقد قدم الهجوم الجوي الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران ١٩٨١م دليلاً على استفحال هذا الخطر الأمني الذي يمتد عبر مئات الكيلومترات في الكتلة الجغرافية العربية، ويخترق الحواجز الدفاعية العربية مهما كانت مسمياتها في الجو والبر، وبالرغم أن العرب قد ألغوا خيار المواجهة المسلحة مع إسرائيل، وأعلنوا تمسكهم بالسلام كخيار إستراتيجي وحيد لحل الصراع العربي - الإسرائيلي إلا أن ذلك لم يؤدِّ الى حل، وظل الخطر الإسرائيلي قائماً، والأمن القومي العربي مهدداً وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية وما أعقبها من تداعيات لتفاقم هذا الخطر على الأمن العربي أكثر من أي وقت مضى فبالرغم من إعلان العرب تمسكهم بعملية السلام وتبنيهم لمبادرة الأمير عبد الله لحل الصراع العربي - الإسرائيلي في مؤتمر القمة العربية في بيروت في ٢٨ مارس ٢٠٠٢م، إلا أن الرد الإسرائيلي على هذه المبادرة جاء سريعاً ومؤلماً؛ إذ قامت إسرائيل في اليوم التالي مباشرة باعادة احتلال الضفة الغربية وحصار الرئيس عرفات وارتكاب مجازر بشعة بحق الشعب الفلسطيني. واستغلت إسرائيل تداعيات الحادي عشر من سبتمبر وركبت موجة الحرب المعلنة من الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب معتبرة أن ما تقوم به من حرب ضد المقاومة الفلسطينية يندرج في إطار مكافحة الإرهاب، ونجحت الجهود المتفانية للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضافرت مع تحركات اليمين المسيحي المتصهين بخلق رأي عام أمريكي يقول إن إسرائيل في معركتها ضد الفلسطينيين إنما تتصدى للإرهاب نفسه الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان^٢.

(١) أحمد برقايوي وسمير حسن وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) زايد جابر، مرجع سابق.

ولاشك أن هذه التطورات السلبية قد خلقت تحديات كبيرة أكثر من أي وقت مضى على القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي بشكل عام، فقد كانت السلطة الفلسطينية والدول العربية عموماً تنتظر الى التدخل الأمريكي لإنجاح مسيرة السلام والضغط على حكومة شارون بالرغم من الانحياز الأمريكي الواضح منذ زمن الى جانب إسرائيل، ولكن بعد أحداث ١١ من سبتمبر فشلت المراهنة تماماً، ولم يعد بإمكان السلطة الفلسطينية التفاوض والمقاومة معاً في آن واحد؛ إذ إنّ الإدارة الأمريكية أصبحت مقتنعة بأن أعمال المقاومة الوطنية الفلسطينية هي أعمال إرهابية، ولهذا تُعدُّ حرب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني مشاركة منها في الحرب المعلنة ضد الإرهاب^١، كما أن الدول العربية وخاصة التي لها علاقات حسنة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتقد أن بالإمكان التأثير على موقف الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة دور إيجابي في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، لم بعد بإمكانها أن تفعل شيئاً في هذا الاتجاه بعد أن انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها في مرحلة الانحياز السافر لإسرائيل الى دور الشريك الكامل؛ إذ تجاوزت هذه الشراكة الأمريكية التخطيط الى الحماية المعنوية الى الدعم المالي والضغط على بعض الدول العربية لتمارس بدورها الضغط على الطرف الفلسطيني.

وفي ظل هذه الهجمة الصهيونية الشرسة والعجز العربي الكامل أمامها يزيد التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي ضراوة أكثر من أي وقت مضى خصوصاً في ظل التغيرات الهائلة التي طرأت على المجتمع الدولي بأسره عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي استغلتها إسرائيل أسوأ استغلال ضد المنطقة العربية بأسرها؛ إذ نجح الكيان الصهيوني ليس فقط في الربط بين المقاومة المشروعة والإرهاب في ذهن العالم العربي، الذي أعطاه غطاءً دولياً لممارسة جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، وإنما عزز مساعيه لإعادة الدور المنوط به في المنطقة العربية بإعادة صياغة الخارطة السياسية في الشرق الأوسط أيضاً، إذ استغل هذه الأحداث للتحريض على الدول العربية، بما فيها تلك الدول التي ترتبط بعلاقات وثيقة ومصالح استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل مصر ساعياً الى نسف علاقات الولايات المتحدة بهذه الدول وإقناعها بأنه الحليف الوحيد في الشرق الأوسط والضامن

(١) ماهر الطاهر، حلقة نقاشية حول (مستقبل الانتفاضة)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٠)، يونيو، ٢٠٠٢، ص ٨٥-٨٦.

الحقيقي لمصالحها، وأبدى الكيان الصهيوني استعدادة للتعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب وتقديم كل عون لها ضد العراق، وهو بذلك يؤكد طبيعة وجوده ومهمته في المنطقة، والذي لم يكن سوى حلقة من سلسلة أطماع الدول الغربية في المنطقة العربية.

ومن جانب آخر يؤكد الحقيقة الثانية عبر أكثر من نصف قرن من أن الأمة العربية كانت ولا تزال تخوض صراعاً مصيرياً ضد هذا الكيان المغتصب، الذي يمثل أكبر خطر واجه الأمة العربية عبر تاريخها الطويل، وعليه فإن الصراع المستمر أياً كان منهج معالجته وكيفية مواجهته يرتبط ارتباطاً وثيقاً مباشراً بقضية الأمن القومي العربي، كما أن السياسات والممارسات الإسرائيلية الراهنة والتحالف الأمريكي معها، الذي تَعَزَّرَ أكثر من أي وقت مضى بفعل تداعيات الحادي عشر من سبتمبر مثل تهديداً مباشراً للأمن الأقطار العربية وهو ما يجعل حجم التعامل شكله مع هذا الصراع يطرح تأثيراته المباشرة على قضية الأمن القومي العربي^١.

آليات لمواجهة تحديات الأمن القومي العربي

يبدو المشهد السياسي العربي في إطار الدراسة السابقة مصدراً لإنزعاج شديد وخشية حقيقية سواء على مستقبل الدولة القطرية أو النظام العربي، فالنظام العربي يواجه أزمة حقيقية في ظل المتغيرات الدولية وفي ظل تراجع التيار القومي العربي والتأكيد على دور القطرية، فلم تُحقق القطرية الأمن القومي العربي ولا حتى الأمن للدولة القطرية نفسها بل أن بعض الدول القطرية الصغيرة وجدت في التحالف مع القوى العربية وسيلة من أجل حماية نفسها، ولكن هذا التحالف أدى إلى حالة الإبتزاز للدوله نفسها فأصبحت تكاليف القطرية والتحالف مع القوى الكبرى مكلفاً اقتصادياً وسياسياً وحتى استراتيجياً للدولة القطرية^٢.

(١) محمد عبد السلام ، ضبط التسلح في مرحلة ما بعد حرب العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص ١٠٩.

(٢) يوسف، كعوش، الأمن القومي العربي، تحديده، تعريفه، مصادره، تهديداته، استراتيجيته حمايته، جمعية عمال المطابع التعاونية، بيروت، ص ١٢٢.

أدى عقد الاتفاقات الأمنية الثنائية الى توتر ونزاع بين الدول العربية، والى زيادة الإنفاق العسكري مما انعكس سلباً على واقع الأمن القومي العربي وعدم استقراره.

وأصبح النظام العربي عاجزاً عن تفعيل مؤسساته القائمة ناهيك عن إضافة المزيد منها، فالوحدة العربية أصبحت هدفاً مثالياً لا يجرؤ حتى المؤمنون به على القول أنه ممكن التحقيق في الظروف الراهنة، وأصاب البدائل التي كان النظام العربي قد طورها لمواجهة عجز مؤسساته الرسمية العجز والجمود؛ فالقمة العربية لا تتعقد بالرغم من إلحاح الاحتياج اليها والتجمعات الفرعية باقية على صفحات الاتفاقيات التي نصت عليها فحسب أو قائمة على أحسن الفروض وإن يكن بإنجاز محدود لا يتناسب مع السنوات التي انقضت على تكوينها، ويبدو أنه غير قادر على تقديم بديل غير رسمي لتفعيل النظام العربي، والصراعات العربية-العربية عامة والحدودية منها خاصة، باقية دون حلول منذ عقود من الزمان وهي تمارسُ على هذا النحو تأثيراً بالغ السلبية على موارد النظام العربي وتماسكه إذ أطاحت هذه الصراعات بمفهوم الأمن القومي العربي^١.

وأصبح الأمن القومي العربي ورقة بيد القوى المتصارعة من أجل الهيمنة على الأمن العربي نفسه تحقيقاً لأطماعها المختلفة؛ فالولايات المتحدة تسعى جاهدة لاستغلال هذه الورقة إما لضرب قوى أخرى أو ضرب العرب بعضهم ببعض، وحتى إسرائيل لا تتوانى هي أيضاً كلما أوتحت لها الفرصة للاستفادة من الضعف العربي تحت مسميات أمن المنطقة ومنطقة الشرق الأوسط الجديد أو السلام ومحاربة التطرف. أما إيران فهي تحاول استغلال هذا الضعف من أجل تمرير مشروعها النووي والعقائدي الى المنطقة، لقد تفاقمت تحديات الأمة وعظمت معها أهمية وجود منظومة متكاملة للأمن القومي العربي قابلة للتطبيق وليس حبراً على ورق تدفع الخطر عن الأمة وتحميها من التفتت والضياع، ولا ينفع تشخيص واقعنا من دون علاج؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تتخبط في المنطقة، خصوصاً بعد احتلالها للعراق خدمة لمصالحها، وإسرائيل تتعالى وتُضيع الوقت وتثير الفتنة حفاظاً على بقائها واستقرارها، وإيران تُشكل خطراً كامناً قابلاً للانفصاض في أية لحظة، والعراق مُدمرٌ وغارقٌ في مستنقع

(١) محمد أحمد جميعان، خطينة الأمن القومي العربي بين الأمس واليوم، موقع البوابة اليمنية للإنترنت.

الإرهاب والدم، والصراع في لبنان نموذج مصغر للصراع الذي سوف يجري في المنطقة مستقبلاً إذا لم تتم مواجهة التحديات، إضافة إلى ما هو أخطر من ذلك كله ويشكل قنابل موقوته تتمثل في الفقر، والبطالة، والتطرف، والإستبداد، والحرمان، والجوع ولن يبق تأثيره في دولة بعينها بل سيمتد إلى الجميع.

الفصل الخامس: الليات لمواجهة تحديات الامن القومي العربي

المبحث الأول: المشكلات الراهنة للأمن القومي العربي:

يلاحظ أن هناك أسباباً أدت الى هذا الضعف في الأمن القومي العربي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١. ضعف النظام العربي برمته؛ فالأمن القومي العربي والنظام العربي وجهان لعملة واحدة، وعندما ركز ميثاق جامعة الدول العربية منذ البداية على أن الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة وصيانة استقلالها وسيادتها بدلاً من أن يسير بالأمة العربية الى الوحدة وبذل الجهد في سبيل تحقيق ذلك، فقد زرع بذرة التباعد لتتجدر وتتمو حتى صار العرب الى هذا الوضع الرديء الذي وصلوا اليه، فالمتبع للقرارات والمعاهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها وتصديقها في إطار الجامعة يرى أنها جاءت ضعيفة أو مشلولة بسبب ما أعطاه الميثاق للدولة القطرية من حق تعطيل أي قرار تحت ذريعة السيادة.

٢. التجزئة التي فرضها الاستعمار أساساً واستساغتها القيادات العربية لدرجة تشجيعها وتغذيتها بشتى أنواع القوانين والممارسات، مما حوّل الأمن القومي العربي الى مجرد شعار لفظي، وأعطى الأولوية للأمن الوطني الخاص بكل دولة عربية على حدة بمفهومه الضيق ووسائل المتواضعة وأجهزته، كل ذلك من دون أي تنسيق جماعي أو أية استراتيجية قومية.

٣. غياب التنمية الشاملة المستدامة والمتوازنة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية والعسكرية على المستوى القطري، وغير المنسقة تكاملياً بين الاقطار العربية، إذ يلاحظ ضيق مساحة المشروعات المشتركة وضآلة حجمها وعدم وجود التخطيط الهادف والسعي الجدي لتصحيح هذا الوضع، والإخلال بدلاً من الالتزام بالتعهدات العربية-العربية وما يستتبعه كل ذلك من تخلف وانتشار البطالة وتهميش شرائح واسعة من المجتمع، واتكال على الدول الصناعية المتقدمة بحيث يغدو المجتمع العربي مرتهاً للخارج مما يزيد في هشاشة الأمن القومي العربي.

٤. الخلافات العربية- العربية وفشل التوصل الى حلول بخصوص المشكلات الحدودية التي زاد بعضها استحكاما، والاختلافات في أنظمة الحكم القطرية التي زادت تنافراً على تشابهها، وعدم إيجاد القاعدة الثابتة للعمل المشترك بين البلاد العربية وانفصام الشخصية العربية بين الإحساس بالرابطة القومية والانجرار وراء الرابطة القطرية^١.

٥. فقدان الثقة بين القيادات العربية والتزام على الزعامة والخشية على الحدود بين الدول العربية، مما حملها الى اللجوء الى المظلة الأمنية الأجنبية بدلاً من التفاهم القومي وصياغة مظلة أمنية عربية.

٦. تكلس أنظمة الحكم والأطر القانونية لتناوب السلطة والتشبث بالكراسي واتساع التناقض والهوة بين ممارسات الحكومات العربية وطموحات الشعوب العربية، وإقصاء إن لم يكن إنهاء هيئات المجتمع المدني أو احتواؤها تحت أجنحة السلطة مما يفتح الطريق أمام تولد العنف والقمع.

٧. معظم صفقات الأسلحة وتسليح الدول العربية لا تخدم أهدافاً استراتيجية عربية وإنما تُسخرُ جزءاً منها للنزاع العربي- العربي بين الدول العربية نفسها.

٨. واعتبارات أخرى دولية تدخل في سياق الأطماع الخارجية ومصالح القوى الكبرى وحرصها على تأمين التزود بالمواد الخام ولا سيما النفط، وعلى شق الصف العربي وعدم ندماجه أو تضامنه الذي ترى فيه خطراً على مصالحها فتعمل على تصديع الأمن القومي العربي، ولم تكن إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين الا تطبيقاً لنظرية فرق تسد وهذا ما دلت عليه وثيقة السير هنري كامبل بنرمان (رئيس وزراء بريطانيا بين ١٩٠٥ و١٩٠٨)؛ إذ جاء فيها: "يشكل البحر الأبيض المتوسط شرياناً حيوياً للمصالح الاستعمارية ومن يسيطر على شواطئه خصوصاً الجنوبية والشرقية يسيطر على العالم، إن الخطر الأكبر يكمن في الشعب

(١) مرجع سابق، ملف موضوع (الأمن القومي العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ١٦٠).

الموجود على شواطئه نظراً لما يتوافر فيه من مقومات الترابط" وأوصى التقرير بفصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي بإقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر الرابط بين الجزئين (فلسطين) بحيث يشكل هذا الجسر قوةً صديقةً للاستعمار وعدوةً لسكان المنطقة، وكان نتيجة ذلك ظهور وعد بلفور عام ١٩١٧ موقرار التقسيم ١٩٤٧ م.

المبحث الثاني: كيفية تحقيق الأمن القومي العربي:

المطلب الاول: القواعد الرئيسية لتحقيق الأمن القومي العربي

لا يمكن تحقيق الأمن القومي العربي من دون منظومة متكاملة تحقق ثلاث قواعد رئيسية^١ هي:

• القاعدة الأولى: الشمولية في مفهوم الأمن القومي العربي لا تقتصر على مفهوم الأمن بمعناه الضيق وإنما تشمل مقومات الأمن الاقتصادي من التكاملية الى الأكتفاء ومن الأمن الغذائي الى المائي والطاقة والميزان التجاري، الى الأمن الاجتماعي بما يعني من تكامل وتضامن وعدالة نسبية في توزيع الثروات، الى الأمن العسكري الذي يجب أن يمتاز بالحيوية والفاعلية، وليس عملية تخزين للأسلحة واستعراض للمناسبات لتصل في المحصلة النهائية الى تحقيق مقومات الأمن السياسي في توحيد المواقف وتكثيف الجهود لدفع الخطر القادم أو المحتمل.

• القاعدة الثانية: تحقيق الإجماع إن أمكن أو الغالبية إن تعذر ذلك لأن التحالفات الصغيرة أو تعدد التحالفات في نطاق الأمن القومي العربي يُضعف الغاية منه، ولا يمكن أن يتحقق الأمن القومي العربي الفاعل من دون أن تلتقي المواقف وتتوافق الأنظمة العربية وتضع أمن العرب القومي فوق كل اعتبار.

• القاعدة الثالثة: تحديد المخاطر والتحديات وأولوياتها التي تشكل خطراً محدقاً بالأمة ورسم الخطط الإستراتيجية والتكتيكية لمواجهتها أو معالجتها في ضوء ذلك، لأن مواجهة الأخطار والتحديات بشكل عشوائي لن يُنجزَ الهدف ولن يُحققَ النجاح المطلوب، وسيلحق الضرر في المحصلة النهائية بالأمن القومي العربي برمته، مما يعني طمس الهوية القومية وتشويه الهوية الدينية وتدمير الثقافة والتاريخ، ولن يقفَ عند ذلك وإنما يتعداهُ الى النظام ذاته والأمن القطري لكل دُوَّلة.

(١) محمد أحمد جميعان، خطبة الأمن القومي العربي بين الأمس واليوم، العدد ١٢٦ مجلة الأهواز اليمنية.

إن الأمن القومي العربي ضروري بل حتمي من أجل حاضر ومستقبل العرب، فهناك تحديات خطيرة يواجهها العرب أكثر من أي وقت مضى بسبب هيمنة القطب الواحد ومدى تأثيراته السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م التي دفعت هذا القطب لفرض آرائه وأفكاره على العالم العربي، وها هو غزا العراق ونهب ثرواته، وهذا بذاته يُعدُّ تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي برمته، ولو وقفت كل الحكومات العربية وأعلنت عدم موافقتها على ضرب العراق لمَّا تجرأت أمريكا وبريطانيا على ضربه أو التهديد بذلك^١.

(١) ياسين سويد، كيف يتحقق الأمن القومي، مجلة الوحدة العربية، العدد ٨٨، ١٩٩٢، ص ٤١.

المطلب الثاني: مقومات تحقيق الأمن القومي العربي:

مقومات الأمن القومي العربي تشمل القطاعات كافة، السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والعسكرية وإن بناء الأمن القومي العربي يحتم تنمية جميع هذه القطاعات بما يُعزز القدرات القطرية والقومية في آن واحد بحيث يكون الجزء لكل والكل للجزء، فالنهوض بالأمن القومي العربي بالرغم من صعوبته حالياً ممكن التحقيق إذا توافرت له عوامل^١ منها:

- أ- إيمان أبناء الأمة العربية بأن الحدود الخارجية للوطن العربي هي في مجملها ظاهرة طبيعية يمكن أن توظف لخدمة الأمن القومي العربي، لأنها في الأصل حدود تستند الى ظواهر تضاريسية ومناخية طبيعية، وأن الدول الاستعمارية التي سيطرت على الوطن العربي كانت تدرك حصانة الحدود الخارجية للوطن العربي، مما حدا بها الى تقسيمه الى اثنتين وعشرين دولة وخلقت له مشكلات حدودية في مناطق مختاره، إضافة الى خلق كيان غريب في قلبه هو الكيان الصهيوني في فلسطين.
- ب- التجمع والتكتل على غرار دول أوروبا الغربية أو الإبقاء على حالة الانقسام والتجزؤ على غرار دول أوروبا الشرقية؛ فالتجمع كان دائماً يمثل درجة كبرى من التنسيق المشترك بالتعاون الاقتصادي والعسكري وميثاق الدفاع المشترك في مرحلة ما لمواجهة الأخطار المُحدّقة فكيف وقد بلغت درجة الأخطار مرحلة متقدمة بعدما سقطت دولة عربية عضو في الجامعة العربية تحت الاحتلال الأمريكي، مما ينذر بخطورة استمرار الانقسام العربي.
- ج- استغلال البعد السكاني كعامل قوة لتحقيق الامن القومي العربي بازالة الفوارق الاجتماعية فيما بينه.
- د- استغلال القوة الاقتصادية واستثمارها بطريقة تجعل من الوطن العربي أمة مكتفية ذاتياً بما تمتلكه من موارد متنوعة وإنشاء الاستثمارات العربية في داخل الوطن العربي بدل إنفاقها في دول العالم الأخرى.

(١) سليمان أبو سويلم، الأمن القومي بين الدراسة والتحليل، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية،

لقد أصبحت الأمة العربية واعية لكل ما يُقدّم لها ولا يمكن اقناعها بأية مشروعات بديلة عن الأمن القومي العربي الشامل، الذي لا يتحقق إلا بالوحدة السياسية للأمة، فمهوم الأمن القومي العربي الذي يتبناه النظام العربي حالياً ليس إلا أمناً إقليمياً خالياً من روح القومية بدليل سعيه لحماية الكيانات القطرية والأنظمة العربية الحاكمة على حساب كل ما هو قومي^١.

على النظام العربي إذا أراد إصلاح جوانب الخلل في بنيته أن يعيد النظر في مكونات القوة للأمة كافة سواء الجغرافية، أو السياسية، أو العسكرية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية والتكنولوجية حتى يكون قادراً على وضع الاستراتيجيات المناسبة لتطوير هذه القوى تحقيقاً للأمن القومي الذي يحمي وجود الأمة وقيمها ومصالحها.

وتعدّ المتطلبات^٢ التالية عوامل تُسهم في تحقيق الأمن القومي العربي الشامل:

١. تحديد المطلب القومي للأمة، الذي يجب أن يعمل كل عربي على تحقيقه، وهو (بقاء الأمة بأمن ورفاه وكرامة).
٢. السعي لتحقيق وحدة سياسية بأي شكل من أشكالها، كقاعدة أساسية لتحقيق الأمن القومي الشامل.
٣. ضرورة البدء بالمعالجة العربية والمباشرة بصورة فورية في إعداد مناهج عمل عربي مشترك لوضع أولويات للقضايا العربية ابتداءً من تحديد الهدف القومي وما يؤدي إليه من أهداف مرحلية، حيث تشكل هذه الأهداف المرحلية في مجموعها وسائل وصول إلى الهدف الكبير مع استمرار التشاور والحوار دعماً للثقة التي يجب أن تقوم بين جميع الدول العربية، ويمكن توكيل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دور حل الخلافات العربية وتشكيل محكمة عدل دولية عربية، وإعداد ميثاق شرف بين الدول العربية ضمناً لتنسيق الصف العربي وسعيًا نحو تنظيم استراتيجية قومية شاملة.
٤. إعادة النظر في ميثاق وهيكل مؤسسات النظام العربي وزيادة سلطتها، وعلى رأسها الجامعة العربية والوكالات التابعة لها ابتداءً من تعديل ميثاق الجامعة العربية بما يتلاءم مع

(١) عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه، القاهرة، الدار القومية، ١٩٧٧، ص ٥٥.

(٢) أحمد أبو مطر، مستقبل الوطن الموصوف بالعربي، موقع منتديات زيدل السياسي.

الأوضاع العربية الراهنة، والمتغيرات الدولية المعاصرة، والبدء بصياغة مذهب عسكري عربي موحد يراعى فيه الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والبشرية والعسكرية للأقطار العربية، ويكون هذا المذهب مرجعاً أعلى في تخطيط وترسيم وتنفيذ السياسة الدفاعية القومية الموحدة للدول الأعضاء في الجامعة العربية كافة، بحيث يُحدّد في هذه السياسة الدفاعية الاستراتيجية دور كل دولة عربية أو جبهة عربية في الاستراتيجية العسكرية القومية العربية، ويمكن هنا إنشاء أكاديمية عسكرية عليا تتبع الجامعة العربية وتقوم بمثل هذا الدور^١.

كما يمكن تفعيل دور الجامعة العربية بمايلي^٢:

- أ- وضع نص واضح ومحدد في ميثاق الجامعة يدعو الى تحقيق الوحدة القومية الشاملة، وتعديل اسم جامعة الدول العربية ليصبح (الجامعة العربية) تعبيراً عن النوايا الصادقة نحو وحدة الأمة.
- ب- وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن القومي العربي، والاتفاق على التحديات التي تواجه الأمة وأولوياتها.
- ج- اعتماد قاعدة الأغلبية بدلاً من الإجماع في اتخاذ القرارات.
- د- فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي لا تلتزم بقرارات مجلس الجامعة.
- هـ - إلزام الدول الأعضاء بتقديم المساعدة المباشرة لأية دولة عضو تتعرض للعدوان الخارجي.
- و- وضع أسس ومعايير لانتخاب الأمين العام للجامعة العربية، وإعطائه صلاحيات أكبر للتحرك السياسي على المستويين العربي والدولي.
- ز- تخصيص منطقة خاضعة لسلطة الجامعة العربية تتوافر فيها المقرات الرئيسية ومؤسسات العمل العربي المشترك، تتمتع بحصانة وامتيازات دبلوماسية.
- ح- إعطاء الأمانة العامة للجامعة صلاحيات أكبر لتمثيل الدول العربية في المؤتمرات والمحافل الدولية.

(١) احمد عبد الرحيم الخلايلة، آفاق استراتيجية (٣)، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ايلول ٢٠٠١، ص ٣٣.

(٢) الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز بيروت للأبحاث و المعلومات.

ط-إيجاد مجلس للأمن القومي يتولى وضع الاستراتيجيات القومية التي تدعم وحدة الأمة، وتكون قراراته ملزمة.

ي-إيجاد محكمة عدل عربية للنظر في المنازعات بين الدول، وتكون قراراتها ملزمة لأطراف النزاع.

ك-إيجاد مجلس تشريعي عربي يمثل الأقطار العربية كافة، وتوكل له مهمة توحيد الدساتير والقوانين العربية.

ل-إنشاء قوات ردع عربية تتبع للجامعة، وتعمل على تعزيز دور الجامعة في حل النزاعات العربية- العربية وفي مواجهة الاعتداءات الخارجية.

إن المتطلع الى المبادئ التي تقوم عليها جامعة الدول العربية يجد فيها الطريق الأمثل لحفظ الأمن القومي العربي، إذ أنّ الجامعة تُعدُّ الإطار السياسي للدول العربية، فإن تعزيز دورها سيُسهم في خلق القيادة السياسية التي سترتبط بها القيادات العسكرية اللاحقة^١.

ويتجلى العمل الأول للجامعة في إنشاء مجلس الأمن القومي العربي الذي يضم رؤساء وملوك الدول العربية ووزراء الدفاع فيها ورؤساء هيئات الاستخبارات، هذا فضلاً عن نخبة من الخبراء والمتخصصين الذين يعملون كمستشارين ويعهد الى هذا المجلس بما يلي^٢:

- تحديد مصادر تهديد الأمن القومي العربي.
- رسم السياسات الأمنية سواء تعلق بالالتزامات أو ببناء المؤسسات.
- إنشاء هيئات تعمل في حالة الطوارئ على مواجهة مصادر تهديد الأمن القومي العربي.
- إنشاء قوات مشتركة عربية وتجهيزها وتعبئتها عند الضرورة.
- إضافة الى إنشاء مجلس الأمن القومي العربي يجب على الدول العربية منح الأمين العام للجامعة ومجلس الجامعة السلطات اللازمة للقيام بالدور المطلوب من أجل حفظ الأمن العربي وأن يكون للمجلس علاقات مباشرة مع الإدارات التسلسلية في هذه الدول.

(١) فؤاد دبور، العرب وتحديات الحاضر والمستقبل، آراء ومقالات، جريدة الدستور، العدد (١٤٥٨٧) ٢٧/شباط/٢٠٠٨.

(٢) عبد المنعم المشاط، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٦-٧، ١٩٨٣، ص ١٧.

ويُطلبُ من الجامعة أن تعمل على^١:

١. التنسيق الاستراتيجي بين الدول العربية في إطار الأهداف والمصالح المشتركة.
 ٢. التوصل الى حل النزاعات الداخلية بين الدول العربية.
 ٣. التوصل الى موقف موحد إزاء مشكلات الشرق الأوسط.
 ٤. تدعيم التعاون بين الدول العربية في المجالات كافة لصالح التنمية وبناء القومية الذاتية العربية.
 ٥. الاتفاق على خطة موحدة تجاه النزاعات في المنطقة.
 ٦. تطوير النظام الدفاعي الإقليمي العربي للتصدي للتهديدات الموجهة للأمن القومي العربي.
 ٧. إحياء معاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي:
- تمّ التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ١٧ يونيو لعام ١٩٥٠م بين دول الجامعة العربية وذلك من أجل تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها والمحافظة على تراثها المشترك واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير الرفاهية والعمران في بلادها، وإحياء معاهدة الدفاع المشترك ووضعها موضع التطبيق الفعلي يُقتضى اتباع الخطوات التالية:
- إنشاء قيادة موحدة للقوات العربية المشتركة.
 - توحيد العلوم العسكرية العربية.
 - إنشاء مسارح العمليات وتجهيزها.
 - تبادل المعلومات عن مصادر التهديد الموجهة للأمن القومي العربي.
 - إجراء تدريب عربي مشترك.
 - إقامة تصنيع حربي مشترك.
 - إنشاء نظام دفاع جوي مشترك.
 - توحيد الفكر الاستراتيجي العسكري كضرورة للعمل العسكري المشترك.

(١) عباس نصر الله، مرجع سابق، ص ٦٦-٧٣.

• العمل الجاد والمكثوم للحصول على أسلحة ردع غير تقليدية لمواجهة التفوق الإسرائيلي، فلدى إسرائيل ما يزيد على مئتي قنبلة نووية^١.

ويجب أن ترتبط القوات العربية المشتركة بمجلس الأمن القومي العربي الذي يُعدُّ الهيئة السياسية التي يتلقى منها القرارات المباشرة المتعلقة بعمليات حفظ السلم والأمن العربي، وتكون هذه القوات قادرة على مواجهة بؤر التوتر المتفجرة في منطقة الشرق الأوسط بفعالية، وحزم مما يعزز الاستقرار الأمني للدول العربية.

٨. تعديل الدساتير والقوانين في الدول العربية بحيث تنص على العمل لإقامة الوحدة العربية، وصيانة الأمن القومي العربي.

٩. تغيير العقائد السياسية تجاه الدول الإسلامية، وعدم اعتبارها تهديداً للأمن القومي العربي واستثمار الروابط التاريخية والعقائدية والثقافية، من أجل تقوية العلاقات وبناء قوة إقليمية فاعلة تتصدى للأخطار المشتركة، فالأعداء لا يميزون بين ما هو عربي وما هو إسلامي عند تحديدهم للتهديدات.

١٠. استثمار القوة الوجدانية التي يتميز بها الإنسان العربي لإثارة الشعور القومي والدفاع بحماس عن المصالح القومية.

١١. تحقيق الأمن الغذائي للمساعدة في تحرير الإرادة العربية من التأثير الخارجي.

١٢. بناء نظام اقتصادي عربي جديد وتقليل الاعتماد على الغير، بواسطة السوق العربية المشتركة، وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد والخدمات بين الأقطار العربية، وإقامة المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية المشتركة، ودعم صناديق التنمية العربية وتوجيهها لمساندة مشروعات التكامل العربي، حتى يتم الاستغناء عن المؤسسات المالية الدولية التي تعمل لصالح الدول المسيطرة عليها، وخفض الإستثمارات والودائع العربية في الدول الأجنبية التي تقف ضد المصالح العربية.

١٣. توحيد الموقف العربي من إسرائيل مراعاة لمصالح القومية العليا، فالواقع الحالي يشير الى تغليب المصالح القطرية على المصالح القومية في التعامل المنفرد مع إسرائيل.

(١) عباس نصر الله، مرجع سابق، ص ٦٦-٧٣.

١٤. تقليص الفجوة الاجتماعية ومعالجة الاختلال الديمغرافي بين أبناء الأمة الواحدة، التي قسمتها الحواجز القطرية الى دول غنية وفقيرة، وكثيرة السكان وقليلة، ومتحضرة ومتخلفة، هذا يتطلب تخصيص موارد عربية كافية لتنمية المناطق الأقل حظاً.
١٥. التعاون مع دول العالم من منظور المصالح القومية العليا، وفهم المتغيرات الدولية، وتجنب الاصطدام بالنظام الدولي، وبناء علاقات تعاون مع الدول والتكتلات المؤثرة في توازن القوى العالمي، لأن التوازن الدولي ضرورة من ضرورات القوة العربية.
١٦. مواجهة الغزو الثقافي وتحصين الشباب ضد محاولات الاختراق والانحراف وتمير الأفكار المتطرفة.
١٧. تقوية الوازع الديني لما له من قدرة في زيادة الوحدة وسرعة تحقيق التعبئة العامة للأمة في الأزمات.
١٨. الاستثمار الأمثل لعناصر التنمية من نفط وموارد طبيعية وقوى عاملة وتبادلها بين الأقطار العربية^١.

إن الوطن العربي الممتد على أكثر من أربعة عشر مليون كيلومتر يمتلك المقومات الطبيعية لبناء أمن قومي متماسك وقوي، خصوصاً إذا سلك الى ذلك طريق التنمية والمعرفة والتكافل الاجتماعي والانفتاح الدائم على أفق الوحدة وتغليب منطق الوجود على منطق الحدود.

ومهما سعينا الى وضع متطلبات لتحقيق الأمن القومي العربي وأفضنا في ذلك فإنه لا بد أن نعلم أنه لن نتمكن من منحها التنفيذ والاستمرار ما لم تتوافر لنا الإرادة السياسية الحرة المقتنعة والمصممة.

(١) محمد فوزي، واقع الأمن القومي، مجلة الوحدة العربية، العدد ٨٨، ١٩٩٢، ص ٧.

الخاتمة :

إن الوطن العربي الذي تتجاوز مساحته (١٤) أربعة عشر مليون كيلومتر مربع، ويسكنه حوالي ٣٠٠ مليون نسمة فيه أكبر مخزون من النفط في العالم، وفيه أكبر ثلاثة أنهر إضافة الى الأنهار الصغيرة، وفيه خيرات زراعية وموارد معدنية كثيرة، و تُعدّ هذه الأرض من أقدس بقاع الدنيا إذ كرمها الله بالأنبياء فمنها خرج الأنبياء والرسل وفوق أرضها نزلت الرسالات السماوية وفيها شُيّدت أعظم الحضارات التي أمدت البشرية بكل عطاءات الخير والسلام والنماء والنهضة.

ونرى إزاء كل هذه المقومات المادية والروحية أقطارَ هذا الأقليم في أسوأ حالاتها؛ إذ تسود فيها الفوضى، والإضطراب وفقدان الأمل، وفيها البطالة والفقر، وفيها الفساد المالي والإداري، وما نشهده في العراق ولبنان وفلسطين من فوضى واقتتال لهو المشهد المروع والمأساوي للوضع العربي الراهن.

باتت العلةُ معروفة للجميع، وهي أن الزعامات القطرية لم تجتمع على جامع مشترك وما يفرقها أكثر من الذي يجمعها، إذ لم تحقق مؤتمرات القمة العربية ما يحقق للعرب استقلالهم وسيادتهم.

وتمثل الوضعُ الراهن الذي يعيشه وطننا العربي في عوامل التفكك والهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية سايكس بيكو وتجزئتها لوطننا العربي في العام ١٩١٦م، ووعد بلفور في العام ١٩١٧م، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني في العام ١٩٤٨م، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر وسوريا في أيلول لعام ١٩٦١م، وتطورت بعد هزيمة حزيران في العام ١٩٦٧م، وتعمقت وامتدت بعد كامب ديفيد ١٩٧٩م، فأصبح هذا الوطن بدوله وسكانه يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله، وليس له دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمتها وحكوماته الى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من الخضوع والارتهان والتبعية على تنوع درجاتها

وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب الديمقراطية الوطنية والقومية قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها.

وفي مقابل هذا التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور المشروع القومي العربي وصعوده في بلدان الوطن العربي تجلت هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبقة، الى جانب زيادة الأطماع الامريكية في ثروات الوطن العربي التي انتهت بالاحتلال الأمريكي للسافر للعراق.

لقد باتت إشكاليات الواقع العربي عديدة ومتنوعة بسبب اتساع حجم وقوة الضغوط الخارجية خصوصاً الأمريكية- الصهيونية، التي تحاول تأسيس مقومات مشروع التوسع الامبريالي ببعديه السياسي والإقتصادي الهادف الى إعادته تشكيل الجغرافي العربية وتفكيك كل مقومات النهوض القومي الذاتي في بلدان وطننا العربي.

❖ النتائج:

يمكن تلخيص أهم محتويات الدراسة في النقاط التالية:

- مفهوم الأمن القومي هو مفهوم مركب قد ظهر بداية في الكتابات الغربية مرتبطاً ومحصوراً في المفهوم العسكري الاستراتيجي، ولكن هذا المفهوم قد شهد تطوراً واتساعاً ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الى جانب القضية العسكرية.
- الأمن القومي العربي كل متكامل، يشمل كل القضايا العربية، فيما يشكل الصراع العربي-الصهيوني القضية المركزية للأمة العربية، ولم تعد مضامين الأمن القومي العربي سياسية فقط، وإنما هي اليوم تمس القيم والمفاهيم والثقافة العربية الإسلامية أيضاً.
- وكانت إسرائيل ولا تزال من أشد الأخطار الخارجية وأشرسها على الأمن القومي العربي، وقد تفاقم هذا الخطر على القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ إذ استغلت إسرائيل هذه الأحداث ونجحت في الربط بين المقاومة والإرهاب في ذهن الولايات المتحدة وغالبية الدول الغربية، وهو ما وفر لها غطاءً لارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني وأصبحت الولايات المتحدة شريكاً رئيسياً مهماً في هذه القضية، كما استغلت إسرائيل تداعيات سبتمبر للتحريض على الدول العربية وإقناع الولايات المتحدة بأنها الحليف الوحيد في الشرق الأوسط، وهو ما يثير المخاوف حول الأمن القومي العربي والدور الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل في التوجهات الأمريكية التي كثر الحديث عنها مؤخراً وتهدف الى إعادة صياغة خارطة السياسة في الشرق الأوسط.
- وتُمثّل التهديداتُ الأمريكيةُ ضد العراق، وسعي الإدارة الأمريكية لتغيير النظام العراقي والسيطرة على النفط في العراق، إضافة الى التهديدات والأزمات المفترقة تهديداً خطيراً على الأمن القومي العربي بشكل لم يسبق له نظير، وهو ما يستدعي حشد الطاقات العربية لمواجهة هذه التهديدات وإعادة الاعتبار لمعاهدة الدفاع المشترك المنسية، التي تمثل الحد الأدنى للتضامن العربي والدفاع عن أمنهم القومي.

❖ التوصيات:

- تفعيل القوى والمنظمات الشعبية الملتزمة بالقضايا القومية، وتعميم وتعميق الوعي الشعبي على المخاطر التي تهدد الأمن العربي قوياً وقطرياً، وتشجيع الهيئات غير الحكومية التي لا تعتمد على التمويل الأجنبي وتداعياته.
- التواصل مع الجاليات العربية في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية وأوروبا وإستراتيجياً، وتعميم الوعي على المخاطر التي تهدد الأمة العربية في الوطن، وتلك التي تهدد الجاليات العربية في مواطن إقامتها، وخصوصاً حرياتنا وحقوقها المدنية وتحفيز وتفعيل قدراتها للدفاع عن القضايا القومية وحقوقها المدنية في أماكن وجودها وتفاعلها فيما بينها ومع الهيئات غير الحكومية المناهضة للعولمة والعنصرية في هذه الأماكن.
- اتخاذ مواقف حاسمة من الأنظمة العربية المتعاونة والمتواطئة مع التحالف الأمريكي-الصهيوني، وتفعيل الحراك الشعبي المقاوم للتنازلات المتوالية عن حقوق القومية والوطنية المشروعة.
- مواجهة مختلف المعوقات الداخلية للإرادة السياسية العربية، وفي مقدمتها ثقافة الهزيمة وثقافة الفساد وظاهرة الخلاص الفردي، والتشردم والصراعات اللامجدية، والعصبيات الإقليمية والطائفية.
- تفعيل العمل الشعبي للضغط في سبيل تطوير جامعة الدول العربية، وتنفيذ جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عنها، والاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص.

- التصدي لمحاولات العبث بالثقافة العربية الإسلامية، وبرامج التربية والتعليم والكتب الجامعية والمدرسية، والتي تهدف الى تهميش الانتماء القومي العربي وتشويه الحضارة العربية الإسلامية والعمل مع مختلف القوى الوطنية لتفعيل الثقافة العربية الإسلامية والمؤسسات الثقافية الملزمة بقضايا الأمة.
- فتح الحدود أمام المواطن العربي وتيسير تنقله وعمله وإقامته في سائر الأقطار العربية.
- العمل من أجل التكامل العربي على مختلف الأصعدة واعتماد سياسات اقتصادية توفر قنوات الاستثمار والمشروعات الانتاجية، وتوسيع مجالات العمل للقوى العاملة وخلق بيئة علمية تستوعب العقول المهاجرة، وتطوير العلم العربي، باعتباره من أهم ضمانات الأمن القومي العربي.
- تنشيط الدعوة للتكامل فيما بين الأقطار العربية المعنية بالمياه، وتفاعلها الإيجابي غير المفرط مع دول الجوار الجغرافي باعتبار تأمين مصادر المياه العربية، مما يعزز الأمن الوطني وبالتالي الأمن القومي العربي.
- الانتصار للشعب العربي الفلسطيني حيثما وجد، ودعمه سياسياً وتأمين حقوقه المدنية والاجتماعية والسياسية واحترامها وخصوصاً حق العمل والإقامة والتنقل وحقوق أبنائه في التعليم والصحة وإشعاره أن له عمقاً قومياً داعماً.
- المطالبة بإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق باعتباره عمل غير مشروع بانتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ودعم المقاومة العراقية بالوسائل المادية والمعنوية كافة، ورفض دعاوي التجزئة والتقسيم للعراق على أساس قومي أو طائفي تحت أية صفة كانت.

• وضع برنامج عمل خاص لحل المشكلات والتحديات الإقتصادية المعوقة للتكامل العربي وللتتمية العربية وخصوصاً الأمن الغذائي، والأمن المائي، والطاقة، والتعليم، والتقانة والبحث العلمي.

• العمل تحت عنوان الضرورة الملحة على استرجاع العراق وتأمين سلامته بتكثيف التواصل مع الأطراف العراقية والشعور بالمسؤولية تجاه الشعب العراقي إنسانياً وسياسياً، ومساندة الشرعية الدولية في العراق ضمن معطيات واقعه الحالي؛ إذ بدون العراق سيكون أي نظام عربي وأي أمن قومي عربي منقوصاً ومختزقاً.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الكيلاني، هيثم، الأمن القومي العربي (التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٦م.
- زيتون، عبد الوهاب وآخرون، العرب والعالم اليوم (الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، اتحاد الكُتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥م.
- راشد، أحمد اسماعيل، دراسات في قضايا قومية، المكتبة الوطنية، عمان - الأردن، ٢٠٠٣م.
- الحمد، جواد، مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- شدود، ماجد محمد، الأمن القومي العربي، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق ٢٠٠١م.
- هلال، علي الدين، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عمان، أيلول، ١٩٨٦م.
- المؤتمر القومي العربي العاشر، حال الأمة العربية (الوثائق، والقرارات، والبيانات)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أيلول ٢٠٠٠م.
- نعمان، عصام، هل يتغير العرب، أفكار محرقة لمقاومة الانحطاط والاستبداد والأمركة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٤م.

- الحسن، ظافر، قضايا عربية ساخنة، دار اللواء للصحافة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

- عبد الله بلقزيز، الأمن القومي العربي (مصادر التهديد وسبل الحماية، الهيئة المصرية العامة للكتاب)، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩م.

- هويدي، أمين حامد، الصراع العربي- الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢م.

- مصطفى، عدنان، الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢م.

- السيد حسين، عدنان، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.

- زهرة، عطا محمد، الأمن القومي العربي، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩١م.

- الهزايمة، محمد عوض، قضايا دولية (تركة قرن مضى وحموله قرن أتى)، جامعة العلوم التطبيقية، عمان/٢٠٠٤م.

- يمانى، أحمد زكي وآخرون، الوطن العربي بين قرنين، دار الخليج للصحافة والنشر.

- رضوان، محمد، منازعات الحدود في الدول العربية، مقاربات سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، بيروت، ١٩٩٩م.

- عساف، ساسين وآخرون، قضايا عربية معاصرة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١م.

- نصيرات، سليمان حسين، قضايا وطنية وقومية معاصرة، دائرة المكتبة الوطنية، ١٩٩٨م.

- الطويسي، باسم محمد، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، دار سندباد للنشر، ١٩٩٧م.
- خدام، منذر، الأمن القومي العربي (الواقع والتحديات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.
- الزغول، ساطع محمد، إشكالية الحدود العربية، مؤسسة البلمس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦م.
- مسلم، طلعت أحمد، التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م.
- سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م.
- الألوسي، حسام محي الدين وآخرون، الوطن العربي وخيارات المستقبل، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م.
- المجذوب، محمد، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٨م.
- حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي السابع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الفقى، مصطفى، تجديد الفكر القومي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م.
- كامل، ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان .

- برقاوي وحسن، أحمد وسمير وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير (بعد أحداث ١١ سبتمبر-أيلول/٢٠٠١)، مكتبة مدبولي- القاهرة، يناير، ٢٠٠٣م.
- عبد السلام، محمد، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، مركز الدراسات الاستراتيجية، مؤسسة الأهرام.
- ملف موضوع (الأمن القومي العربي في القرن الحادي والعشرين)، إدارة خدمات الأبحاث، مكتبة عبد الحميد شومان العامة.
- سعيد، عدلي حسن، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه، القاهرة، الدار القومية، ١٩٧٧م.
- الخلايلة، أحمد عبد الرحيم، آفاق استراتيجية (٣)، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، أيلول ٢٠٠١م.
- المشاط، عبد المنعم، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٦-٧، ١٩٨٣م.
- نصر الله، عباس، رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية، الأكاديمية العسكرية العليا، دمشق، ١٩٩٩م.
- مهنا، محمد نصر، مدخل الى الأمن القومي العربي في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٦م.
- حامد، ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، ١٩٨٤م.
- حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي السادس، الوثائق والقرارات والبيانات، بيروت، ١٩٩٧م.

- أبو بكر، محمد عثمان، التحديات السياسية والوحدة الوطنية التي تواجه منطقة القرن الأفريقي في أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
- خليل، محمود محمد، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
- سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو، ١٩٨٧م.
- شندي، مجدي، الصراع القادم في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٩.
- الجهماني، يوسف ابراهيم، ثرثرة فوق المياه، تركيا، وسوريا، والعراق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- كعوش، يوسف، الأمن القومي العربي، تحديده، وتعريفه، ومصادره، وتهديداته، واستراتيجية حمايته، جمعية عمال المطابع التعاونية، بيروت.
- المخادمي، عبد القادر، نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- هويدي، أمين، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٢م.
- المشاط، عبد المنعم، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، ١٩٨٩م.
- رأفت، اجلال، الأمن القومي العربي ومنطقة القرن الأفريقي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.
- هلال، علي الدين، الوحدة والأمن القومي العربي، منتدى الفكر العربي، ١٩٧٩م.
- د. المومني، محمد أحمد عقلة، نهلا اليرموك والأمن المائي العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، حقوق النشر محفوظة للمؤلف.

المجلات والدوريات:

- ابراهيم، حسنين توفيق، المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها، مجلة شؤون عربية، عدد (٦٦).

- محروس، صادق سعيد، منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري- البحريني والنزاع القطري-السعودي، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد ٨ عدد (١).

- الأمن القومي بين الدراسة والتحليل، المجلة الثقافية، العدد ١٦٧، تاريخ ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٧م.

- القبايع، عبد الله، العلاقات السعودية اليمنية، الرياض: مطابع الفرزدق.

- أحمد، أحمد سيد، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٣٧ العدد (١٥٠).

- القدوة، سري، ٦% من منابع الوطن العربي تتحكم بها دول أخرى، المياه بين الأمن العربي والقومي، مجلة المجتمع، مقالات، ٣/٩/٢٠٠٥م.

- رأفت، اجلال، القرن الإفريقي (أهم القضايا المثارة)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، إبريل ١٩٩٧م.

- كامل، أنس مصطفى، نحو بناء نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٥، يوليو، ١٩٩١م.

- الباسل، رجب، النظام العربي الى أين، التغيير القادم، مجلة البيان.

- الرشيدى، أحمد، مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية وإمكانات تعزيز العمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٧).

- استراتيجية الأمن القومي العربي الأمريكي الجديد، رؤية نقدية، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٣)، ٢٠٠٣م.
- عبد السلام، محمد، ضبط التسليح في مرحلة ما بعد حرب العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٣)، يوليو، ٢٠٠٣م.
- الطاهر، ماهر، حلقة نقاشية حول (مستقبل الانتفاضة)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٠)، يونيو، ٢٠٠٢م.
- جميعان، محمد أحمد، خطيئة الأمن القومي العربي بين الأمس واليوم، مجلة الأهواز اليمنية.
- علوي، مصطفى، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٣)، يوليو.
- فوزي، محمد، واقع الأمن القومي، مجلة الوحدة العربية، العدد (٨٨)، ١٩٩٢م.
- أبو سويلم، سليمان، الأمن القومي بين الدراسة والتحليل، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية.
- أحمد، رفعت سيد، الأمن القومي بعد حرب لبنان، مجلة شؤون عربية، العدد (٣٥) كانون الثاني.
- زهرة، عطا محمد صالح، الأمن القومي والعمل المشترك، مجلة المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد (٩٤)، كانون الأول ١٩٨٦م.
- سويد، ياسين، كيف يتحقق الأمن القومي، مجلة الوحدة العربية، العدد ٨٨، ١٩٩٢م.

- صفي الدين، أحمد، مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة، مجلة المحرر، العدد ١٤٤، ٢٠٠٣م.
- غانم، حسان، الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي، مجلة أخبار البيئة، العدد (١)، ٢٥/١/٢٠٠٦م.
- الحديدي، علاء، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ١٩٩١م.
- عبد العاطي، صلاح، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد (١٨٢٨)، ١٦/٢/٢٠٠٧م.
- المعوض، جلال عبد الله، تركيا والأمن القومي العربي، ندوة مجلة المستقبل العربي، عدد (١٦٠)، ١٩٩٢م، ص ٩٢.
- عمران، عدنان، الأمن القومي العربي والواقع الراهن، ندوة للمركز الثقافي العربي، سوريا، ٦/١٢/٢٠٠٧م.
- الجبيحي، يحيى عبد الرقيب، الأمن القومي العربي، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (١٠٥١)، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٣م.
- السخاوي، محمد، خريطة طريق للحكام العرب، جريدة العرب، مقالات، ٢٠/٥/٢٠٠٧م.
- أوهم الأمن القومي، جريدة الوطن، مقالات، ١٨ صفر ١٤٢٩هـ، شباط، ٢٠٠٨م.
- اللحيان، حمد بن عبد الله، حرب المياه، جريدة الرياض اليومية.

- الختلان، صالح بن محمد، رسالة الى طهران، جريدة الرياض اليومية، ٢٨/يناير/٢٠٠٧م، العدد (١٤٠٩٧).
- احسان محمد مكي، العلاقات العربية- الإيرانية وصراعات المنطقة، جريدة الإتحاد، ١١/٤/٢٠٠٧م.
- دبور، فؤاد، العرب وتحديات الحاضر والمستقبل، آراء ومقالات، جريدة الدستور، العدد (١٤٥٨٧) ٢٧/شباط/٢٠٠٨م.
- أحمد يوسف القرعي، قمة الأمن القومي العربي المأمول، جريدة الأهرام، القاهرة، العدد (٤٣٩٤٢)، ٢٩/٣/٢٠٠٧م.
- أوهام الأمن القومي، جريدة الوطن، مقالات ١٨، صفر ١٤٢٩هـ، شباط، ٢٠٠٨م.
- المعاينة، صالح لافي، الأمن القومي بين المدّ والجزر، جريدة الرأي، عمان، العدد (٢١٣٠٨)، ١٩/٣/٢٠٠٨م.
- جريدة الشرق الأوسط، تأملات في فكرة الأمن القومي العربي، العدد (١٠٦٦٢)، ٦/٢/٢٠٠٨م.
- عبد العاطي، عمرو، النفط في العمليات العسكرية والنشاط الاقتصادي العام، جريدة العرب اليوم، العدد (٢٩٠٢)، ٢٧/شباط/٢٠٠٨م.
- الزرو، نواف، حينما يذبح الأمن القومي العربي، آراء ومقالات، جريدة الدستور، العدد (١٤٥٨٧)، ٢٧/شباط/٢٠٠٨م.

الإنترنت:

- الأمن القومي العربي والتحدي العلمي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، ١٦ / ٣ / ٢٠٠٦م.

<http://www.palestine.info.com/arabic/index.shtml>

- جابر، زايد، الأمن القومي العربي وتحديات ما بعد ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م، موقع وكالة

الأنباء اليمنية سبأ، العدد الرابع ٦/٨/٢٠٠٧م.

<http://www.sabanews.net/ar>

- خدام، عبد الحليم، النظام العربي المعاصر، موقع سوريا الحرة،

٢٩/٧/٢٠٠٦م.

<http://www.free-syria.com/menu/ruler-corruption.php>

- الركابي، عبد الزهرة، الأمن القومي العربي ومواجهة التحديات-استنهاض مصادر القوة-

موقع الزمان، ١/١/٢٠٠٢م.

<http://www.azzaman.com/today/P16.pdf>

- الأشعل، عبد الله، كيف يتعامل العرب مع الملف النووي الإسرائيلي؟، دار الحياة،

١٧/١٠/٢٠٠٧م.

http://www.daralhayat.com/site_info/٠٦-٢٠٠٥/Article-٢٠٠٥٠٦٠٤-

http://www.daralhayat.com/site_info/٠٦-٢٠٠٥/Article-٢٠٠٥٠٦٠٤-٤٦١b٣b١f-c٠a٨-١٠٢٠-٠٠١f-fbcb٥٣١٦f٠٤d/story.html

- الرفاعي، عبد المجيد، الأمن القومي العربي بين القوة الكامنة والفعل الخلاق، موقع حزب

البعث العربي الإشتراكي، ٨/٤/٢٠٠٧م.

<http://www.albaathalarbi.org/>

- لكريني، ادريس، الجامعة العربية في زمن التحديات (مكامن الخلل وسبل الإصلاح)،

الموقع السوري للاستشارات والدراسات القانونية.

- محمد، اسماعيل، الأقليات المسلمة في العالم، موقع تقارير. ١/٨/٢٠٠٢م

<http://www.altaghrib.net.٢/٨/٢٠٠٢/hm>

- محمد شريف بشير، نزاعات الاقتصاد والحدود بين الدول العربية، موقع الإخوان لمسلمين،

<http://www.ikhwanonline.com/ramadan/Default.asp.٢٠٠٤/٣/١٣>

- شمس، سمير، النفط حين يتحول الى نقمة يضع العرب أمام خيارات مصيرية، مرافئ

موقع خاص بالمجلس العراقي للسلام والتضامن، وجهات في النظر.

<http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&>

- k٢٥ - id=١٦٩١٣

- غرايبة، ابراهيم، السجل الأسود للنفط، موقع الجزيرة، ٢٠٠٧م.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F06E0DAB-BE98-445A-9752->

[^EVEA9DAD30F.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F06E0DAB-BE98-445A-9752-^EVEA9DAD30F.htm)

- المياه العربية بين الشح والخطر، قضايا ورأي، موقع الصحفي العربي، ٢٠٠٥/١١/٧م.

<http://www.alsahfe.com/index.php?id=١٢%٧C١٦٠٩&task=print>

- العباسي، ريان ذنون، سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط (الفرات ودجلة

كنموذج)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، موقع جديد العرب.

<http://www.arabsnew.com/>

- بُرسان، أحمد، نشأة الدولة القطرية وأزمة النظام الإقليمي العربي، موقع أنا عربي.

[/http://www.anaaraby.com](http://www.anaaraby.com)

- موقع المركز اللبناني للدراسات، LCPS، أبعاد، العدد الرابع كانون الأول ١٩٩٥م.

<http://www.lcps.org.lb/arabic/index.html>

- جابر، زايد، الأمن القومي العربي وتحديات ما بعد ١١ من سبتمبر، موقع وكالة الأنباء

اليمنية (سبأ).

<http://www.sabanews.net/ar>

- جميعان، محمد أحمد، خطبة الأمن القومي العربي بين الأمس واليوم، موقع البوابة اليمنية للإنترنت.

<http://www.ansani.com/show34190.html>

- ابو مطر، أحمد، مستقبل الوطن الموصوف بالعربي، موقع منتديات زيدل السياسي.

<http://www.zaidal.com/229/forumdisplay.php?f=56>

- الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات.

<http://www.beirutcenter.info/default.asp?MenuID=65>

- رجب، سميرة، الوجود العسكري الأجنبي والأمن القومي العربي، موقع التجديد العربي، ١٦/٤/٢٠٠٣م.

<http://www.arabrenewal.org/authors/260/>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

-William Hamilton، **The Importance of Being There Central View Past**، May ٣١،٢٠٠٤.

-Samuel Huntington، **Clash of Civilization، Foreign Affairs**، Summer ٢٠٠٣، p٢٢-٤٩.

-John Bulloch، Ali Jamalo. **Water wars، coming conflicts in the Middle East**، London، victor gollancz ، ١٩٩٣، p، p ٢٥٥-٢٥٦.

-International Law and Rouge State، **The Failure of Charter Framework**، Arend، Antony Clark، P ٧٣٥-٧٥٣.

-**The Nile River، High Beam Encyclopedia. Com**، Britannica، ١٩٩٤، p٣.

The Challenges Facing the Arabic National Security in the Shadow of International Variables

Prepared by: Suha Mahmoud Jarrar

Supervised by: Associate professor Ghazi Rababa

Abstract

This thesis discussed the subject of Arabic National And due to what our Arabic security is exposed to from dangers threatening its being and existence, this thesis sheds light on our nation's situation, sources dangers and challenges.

And what increases the significance of this thesis is to what our Arabic security is exposed to in the late era through the beats that made it motionless and stopped its progress.

The incidents of September ١١th, ٢٠٠١ and associations followed, the last of which was the open aggression on Iraq, the sister Arabic state, considered important and effective element in the Arabic National Security.

By such aggression our Arabic security became uncovered and weak in facing any aggression it is expose to.

The thesis discussed the subject of the Arabic National Security, beginning with the definition of this concept and its different dimensions .It talk about the international and external challenges that face it,

especially the Israel threatening which is considered the most dangerous and fierce challenges against our Arabic security Israel was stabbed in the heart of our Arab native land, endeavoring to failure any attempt of Arabic security mutual approach, except for the in-between Arabic disputes and their effect on hindering the motivation of Arab states league and termination of the Arabic mutual work.

The thesis also discussed the search for mechanisms to face the Arab National Security challenges and how to achieve it by various fundamentals and conditions if were available, they would be the effective action to renew and bring up again our Arabic National Security.

The thesis deduced many important results, such as: the Arab National Security is a whole integrate subject, covering all the Arabic issue, mean while the Arab Israel conflict forms the central issue of Arabic Nation. The thesis introduces some recommendations that may share in rising our Arabic Security: the most important of which are: working for Arabic integration at all levels, supporting the Palestinian problem, defending it politically, assuring the rights of the Palestinian people, and demanding and working for the termination of American occupation of Iraq, considering it an illegal work and violation of the international law and the charter of the United Nations.